الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
République Algérienne Démocratique Populaire.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
نيابة العمادة لما بعد التدرج و البحث العلمي
والعلاقات الخارجية

Université Alger -3-
acuité des Sciences Politiques et Relations Internationales

الجزائر في :2021/06/03

شهادة إدارية

يشهد نائب العميد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية ، بأن :

الأستاذ(ة) : لطاد ليندة

الرتبة: أستاذة محاضرة (أ)

تقدم بمطبوعة حملت عنوان **"تقنيات التوثيق العلمي"**، وقد تم اعتمادها من قبل المجلس العلمي بتاريخ 2021/05/31.

سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني (ة) لاستعمالها فيما يسمح به القانون .

نائب العميد لما بعد التدرج
د/ تغزة الزهرة
نائب العميد المكلف لما
بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

11طريقدودو مختار بن عكنون الجزائر 1810 2132191+ :Algertél Ben AknounChemin Doudou Mokhtar, 11

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جـــامعة الجزائـــر 3

المكتبة المركزية

الرقم :**21/405** الجزائر في:2021/06/07

شهادة إيـــداع

نحن السيـــدة: مديرة المكتبـة المركزية نشهد أن:

السيد (ة) : **د.ليندة لطاد** قد أودع (ت) بالمكتبة المركزية مطبوعة (01) (نسخة واحدة) بالإضافة إلى قرص مضغوط بعنوان:" **تقنيات التوثيق العلمي** "

تسلم هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

مديرة المكتبة المركزية

مديرة المكتبة المركزية بالنيابة .

بياسي زهية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
République Algérienne Démocratique Populaire.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
نيابة العمادة لما بعد التدرج و البحث العلمي
والعلاقات الخارجية

Université Alger -3-
Faculté des Sciences Politiques et Relations Internationales

إخلاء الذمة

يشهد نائب العميد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بأن :

الأستاذ(ة): ...لطاد لمينة.....

المولود(ة):في .....بـ :.....

قدم(ت) مطبوعة بيداغوجية للمجلس العلمي بعنوان :...تقنيات البوتنبو العلمي

بتاريخ:.....2021/05/31.....

هذه المطبوعة لم تكن محل تحفظات لجنة الخبراء .

د/ تغزة الزهرة
نائب العميد المكلف لما
بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

نائب العميد

يشهد مسؤول (ة) مكتبة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بأن :

الأستاذ(ة) :.....

قدم(ت) نسخة +قرص مضغوط من المطبوعة بيداغوجية لمكتبة الكلية بتاريخ :.....

محافظ مكتبة كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

محافظ المكتبة

11 Chemin Doudou Mokhtar Ben Aknoun Alger +21321911810 بقدو مختار بن عكنون الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higer Education And Scientific Research

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

University of Alger -3-
Faculty of Political Scientific and International Relations

مستخرج من محضر المجلس العلمي

وافق المجلس العلمي لكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية المنعقد بتاريخ 05 أفريل 2021،

على تشكيل لجنة قراءة مطبوعة الأستاذ(ة): **لطاد ليندة** بعنوان:"**تقنيات التوثيق العلمي** "

و اللجنة مكونة من: أ.د .تيغزة زهرة

د.إيجر أمينة

رئيس المجلس العلمي/

أ. د. برقوق سالم

رئيس المجلس العلمي

جامعة الجزائر 3 — المجلس العلمي — كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

عميد الكلية/

عميد كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

د/ أعراج سليمان

جامعة الجزائر 3 — عميد الكلية — كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higer Education And Scientific Research

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

University of Alger -3-
Faculty of Political Scientific and International Relations

مستخرج من محضر المجلس العلمي

وافق المجلس العلمي لكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية المنعقد بتاريخ 31 ماي 2021،

على اعتماد مطبوعة الأستاذ(ة): **لطاد ليندة** بعنوان: " **تقنيات التوثيق العلمي** "

رئيس المجلس العلمي/

أ. د. برحمون سالم
رئيس المجلس العلمي

عميد الكلية/

عميد كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
د/ أعراج سليمان

11 طريق دودو مختار بن عكنون الجزائر
11 chemin Doudou Mokhtar, Ben Aknoun Alger

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : التنظيم السياسي والإداري

تقنيات التوثيق العلمي

مطبوعة مقدمة لاستكمال ملف الترقية من رتبة محاضرة "أ" إلى رتبة بروفيسور

مطبوعة مقدمة

لطلبة سنة أولى الماستر تخصص إدارة الموارد البشرية

أستاذة المقياس : د. ليندة لطاد

د/ تغزة الزهرة
نائب العميد المكلف لما
بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

أ.د. برقوق سالم
رئيس المجلس العلمي

جامعة الجزائر 3 * المجلس العلمي * كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3 * محافظ المكتبة * كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

محافظ مكتبة كلية العلوم
السياسية و العلاقات الدولية
أ/ لعيسوي شريفة

2021/2020

I/-ما هو البحث العلمي؟ وماهي مراحله؟

تعريف البحث العلمي:

يعرف العلماء المختصون البحث العلمي بأنه: عملية علمية، تجمع لها الحقائق، والدراسات، وتستوي فيها العناصر المادية والمعنوية في موضوع دقيق في مجال التخصص؛ لفحصها وفق مناهج علمية معتمدة، يكون للباحث منها موقف معين؛ ليتوصل من ذلك كله إلى نتائج جديدة، وسليمة.[1]

إذا البحث العلمي هو نظام سلوكي، إجرائي منظم، يهدف لاستقصاء دقيق عن صحة المعلومة أو الفرضية بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة بين المتغيرات، أو تحليل وتفسير ظاهرة بالبحث عن أسبابها وآليات معالجتها.

إن البحث العلمي عبارة عن استقصاء منظم دقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات ومعارف واكتشاف حقائق علمية والوصول إلى حل للمشكلة البحثية التي أراد الباحث دراستها وإزالة اللبس والغموض عنها، فهي وسيلة علمية للاكتشاف والتفسير العلمي للظواهر والمشاكل والتنبؤ بها والتحكم فيها.

والبحث العلمي السليم يبدأ بعملية اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية التي تمثل البداية المنطقية لأي جهد بحثي هادف، والقاعدة والأساس الذي يبني عليه الباحث جميع إجراءات البحث اللاحقة من صياغة للإشكالية والفرضيات العلمية وتحديد نوع الدراسة، ومنه تحديد المناهج المتبعة ونوع البيانات والمعلومات المطلوبة ومن ثمة الأدوات اللازمة والملائمة لجمعها.

فالبحث العلمي يتقدم خلال مخططين: المخطط النظري (Theoritical plane)، والمخطط التجريبي (Emperical plane). والتفكير كباحث يعني القدرة على التحرك ذهابا وإيابا بين هذين المخططين.[2]

وبالتالي يصبح البحث العلمي هو بحث عن المعرفة، فالأداة التي توصلنا إلى المعرفة هي البحث العلمي. فالبحث العلمي هو وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. ويتم البحث عن المعرفة بطرق عديدة لكن يجب خضوع هذا البحث لقواعد علمية وأسس موضوعية، وذلك بإتباع أساليب ومناهج علمية، فلذا الكلمة نجدها مركبة من بحث وعلم.

مجالات البحث واسعة، فهي تختلف باختلاف حقول المعرفة، فهناك من يقسمها إلى قسمين: علوم صلبة، وعلوم مرنة.

-علوم صلبة: (Sciences rigides, Science dures) وتشمل كل من العلوم التجريبية والدقيقة، التي بدورها تضم بحوث علمية نظرية وبحوث علمية تطبيقية.

---

[1] عبد الله بن إبراهيم الشمسان وآخرون، **دليل اعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية**، المملكة العربية السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2013، ص: 14.

[2] أنول باتشيرجي، **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**، (تر: خالد بن ناصر ال حيان)، ط2، بيروت: مطبعة رشاد، 2015، ص: 45.

-علوم مرنة: وتدعى أيضا بعلوم لينة (Sciences molles) وتشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي الأخرى نجد فيها بحوث علمية نظرية وبحوث علمية تطبيقية.

سواء كنا في العلوم الصلبة أو في العلوم المرنة لابد على الباحث ان يسير بخطى واثقة حتى يصل الى النتائج المرجوة. وذلك بمراعاة القواعد المنهجية.

فالمنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما من أجل التوصل الى النتائج. وللمنهجية أهمية كبيرة في البحث العلمي فهي:

*أداة فكر وتفكير وتنظيم

*أداة عمل وتطبيق

*أداة تخطيط وتسيير

*أداة فن وابداع.

مراحل البحث العلمي:

يعتمد البحث على مجموعة من الاعتبارات أو الخطوات المنتظمة التي يتبعها الباحث في معالجة ظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، فالبحث يبدأ من نقطة الانطلاق والتي تتمثل في تحديد الباحث للموضوع البحثي، بوضع التساؤل التالي: ما الذي أريد أن أبحث عنه؟ لماذا؟ كيف سأصل إلى ما أريد؟ ومن أين أبدأ البحث؟[1]

الباحث الجيد هو الذي يصمم بحثه تصميما منهجيا دقيقا ومتكاملا بكل تفاصيله وأبسط دقائقه وكافة خطواته. مراعيا الموارد المتاحة والإمكانات المتوفرة والزمن المتيسر لإجراء هذا البحث وحتى يمكن إتمام البحث العلمي بشكل يحقق أهدافه المحددة والمسطرة، فإن هناك عددا من الخطوات المتتابعة والمترابطة تشكل فيما بينها الهيكل الأساسي أو العمود الفقري للبحث.[2] وتتمثل خطوات البحث فيما يلي:

المرحلة التمهيدية

المرحلة التحضيرية

المرحلة التنفيذية

المرحلة النهائية

سوف نحاول توضيح كل مرحلة على حدة:

1/ المرحلة التمهيدية:

تسمى بالمرحلة التمهيدية لأنها عبارة عن تلك الخطوات الأولية التي تسبق عملية الخوض في الموضوع والتي تعتبر اللبنة الأولى لإعداد البحوث وتشمل ثلاث خطوات هامة:

أ/ القراءات الأولية

ب/ تصور للمشكلة أو للظاهرة المراد دراستها

ج/ الرغبة في المعالجة

نبدأ بأول خطوة الا وهي:

---

[1] نادية سعيد عاشور، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، الجزائر: مؤسسة حين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص: 35.

[2] حجيلة رحالي، **الوجيز في المنهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2012، ص ص: 26-27.

أ/ القراءات الأولية

كل القراءات التي تكون في نطاق الباحث وتخصصه العلمي ومجاله المعرفي تعود عليه بالفائدة لأن بمجرد القراءة قد تجذبه ظاهرة وتصبح فيما بعد محورا للدراسة. بالإضافة إلى أنه بمجرد البدء في هذه القراءات يكون الباحث قادرا على التعرف على المجالات المفتوحة للدراسة، والمواضيع التي تطرق لها سلفه من الباحثين وكيفية معالجتهم لها والصعوبات التي تلقوها.

ب/ تصور للمشكلة أو للظاهرة

يبنى التصور على أساس الملاحظة إما الملاحظة المباشرة أو غير المباشرة من جراء القراءات أو ملاحظة الظواهر المحيطة بنا.
والجدير بالذكر أن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الأولى في المشروع البحثي والتي تعتبر من أصعب الخطوات، فالباحث في الحقيقة من حيث المبدأ هو حر في تصوره لأي موضوع، إلا أن هذه الحرية تجعل الباحث يشعر بارتباك نتيجة عدم قدرته في التصور. فالباحث المتميز هو الذي لديه القدرة على الابتكار، التجديد الأصالة ودقة الملاحظة.

ج/ الرغبة في المعالجة

كلما كانت لدى الباحث رغبة في معالجة موضوع معين كلما كان ذلك دافعا قويا من أجل البحث بصورة جدية وعلمية وعملية أكبر. فالموضوع المملى من طرف الإدارة أو المشرف يعتبر موضوعا إلزاميا مفروضا وقد يكون غير مرغوب وغير محبب الخوض والغوص فيه من طرف الباحث هذا ما يجعله غير قادر على التجديد والإبداع.

المرحلة الثانية وتتمثل في:

2/ المرحلة التحضيرية

تحتوي هي الأخرى على ثلاث خطوات أساسية:

أ/ تحديد موضوع البحث بشكل واضح

ب/ الاطلاع على موضوع البحث من خلال الأبحاث السابقة

ج/ وضع خطة أولية

أ/ تحديد موضوع البحث بشكل واضح

إذا وقع اختيار الباحث على موضوع معين فإن عليه أن يتأكد أن الموضوع ضمن تخصص القسم الذي ينتمي اليه الباحث، وألا يكون قد تم تسجيله في رسالة علمية في التخصص نفسه (وذلك بمراجعة الأقسام العلمية النظيرة، والبحث في الانترنت، ومراكز البحوث المتخصصة).

لابد أن يكون الموضوع واضحا من حيث المفردات المستخدمة في العنوان، وكذا أن يكون المجال الزمني والمكاني محددا في العنوان. يجب ألا يكون الموضوع ضيقا للغاية بحيث يصبح البحث عديم الجدوى وألا يكون شديد الاتساع بحيث يتعذر تناوله بشكل معمق. بمعنى لابد أن تكون الفكرة واضحة ومعبرة وشاملة في أقل عدد ممكن من العبارات والكلمات (طول العنوان لا يدل على باحث متميز). ولابد أن يحتوي العنوان على متغيرات أي متغير مستقل ومتغيرات تابعة بشكل صريح في العنوان إذ لابد من الإشارة إلى أن المتغير المستقل يؤثر ولا يتأثر بالمتغير التابع دائما. بينما المتغير التابع هو الذي يتم التأثير فيه من قبل المتغير المستقل. المتغير الوسيط له دور في التأثير في المتغير التابع. ولا يمكن أخذ متغير وربطه بمتغير ثان إلا عندما يكون هناك خلفية نظرية من خلال هذا الربط.

ب/ الاطلاع على موضوع البحث من خلال الأبحاث السابقة

وهي عرض لما كتبه أهل العلم والاختصاص في مجال موضوع الرسالة. بمعنى الدراسات السابقة هي كل ما كتب حول الموضوع: من كتب ومقالات ورسائل ومذكرات وأطروحات. لكن بشرط أن تكون لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة. ولا يوجد عدد محدد لابد من ذكره بل يعود إلى 1/-قرب الدراسة السابقة من موضوع الباحث. 2/-دراسات تناولت كل المتغيرات الموجودة في البحث.

عند عرض الباحث للدراسة السابقة لابد ألا تكون بإسهاب بمعنى لابد أن يكون العرض مقتصرا على عرض إشكالية الدراسة السابقة والنتائج التي توصل إليها وما هو الجديد الذي تضيفه الدراسة المعنية مقارنة بالدراسة السابقة ومدى الاستفادة منها وفقط. يعني توضيح الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. ويجب التوازن في عرض الدراسات السابقة. وجود دراسات قديمة جدا وقد لا تتصل بموضوع الرسالة. هنا يصبح الباحث كالنملة كلما جمع معلومة وكتبها رغم أنها تعتبر حشوا ولا تخدم الموضوع بطريقة مباشرة ولا تضيف أية معلومة، فهو يصعب عليه أن يحذفها فيكتبها في قلب الدراسة.

لا بد من مراعاة التسلسل الزمني في عرض تلك الدراسات. نبدأ من القديم إلى الحديث. وفي حالة وجود دراستين في نفس السنة نبدأ حسب الترتيب الأبجدي لصاحب الدراسة. أساس هذه الدراسات السابقة هو اكتشاف الفجوة العلمية التي نؤولها لاحقا في الإشكالية البحثية.

ج/ وضع خطة أولية

تكتسي الخطة البحثية أهمية كبيرة في نجاح البحث، فهي جهد تقني وفني وعمل فكري لبناء تركيبة هيكلية لموضوع البحث من حيث تقسيماته المختلفة التي يجب ان تكون متناسقة وهي تتيح للباحث السيطرة على أبعاد الموضوع. والخطة تكون دائما أولية مادام الباحث بصدد تلقي المعلومات تخص موضوع البحث.

فالخطة الأولية هي عبارة عن تلك العناصر الأساسية والأولية للموضوع وهي ليست نهائية فهي تتلقح باستمرار أثناء مراحل البحث. وهناك طريقتان لتقسيم الموضوع وهيكلته، طريقة الفصول وطريقة الأبواب.

طريقة الفصول: وهي طريقة يأخذ بها تقريبا في جميع التخصصات نتيجة سهولتها، وهي تحتوي على:

مقدمة

الفصل الأول: عنوان الفصل (الذي يضم كل العناوين الفرعية المتدرجة تحت الفصل)

العناصر المكونة للفصل

1- عنوان فرعي

1-1-عنوان فرعي مندرج تحت عنوان الفرعي الأول

1-2-عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي الأول

2- عنوان فرعي ثاني

2-1-عنوان فرعي مندرج تحت عنوان الفرعي الثاني

2-2-عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي الثاني

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: عنوان الفصل (الذي يضم كل العناوين الفرعية المتدرجة تحت الفصل)

1-عنوان فرعي أول

1-1-عنوان فرعي مندرج تحت عنوان الفرعي الأول

1-2-عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي الأول

2-عنوان فرعي ثاني

2-1-عنوان فرعي مندرج تحت عنوان الفرعي الثاني

2-2-عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي الثاني

خلاصة واستنتاجات

الخاتمة ←ماهي إلا جمع بين كل الخلاصات والاستنتاجات لكل فصل

***لابد ان يكون التدرج في كتابة العناصر في هذه الطريقة كما هو موضح في الشكل.**

***لا يمكن ان يحتوي البحث على فصل واحد فقط، بل لابد ان يتعداه الى أكثر من ذلك. (بمعنى ان البحث لا يمكن ان يقتصر على فصل واحد للإجابة على اشكاليته بل لابد ان يحتوي البحث على فصلين أو أكثر على حسب مستلزمات الفرضيات والاشكالية).**

***لابد من احترام التوازن بين الفصول، هناك ما يسمى بالتوازن الكلي أو المثالي وهناك التوازن الناقص غير المثالي. فالتوازن المثالي أو الكلي يتحقق عندما يكون عدد الفروع وعدد العناوين مندرجة تحت العناوين الفرعية، مماثلة العدد بين كل الفصول. بينما التوازن الناقص هو عندما يكون عدد الفروع وعدد العناوين مندرجة تحت العناوين الفرعية غير مماثلة العدد بين كل الفصول، بشرط ان يكون الفرق بين فصل وفصل هو وجود فارق واحد بالزيادة أو النقصان.**

مثال: قد نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة عناوين فرعية وكل عنوان فرعي يحتوي على ثلاثة عناوين مندرجة تحت العناوين الفرعية بينما الفصل الثاني ان كان يحتوي على نفس العدد (أربعة عناوين فرعية وكل عنوان فرعي يحتوي على ثلاثة عناوين مندرجة تحت العناوين الفرعية) فنحن امام توازن كلي. وان تعذر الامر نتيجة المعلومات المتوفرة (قد تكون شحيحة بالنسبة لهذا الفصل او قد تكون جد غزيرة) فهنا نحن مجبرين ان نطبق التوازن الناقص فيصبح الفصل الثاني يحتوي اما على خمسة عناوين فرعية (أي بالزيادة) أو ثلاثة عناوين فرعية (أي بالنقصان) ونفس الشيء بالنسبة للعناوين مندرجة تحت العناوين الفرعية اما بالزيادة أو بالنقصان لكن الفارق يكون بعنوان فرعي واحد بالزيادة او النقصان بالنسبة للفصل الأول.

طريقة الأبواب: وهي طريقة يأخذ بها في العلوم القانونية نتيجة بعض العناصر التي تحتويها.

مقدمة

الباب الأول: عنوان الفصل (الذي يضم كل العناوين الفرعية المتدرجة تحت الفصل)

المبحث الأول: عنوان فرعي

المطلب الأول: عنوان فرعي مندرج تحت عنوان المبحث

الفرع الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للمطلب

البند الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للفرع

المبحث الثاني: عنوان فرعي

المطلب الأول: عنوان فرعي مندرج تحت عنوان المبحث

الفرع الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للمطلب

البند الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للفرع

خلاصة واستنتاجات

الباب الثاني: عنوان الفصل (الذي يضم كل العناوين الفرعية المتدرجة تحت الفصل)

المبحث الأول: عنوان فرعي

المطلب الأول: عنوان فرعي مندرج تحت عنوان المبحث

الفرع الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للمطلب

البند الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للفرع

المبحث الثاني: عنوان فرعي

المطلب الأول: عنوان فرعي مندرج تحت عنوان المبحث

الفرع الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للمطلب

البند الأول: عنوان فرعي آخر مندرج تحت عنوان الفرعي للفرع

خلاصة واستنتاجات

الخاتمة

ونتيجة ان العلوم القانونية هي المعروفة بدراسة البنود والمواد فلذا تقتصر هذه الطريقة وهذا التقسيم على العلوم القانونية.

المرحلة الثالثة في البحث العلمي تتمثل في:

3/ المرحلة التنفيذية

تعتبر بمثابة المرحلة الثالثة في البحوث العلمية وهي تحتوي على أربعة خطوات

أ/صياغة الإشكالية

ب/صياغة الفرضيات البحثية

ج/تحديد الإطار النظري

د/اعتماد منهجية معينة

هـ/البحث عن المصادر الأصلية والثانوية

سوف نحاول عرض كل هذه النقاط بالتفصيل

أ/ صياغة الإشكالية

يمكن تعريف إشكالية البحث بأنها موقف غامض لا نجد له تفسيرا محددا قبل دراسته، وأنها إبهام علميٌّ يحتاجُ للمعالجة، وهو نصٌّ مختصر تتمّ صياغته على شكل سؤال أو جملة تقريرية يحتوي على مشكلة بحثيّة. ويقوم الباحث العلمي باشتقاق المشكلة أو موضوع البحث العلمي من البيئة المحيطة به، ومن ثم تفسيرها؛ من خلال التعرف على الأسباب التي أدت إلى نشوئها، والسعي إلى إيجاد الحلول التي تساعد في علاج المشكلة* عن طريق الفكر الابتكاري والإبداعي للباحث العلمي. **وهناك نقطة منهجيَّة وهي أن تحديد الاشكالية يعادل نصف البحث والاهتمام لصياغتها صياغة واعيةً بشكل مُحَدَّد.**

ولقد عرفها موريس أنجرس بكونها "عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة"[1].

فالإشكالية هي عبارة عن ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل والمعبر عن المشكلة التي يريد الباحث دراستها والوصول إلى حلول بشأنها، وهذا السؤال لا يؤكد القضية أو ينفيها وإنما يأتي على صيغة استفهام واستفسار[2].

---

* هناك فرق بين المشكلة والإشكالية. فالمشكلة تعبر عن الفرق الموجود بين ما نعرفه وماذا نريد معرفته حول ظاهرة معينة، فكل مشكلة بحثية تنتمي إلى إشكالية خاصة. فالإشكالية هي عرض مجموعة من المفاهيم، النظريات، والمناهج والفرضيات التي تساهم في توضيح مشكلة البحث وتطويرها. ونقوم بتوضيح الاتجاه الذي سنتخذه عند معالجة مشكلة بحثية وذلك بصياغة جملة تقريرية أو سؤال نوعي والذي سيحاول كل البحث الإجابة عنه.

[1] موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، (ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون)، الجزائر: دار القصبة، 2006، ص:149.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: دار قرطبة، 1997، ص: 29.

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال كما تم تبيانه مسبقا أي على شكل جملة تقريرية. ولكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم ولذلك يجب مراعاة المعايير التالية عند صياغتها وتتمثل في:

1/-وضوح الصياغة ودقتها: أي أن تكون واضحة في مصطلحاتها ومفرداتها العلمية، وخالية من الحشو اللفظي أو التناقض. ولا تكون الإشكالية عامة حيث يصعب التحكم فيها، ولا ضيقة حيث تفقد قيمتها.

2/-أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر: حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.

3/-إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار.

4/-يجب على الباحث أن يكون ملتزما بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم.

5/-لا بد من صياغة الإشكالية صياغة تتناسب مع موضوع أو عنوان البحث.

****مثال الأول: موضوع البحث هو: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات.**

الإشكالية البحثية لابد أن يكون هنالك حنكة في تحريرها وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي مست موضوع البحث أي بعد عرض لما كتبه أهل العلم والاختصاص في مجال موضوع الرسالة، والسبيل في ذلك هو البحث عن الثغرة العلمية ومحاولة تأويلها على شكل إشكالية تكون فيها نوع من الحنكة في التحرير ولا تكون على شكل بسيط.

الاشكالية الخاصة بالموضوع تكون كالتالي: ماهي الأسباب وراء عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء الافريقية، وكيف يتعامل الأمن الجزائري مع تابعات الوضع؟

وقد تكون الإشكالية بشكل آخر إلا أن في هذه الحالة الباحث لم يبذل جهد لتأويل الإشكالية بطريقة عبقرية فتصبح **الإشكالية بسيطة: ماهي التحديات والرهانات التي تواجه البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية؟**

****مثال الثاني: موضوع البحث هو: التدخل الإنساني بين حماية حقوق الانسان وانتهاك سيادة الدول.**

الاشكالية الخاصة بالموضوع قد تكون كالتالي: **هل ساهم مبدأ التدخل الإنساني في حماية حقوق الانسان المعترف بها دون ان تخترق سيادة الدول؟**

ب/ صياغة الفرضيات البحثية

هو القضية التي يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، وتستبين صحتها من صحة النتائج. والمعنى اللغوي للفرض هو ما يفترضه الانسان على نفسه، للبرهنة على قضية ما أو حل مسألة معينة، وهو المنبع الأول لكل معرفة ونقطة البدء لكل برهنة.

وتعني أيضا ذلك التخمين العلمي الذي يسوغه الباحث في محاولة لإثبات حل للإشكالية المطروحة أو نفيها. ولا تكون الفرضية مقبولة علميا إلاّ بتوافر شروط أبرزها أنها تحدد وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر أو عدم وجود علاقة، وأن تثبت علاقة عامة.

فالفرضية هي التفسير المرجح لظاهرة غامضة أو الاحتمال المرجح لتشخيص عامل أو عوامل مجهولة، أو للكشف عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر وهذا معناه التنبؤ بالنتيجة العامة للبحث الذي نقوم بتنفيذه.

والفرضية هي التفسير المرجح لأننا عادة نواجه بتفسيرات عديدة فلابد من الترجيح بين هذه التفسيرات لاختيار واحد منها أو مجموعة متسقة منها، نخضعها للاختبار والفحص، والترجيح يكون بأدلة وبراهين.

فالفرضية هي تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يسوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر والحقائق، وليكون هذا الفرض مرشدا له في البحث والدراسة التي يقوم بها.

والفرضية لا تصبح ذات قيمة علمية، وجديرة بالاهتمام والاختبار، إلاّ إذا كانت تستند إلى حقائق عامة مؤكدة أو قوية. والفرضية هي عبارة عن علاقات معينة تربط بين المتغيرات أي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فالمتغيرات المستقلة هي التي يحاول الباحث أن يفهمها ويقيس تأثيرها على المتغيرات التابعة أو بعبارة أخرى هي العوامل التي لها تأثير في المتغيرات التابعة[1]، فالمتغير المستقل في المنهج التجريبي هو ذلك المتغير الذي نتداوله لقياس التأثير في المتغير التابع، ويمكننا الحديث أيضا عن المتغير المنبه عندما يتسبب المتغير المستقل في رد فعل يكون بمثابة الإجابة عن الموضوع من قبل العنصر المبحوث، وتقوم بانتقاء المتغيرات المستقلة انطلاقا من الأسباب المتوقعة للظواهر الملاحظة.

أما المتغير التابع فهو الذي يمكننا تسميته كذلك بالمتغير الخاضع أو اللاحق أو الناتج، وهو ذلك المتغير الذي يجري عليه الفعل من أجل قياس التغيرات، إنه يشترك في المنهج التجريبي مع عناصر التجربة التي تخضع للشروط المختلفة للمتغير المستقل[2].

---

[1] محمد محمد الهادي، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995، ص: 82.

[2] موريس انجرس، **مرجع سابق الذكر**، ص ص:169-170.

أما المتغيرات الوسيطة فالواقع الملاحظ أنها يمكن أن تكون أكثر تعقيدا من مجرد العلاقة السببية الوحيدة بين متغيرين، مما يعني أن متغيرات أخرى يمكن أن تتوسط بين المتغيرات المستقلة والتابعة أي المتغيرات الوسطية، فالانتقال من المتغير المستقل إلى المتغير التابع لا يتم مباشرة، بل يتطلب ذلك تدخل عامل آخر بين الاثنين.

ويمكن ان نعرف المتغير بأنه القيمة التي يمكن ان تختلف (على سبيل المثال، من الأقل إلى الأعلى، او من السالب الى الموجب...الخ)، وهو على النقيض من الثوابت التي لا تتغير (أي تبقى ثابتة).

المتغير المستقل	المتغير التابع
السبب	النتيجة
المثير	الاستجابة
المتنبئ	المتنبئ به

أمثلة لتحديد المتغير المستقل والتابع تطبيقا للجدول:

الموضوع الأول: **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية: التحديات والرهانات.

المتغير المستقل تبعا للمثال المعروض يتمثل في: البعد الأمني الجزائري.

بينما المتغير التابع يتمثل في: التحديات والرهانات في منطقة الساحل، والتحديات والرهانات في الصحراء الافريقية.

وهنا يتضح أن التحديات والرهانات الذي أفرزته البعد الأمني، يعني أن التحديات والرهانات التابعة للبعد الأمني.

**يمكن أن تكون التحديات والرهانات في منطقة الساحل والصحراء الافريقية هي المتغير المستقل (يعني عكس الاقتراح الأول لكن بشرط: إذا كان بحثنا يبحث في التحديات والرهانات ويجب علينا دراسة كل الأبعاد بما فيها الأبعاد الاقتصادية، البيئية،... ونأخذ نموذج في الدراسة هو البعد الأمني في هذه الحالة يصبح البعد الأمني هو المتغير التابع للتحديات والرهانات الذي هو متغير مستقل.

****المثال الثاني: التدخل الإنساني بين حماية حقوق الانسان وانتهاك سيادة الدول.**

في هذا المثال **المتغير المستقل** يتمثل في: **حماية حقوق الانسان** لأنه يعتبر سبب لتدخل الإنساني

بينما **المتغير التابع** يتمثل في: **التدخل الإنساني** لأنه تابع لحماية حقوق الانسان ولأنه يعتبر نتيجة

أما **المتغير الوسيط** يتمثل في: **انتهاك سيادة الدول**

***شروط صياغة الفروض:**

1/-لابد ان تكون الفرضية واضحة ودقيقة.

2/-إمكانية التحقق من صحتها أو خطأها: يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو البرهنة المنطقية.

3/-لابد ان تكون خالية من التناقض وتكون واقعية من حيث إمكانية التطبيق.[1]

4/-ارتباط الفرضية بالإشكالية.

5/-**لا** يجب ان نبدأ الفرضية بعبارة **"إن"**، لأن هذه العبارة توحي انها حكم مسبق. الفرضية عبارة عن **تصريح** يفترض أن الحد الأول له علاقة بالحد الثاني، ويجب الاستدلال والتحقق من ذلك.

6/-**لا** يجب ان تحتوي الفرضية على عبارة **"قد"**، لأن العبارة تثير نوع من شكوك في وجود علاقة بين المتغيرات.

7/-لابد ان يقوم الباحث بعد تعيين المفاهيم المحتوات في الفرضية (المتغيرات)، ترجمة هذه المفاهيم إلى مؤشرات واقعية ملموسة من اجل اختبار الفرضية. وهذا خاصة عندما يكون المفهومين أو المتغيرين مجردين، لا نلاحظهما مباشرة في الواقع الملموس، فهنا لابد من تحويلهما إلى مؤشرات عملية حتى نتمكن من اختبار الفرضية القائمة.

مثال1:

العدد الهائل للجمعيات في الجزائر تعبر عن فاعليتها على أرض الواقع.

المفهوم	البعد	المؤشر
الكم العددي	**القدرات**	الحجم الإجمالي للجمعيات (الوطنية، المحلية)
		حساب نسبي لهذه المؤسسات حسب التواجد السكاني (عدد الجمعيات لكل 10000نسمة)
		عدد ساعات التطوع في المدى الشهري
		درجة تنوع الأنشطة في هذه المؤسسات

[1] محمد محمد الهادي، **المرجع سابق الذكر**، ص: 85.

		قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد المالية
مدى فاعليتها على ارض الواقع	**الديمومة والاستدامة**	نشاط المستمر دون انقطاع
	القدرة على تعبئة المتطوعين	القدرة على اكتساب مصادر تمويلية ذاتية
		حساب عدد المتطوعين + نوع المتطوعين ومقارنته بعدد السكان
	مساندة الحكومة لهذه المؤسسات	الدعم المالي الحكومي والمحلي
		الطبيعة والبيئة القانونية لتسيير الجمعيات
	مدى اعتمادها على التمويل الخارجي	مدى فاعلية البرامج المسطرة من طرف الاتحاد الأوروبي اتجاه هذه المؤسسات
		حجم المؤسسات المستفيدة من هذه البرامج
		حجم التمويل

مثال2: حتى نعمق الفهم أكثر حول كيفية استخلاص المؤشرات من خلال المفاهيم التي يستند اليها اختبار الفرضيات، نصيغ الفرضية الثانية لموضوع مختلف والتي تضع في علاقة المفهومين التاليين:

ظاهرة التعددية الحزبية في الجزائر تعبر حقا عن معارضة سياسية للنظام السياسي.

المفهوم	البعد	المؤشر
التعددية الحزبية	**الديمقراطية**	آليات تحقيق الديمقراطية من جانب التشريعي والعملي
		الطبيعة والبيئة القانونية لتسيير الاحزاب
		قوة الأحزاب السياسية (دراسة التحالفات، التعاون الصراع)
		قدرة الاحزاب في تعبئة الموارد المالية
		الدعم المالي الحكومي لهذه الاحزاب
		استقلالية الأحزاب السياسية
المعارضة السياسية	**برامج الأحزاب السياسية**	هل البرنامج هو بمثابة مشروع مجتمع
		مدى تطابق والتعارض بين برنامج الحزب الموجود في السلطة والأحزاب الاخرى
	الخطاب السياسي للأحزاب السياسية	مدى معارضة الخطاب الحزبي للأحزاب الموجودة في الساحة السياسية وخطاب النظام
		مدى توافق بين الخطاب الحزبي للأحزاب الموجودة في الساحة السياسية وخطاب النظام
	عمل الحزبي على ارض الواقع	مدى توافق بين البرنامج المسطر من طرف الحزب ونشاطه في الميدان
		المساهمة في الحكومة (بتقلد مناصب وحقائب وزارية)

	مساهمة ومشاركة الاحزاب في الحكومة ومؤسسات الدولة	المساهمة في الحكومة (بالائتلاف)، برنامج الحكومة مشترك بين الأحزاب المشكلة للائتلاف.

***مصادر صياغة الفرضية:**

-التجارب الشخصية.

-الدراسات السابقة.

-المنطق (العقلانية).

-الحدس والتخمين.

***كيفية صياغتها:**

1/-صيغة تفاضلية (مقارنة)

2/-صيغة تضمينية (شرطية)

3/-صيغة تقريرية.

أمثلة على كيفية صياغة الفرضيات انطلاقا من الإشكالية:

****المثال الأول:** انطلاقا من هذه الإشكالية نحاول وضع فرضية بحثية: **ماهي الأسباب وراء عدم استقرار منطقة الساحل والصحراء الافريقية، وكيف يتعامل الأمن الجزائري مع تابعات الوضع؟**

الفرضية: تتأثر الجزائر سلبا بالأوضاع في منطقة الساحل والصحراء وتتعامل معها بحذر وتخوف.

****المثال الثاني:** نحاول من خلال هذا المثال عرض عنوان للبحث وإشكالية بحثية للموضوع ومن ثم عرض الفرضيات:

تأثير الثقافة التنظيمية على تفعيل الإدارة الالكترونية بالجماعات المحلية الجزائرية

دراسة حالة– –

***هل الثقافة التنظيمية السائدة بالإدارة المحلية الجزائرية ملائمة لتفعيل الإدارة الالكترونية؟**

الفرضيات:

1/–ضعف القيم التنظيمية الحديثة بالإدارة المحلية الجزائرية، يعيق تفعيل الإدارة الالكترونية.

2/–الثقافة البيروقراطية السلبية بالإدارة المحلية، تكبح تفعيل الإدارة الالكترونية.

3/–ضعف سمات القيادة التحويلية على مستوى المحلي، ينقص من قدرات تطبيق الإدارة الالكترونية.

ج/ تحديد الإطار النظري

إن الإطار النظري للبحث العلمي من أهم أركان البحث العلمي، لذلك يجب أن يولي الباحث عناية كبيرة أثناء كتابة هذا الإطار، بحيث يعطيه حقه الكامل كما يجب أن يكون الإطار النظري منسجما مع الدراسة التي يقوم بها.

والإطار النظري الجيد هو الإطار الذي يحتوي على مصطلحات علمية تفسر للقارئ الأمور التي يحتوي عليها البحث العلمي الذي يقوم به الباحث. ومن خلال الإطار النظري يجب أن يقوم الباحث بتغطية الدراسة من كافة جوانبها، كما يجب أن يغطي كافة المراحل التي يمر بها البحث. والإطار النظري يجب أنْ يناسب المشكلة البحثية، وأنْ يزودنا بكل المصطلحات التي تصف لنا الظاهرة، وتحللها، وبكل المفاهيم والتعريفات.

على الباحث أن يكتب إطارا نظريا ملائما لبحثه، تتوافر فيه شروط الملاءمة والاتساع أو الاكتمال، والشمول والجدوى أو المنفعة من الناحيتين العلمية والعملية، وبنفس الوقت ألا يكون مفككا وألا يتضمن حشوا زائدا أو تكرارا.

د/ اعتماد منهجية معينة

تختلف مناهج البحث من حيث طريقتها في اختبار صحَّة الفروض. ويعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضع البحث، فقد يصلح المنهج معين في دراسة مشكلة لا يصح فيها المنهج آخر. وكثيرًا ما تفرض مشكلة البحث المنهج الذي يستخدمه الباحث. واختلاف المنهج لا يرجع فقط إلى طبيعة وميدان المشكلة؛ بل أيضًا إلى إمكانات البحث المتاحة، فقد يصلح أكثر من منهج في دراسة بحثيَّة معيَّنة ومع ذلك تحدد الظروف المتاحة أو القائمة نوع المنهج الذي يختاره الباحث.

فالمنهج إذا هو الطريق أو الطريقة المحددة التي توصل الإنسان الباحث من نقطة إلى نقطة أخرى. أي هي عبارة عن عدد من الخطوات المنظمة التي تسهم في تنفيذ البحث بالأسلوب الصحيح، وترتبط مناهج البحث العلمي بمشكلة الدراسة وأهدافها، إلا أن مناهج البحث متنوعة وهذا التنوع جعلنا نفتقد بشكل كبير حاليا لمعلم منهجي. فالأمر يتعلق بعلم المنهجية، وما يدور في فلكها من تقنيات وأدوات وأنواع...

في الحقيقة الظاهرة السياسية معقدة بمكوناتها المتعددة والمتنوعة، وهو الأمر الذي يدفع الباحث إلى طلب الاستعانة بعلوم أخرى، وهو الأمر الذي يدفع الباحث أيضا إلى طلب الاستعانة بمناهج غير المنهج الذي يعتمده علم السياسة ضمن إطاره المعرفي الخاص (الذي تم توضيحه في بداية هذا الفصل بذكر"الجمعية الدولية لعلم السياسة" ومحاولتها لتحديد مناهج خاصة للعلوم السياسية). فالظاهرة السياسية مجتمعية بطبعها إذ لا تصور لها خارج وجود مجتمع تنتظم حياته ضمن توافقات صريحة أو ضمنية. لكن، يظل الفرق مع ذلك كامنا في أن الظواهر المجتمعية ليست جميعها بالضرورة سياسية.

كذلك يمكن القول إذا كانت العلوم الطبيعية قد استطاعت أن تطور أدوات دقيقة لدراسة الظواهر الداخلة في نطاقها فإن علم السياسة ليست لديه بعد مثل هذه الأدوات التي تجعله قادرا على إجراء دراسات منظمة حول أهداف وعمليات الدولة ونظمها المختلفة. ومن ثم فإن الاستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية يمثل مطلبا حيويا. وجدير بالذكر أن مناهج البحث في السياسة* قد حظيت باهتمام عدد غير قليل من الدارسين نذكر منهم جون ديوي John Dewey وكارل بوبرKarl Popper وآخرين من العلماء الاجتماعيين الذين أسهموا في تطوير مناهج البحث السياسي.[1]

وكذلك نتيجة لخصائص العلوم السياسية المتمثلة خاصة في مرونة هذا العلم وليونته ومنازعته للعلوم الاجتماعية الأخرى. فعلم السياسة عند تفسيره للظواهر ومحاولة فهمها يستعين بالعلوم الأخرى. بمعنى أن العلوم مثل القانون الدستوري والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا وحتى الفلسفة تتنازع جميعها مع علم السياسة. لذا سواء تعلق الأمر بالبحث العلمي أو تدريس العلوم السياسية فلا يزالان حتى الآن يواجهان مشكلات البحث عن منهجية. أي ماهية المناهج التي يمكن استخدامها لدراسة الظواهر السياسية؟ المنهجية القانونية التي يعتمدها القانون أم المنهجية التاريخية أم المنهجية السوسيولوجية أو الكمية أم المنهجية التحليلية الاستنباطية.

هناك نوع من الفوضى في المناهج، فهناك من يقسم المناهج إلى مناهج فلسفية ومناهج تفسيرية. وهناك من يقسمها إلى مناهج تأملية ومناهج شبه تأملية ومناهج علمية. وهناك من يضع تقسيم مختلف فيستدرج المناهج الاستنباطية والمناهج الاستقرائية والمناهج التحليلية، وهناك يصنفها حسب الأسلوب الاجرائي ومناهج حسب أسلوب التفكير. وهناك العديد من التصنيفات الأخرى وكل تصنيف يتناول الموضوع من زاوية مختلفة، وعلى القارئ أن يتأمل في المنطق الذي ارتكز عليه التصنيف والقواعد التي اعتمد عليها المؤلف لوضع هذا التصنيف بالذات، فهذه القواعد التي تحكم التصنيف هي أكثر أهمية من التسميات والتصنيف نفسه.

في رأينا أن المنهج هو فن التَّنظيم الصَّحيح لسلسلة منَ الأفكار العَديدة، إمَّا مِنْ أجل الكَشف عَن حقيقة مجهولة لدينا، أو مِن أجل البَرهَنة على حَقيقة لا يعرفها الآخرون، وبهذا يكون هناكَ اتجاهان للمناهج من حيثُ اختلاف الهَدَف، أحدهما يكشف عن الحقيقة ويسمى منهج الاختراع أو التَّحليل، والثاني يسَمَّى منهج التَّصنيف.

وفي الحقيقة كل هذه المناهج تخدم بصورة أو بأخرى البحث السياسي، واستخدام كل منها منفردة عن الأخرى لا يمكن أن تضم قواعد عامة ومحددة لكل موضوعات علوم السياسية. وعلى هذا الأساس تركنا الخوض في أنواع المناهج المستعملة في الشطر الثاني اذ الحقناه بالمقاربات وكيفية توظيفها في البحوث العلمية خاصة لدراسة الظواهر السياسية.

---

* فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتمد على المنهج الكمي Quantative

[1] محمد نصر مهنا، **علوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات**، د م ن: دار عطوة للطباعة، 2005، ص: 9.

وفي الأخير وعلى العموم، لا بد هنا من إعادة تأكيد الحقيقة التي سبقت الإشارة إليها من أن المنهج ليس عصا سحرية. فالقاعدة هي أن استخدام منهج ما يمكن أن يعطي نتائج مهمة ومفيدة في حالة واحدة، تلك هي الاستفادة منه وتطبيقه بشكل هادف وذكي.

هـ/ البحث عن المصادر الأصلية والثانوية:

لا بد من الاعتماد على مختلف الوثائق العلمية التي تحتوي على معلومات حول الموضوع وتتضمنها وعدم الاقتصار على المصادر الأحادية، بل البحث عن وجهات نظر مختلفة للتوصل إلى النتائج المطلوبة. وكذا البحث عن مختلف المصادر بمختلف اللغات. ويقوم فيها الباحث بجمع الوثائق المتعلقة بموضوع بحثه ويحاول تنظيمها على أسس منهجية مدروسة من أجل استخلاص المعلومات التي يتكون منها البحث.

ويقصد بالمصادر الأصلية أو الأولية هي عبارة عن أمهات الكتب، وكل مجال معرفي له كتبه الخاصة به. وتعتبر السجلات والوثائق والمخطوطات ي الأخرى من مصادر أولية.

بينما المصادر الثانوية هي كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية، وما تم من بحوث عنها أو ما قيل من أراء فيها.

3/-المرحلة النهائية

آخر مرحلة في خطوات البحث العلمي تتمثل في المرحلة النهائية والتي تشتمل هي الأخرى على جملة من النقاط والمتمثلة في:

أ/البرهنة على صحة الفرضيات المطروحة من عدمها

ب/استخلاص النتائج

ج/وضع جملة من السيناريوهات للحالة المدروسة

سوف نحاول شرح كل عنصر على حدة وباختصار

أ/ البرهنة على صحة الفرضيات المطروحة من عدمها

الفرضية تعتبر دليلا للباحث توجه خطاه وتحدد له نوع الإجراءات التي يفترض القيام بها لتنفيذ البحث. والفرضية كما أسلفنا الذكر توجه عملية تحليل النتائج بشكل علمي. فعلى الباحث أن يثبت صحة هذه الفرضيات أو نفيها وذلك بأدلة.

ب/ استخلاص النتائج

بعد ان ينتهي الباحث من استخلاص العلاقة بين المتغيرات، وتفسيرها، تبدأ خطوة عرض النتائج، وهي الخطوة الأخيرة في البحث، وتستلزم هذه الخطوة صياغة النتائج بمنتهى الدقة، بحيث تتمشى مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في كل البحث.

ويطلق على هذه المرحلة أيضا بمرحلة الهدف. إذ ترتبط نتائج البحث العلمي بجميع الخطوات السابقة لها، تمثل نتائج البحث العلمي دليلًا واضحًا على ما قام به الباحث من جهود. وبهذا نصل إلى أن الكشف عن حقيقة معيَّنة يعتبر نشاطًا علميًّا أرقى درجة من مُجَرّد كتابة مقال أو تلخيص عمل علمي معين.

ج/ وضع جملة من السيناريوهات للحالة المدروسة

تعتبر نتائج البحث العلمي هي المرحلة الممهدة لوضع مجموعة من المقترحات أو التوصيات أو السيناريوهات للحالة السياسية المدروسة، والتي تعد بمثابة العلاج الفعال للمشكلة البحثية. وعند اقتراح مجموعة من السيناريوهات لابد من ترجيح أحد السيناريوهات من بين عدة السيناريوهات الأكثر احتمالا.

لماذا تم ذكر كل هذه الخطوات للبحث العلمي التي تعتبر أسس البحث العلمي؟

لقد تم ذكر كل هذه الخطوات لسبب بسيط هو محاولة توجيه الباحث وتنبيهه من عدم بدأ الخطوة التالية دون أن يكون قد تَمَكَّن من الخطوة السابقة؛ لأن إذا تم ذلك فهو يكون مُجَرَّد أداةٍ لِتَسْجيل الوقائع؛ لذا لابد أن يحاول الباحث أن ينفذَ إلى سرّ حدوثِها، باحثًا باستمرار عن القَوَانين التي تَتَحَكَّم فيها. وهذا بغية الوصول إلى بحث متكامل يَتَضَمَّن الكشف عن الحقيقة والتفسير النقدي، ويزيد على ذلك الوصول إلى نظرية أو مبدأ أو معرفة جديدة، ويظهر إمكان تطبيقها في مجالات الحياة المتَّصلَة بموضوع البحث.

II/- محتوى الرسالة أو الاطروحة

المذكرة هو بحث التخرج في مرحلة الليسانس، الرسالة بحث التخرج في مرحلة الماستر، والاطروحة هو بحث التخرج في مستوى الدكتوراه. ان جوهر الاختلاف بين بحث التخرج في مرحلة الماستر والدكتوراه يتمثل في ان الأول هو عبارة عن عملية بحثية تكاملية بمعنى ان الباحث في هذا المستوى لابد ان يطرح في بحثه قضية ونقيض القضية ويصل الى العملية التركيبية، ومن خلال هذا يظهر الباحث قدرته في التحكم والانتقال من عنصر الى آخر بطريقة سلسة منهجية عقلانية، وقدرة الربط بين الأفكار المنتقاة من مراجع مختلفة. فالباحث يصبح في هذه المرحلة كالنملة يقوم بجمع المعلومات وترتيبها. بينما في مستوى الدكتوراه يتطلب من الباحث اظهار قدراته الابتكارية والابداعية من خلال جعل اطروحته فريدة من نوعها وذلك بإبراز الشيء الجديد الذي يجب ان يحمله بحثه، سواء بإظهار أو التوصل الى نظرية جديدة او مصطلح جديد وبهذا يصبح الباحث في هذا المستوى كالنحلة ينتقل بين الازهار ليجمع رحيقها ليصنع شيء فريد من نوعه ألا وهو العسل، كذلك الباحث في هذا المستوى من البحث فهو ينتقل بين مصادر المعلومات ليبحث على ابداع جديد لإظهار شيء فريد لم يتطرق اليه الاخرين.

وسواء كانت مذكرة أو رسالة أو أطروحة فهو يقدم على شكل دعامة ورقية وهذه الدعامة ما هي إلا ثمرة جهد الذي بذل طوال مراحل البحث.

السؤال المطروح هل هنالك مواصفات يجب على الباحث التقيد بها في اعداد وتقديم هذه الورقة الدعامية؟

إذا سألنا أنفسنا ماهي مكونات الرسالة العلمية أو البحث العلمي: سنجد أن هناك **مكونات جوهرية** وأخرى **مكونات شكلية،**

المكونات الجوهرية هي أساس البحث مثل ضرورة احتواء البحث على عنوان (للتفصل أكثر الرجوع الى ما ذكر في مراحل البحث العلمي وبالتحديد في المرحلة الثانية، الخطوة الاولى)، إشكالية (للتفصل أكثر الرجوع الى ما ذكر في مراحل البحث العلمي وبالتحديد في المرحلة الثالثة، الخطوة الاولى)، فرضيات (للتفصل أكثر الرجوع الى ما ذكر في مراحل البحث العلمي وبالتحديد في المرحلة الثالثة، الخطوة الثانية)، منهج تسير وفقه الدراسة (للتفصل أكثر الرجوع الى ما ذكر في مراحل البحث العلمي وبالتحديد في المرحلة الثالثة، الخطوة الرابعة)، عرض للموضوع، التوصل الى جملة من النتائج (للتفصل أكثر الرجوع الى ما ذكر في مراحل البحث العلمي وبالتحديد في المرحلة الرابعة)...

اما المكونات الشكلية لا يعني انها من الكماليات أو عديمة الأهمية، أو وجودها كعدم وجودها، بل هي جد ضرورية فهي الأخرى أساسية ومبدئية مثلها مثل المكونات الجوهرية. لأن البحث العلمي من اساسيته المكونين في أداء موحد أي وجودهما سويا هو أساس البحث العلمي. فتقديم مكون دون الآخر لا يمكن اعتباره ببحث علمي.

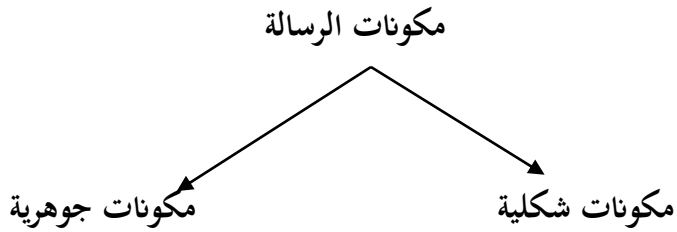

ونعني بالمكونات الشكلية ان كل مكون جوهري له قالبه الشكلي الذي لابد ان ينصاغ في اطاره. مثلا **عرض الموضوع** الذي يعتبر من المكونات الجوهرية للبحث إلا ان هذا العرض لابد ان يكون في إطار شكلي لائق مرتب في صفحات مرقمة بترقيم متسلسل حتى واجهة الفصول فهي تحسب ولا يكتب عليها الرقم، (ويبدأ ترقيم البحث من المقدمة لكن بعد حساب كل من الإهداء والشكر والتقدير والخطة ان وضعت قبل المقدمة تحسب أو الفهرس بدل الخطة ان كان في البداية فكل هذه الأوراق تحسب ولا تكتب، تبدأ كتابة الأرقام من المقدمة).

ولابد ان يكون محتوى عرض البحث من جانبه الشكلي مكتوب بخط واضح وبلغة وأسلوب سلسة، بالإضافة ان هناك جوانب أخرى شكلية لابد ان يحتويها البحث لكي يكون بحثا أكاديميا. ومن بين هذه المكونات نجد

*واجهة البحث وما يحتويه

*مقدمة البحث العلمي ومحتواها

*الخاتمة وكيفية كتابتها

*كيفية اعداد تقنيات البحث العلمي، أنواعها وما هو الاختلاف الموجود بينهما. وما ضرورته في البحث العلمي.

1/-واجهة البحث وما يحتويه:

مثال

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

عنوان البحث

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (او شهادة دكتوراه علوم) (او شهادة دكتوراه الطور الثاني) في العلوم السياسية تخصص: إدارة الموارد البشرية

اعداد الطالب: تحت اشراف الدكتور

....

لجنة المناقشة

.....	رئيسا
.....	مقررا
.....	عضوا مناقشا
.....	عضوا مناقشا
.....	عضوا مناقشا
.....	عضوا مناقشا

السنة الجامعية .../...

وهناك قاعدة بالنسبة للكتابة في المتن وذلك بترك فراغات داخل الورقة وهذه الفراغات مقدرة قياسيا وهي كالتالي:

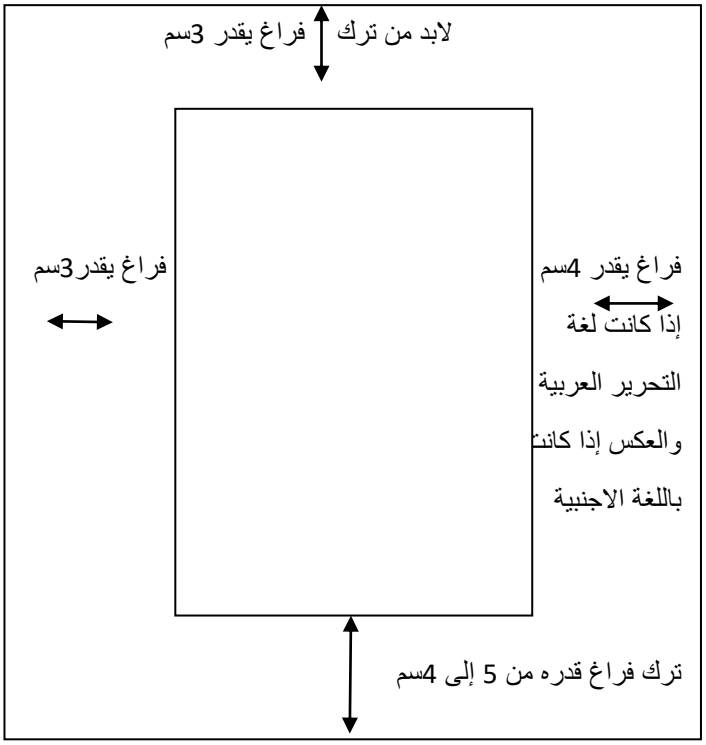

كل هذه الفراغات سهلة الضبط بواسطة الكمبيوتر.

2/–مقدمة البحث العلمي ومحتواها:

* لابد أن يكون تركيز المقدمة على كل المتغيرات سواء كانت متغيرات مستقلة Independentأو تابعة Dépendant، أو مؤثرة Moderating، أو وسيطة Mediating، أو تحكمية Control[1]. لابد أن يكون هناك نسبة وتناسب بين هذه المتغيرات كلها. ولابد أن يكون محور الاهتمام ينصب ليس على المتغير المستقل فقط، بل حتى على المتغيرات والأخرى، وقد يكون البحث يحتوي على متغيرين فقط المستقل والتابع فيكون التركيز على المتغيرين. لماذا؟ لأن الهدف الأساسي للبحث هو تنمية هذه المتغيرات وليس استخدام متغير مستقل فحسب.

* مقدمة البحث لا تكتب معرفة لابد من كتابتها نكرة عكس الخاتمة التي تكتب معرفة وهذا لسبب بسيط لأن المقدمة لم نتلمس بعد الموضوع ودليل على ذلك أن الإشكالية تطرح في المقدمة إذا الموضوع لازال مبهم غامض فلذا تكتب نكرة.

* المقدمة لا يجب أن تحتوي على عدة فقرات مقتبسة بل لابد أن تظهر شخصية الباحث، ولابد أن تراعي التسلسل الزمني، ولابد ان يكون هناك رابط بين الفقرات.

---

[1]أنول باتشيرجي، **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، المرجع السابق الذكر**، ص: 44.

* عناصر المقدمة وتسلسلها: كما هو متداول ومعروف أن المقدمة تحتوي على عشر (10) عناصر أساسية. إلا أن من الأخطاء الشائعة هو عدم ترتيب عناصر المقدمة ترتيبا صحيحا وهذا الترتيب يحكمه المنطق والبديهية. لأن المقدمة في الحقيقة تأخذ شكل الهرم المقلوب. بمعنى نبدأ بالعموميات لنصل إلى الخصوصيات. وهي كالتالي:

1- عرض العام للموضوع (إطار عام للموضوع، الإحاطة بالموضوع) بالتركيز على كل المتغيرات.

2- هدف من دراسة الموضوع (وليس هدف الدراسة لان الدراسة لم نقم بها بعد فنحن على مستوى المقدمة)

3- أهمية الموضوع أو دراسة الموضوع (وليست أهمية الدراسة لأن الدراسة لم تقدم بعد. ولم يقم الباحث بدراسة لأنه لازال في المقدمة)

وهنا نجد دائما أن الطلبة لا يفرقون بين أهداف دراسة الموضوع وأهميتها. فالأهداف تكمن فيما ينبغي أن يحققه الباحث. بينما الأهمية تكمن في الاستفادة من نتائج البحث وأدواته.

4- أسباب اختيار الموضوع وحدوده.

5- طرح الإشكالية

6- الفرضيات

7- المنهج

8- الدراسات السابقة

9- هندسة الموضوع خطة البحث

10-الصعوبات

لقد وضعت الدراسات السابقة بلون مختلف على الألوان الأخرى لسبب بسيط هو وجود اختلاف بين الباحثين في موضع الدراسات السابقة ضمن عناصر المتضمنة للمقدمة ولكل وجهة نظره. فهناك من يحبذ وضعها مباشرة بعد أهداف الدراسة وهناك من يستحسن وضعها بعد الإشكالية وهناك من يقول إنها لابد أن تكون مباشرة بعد المنهج أو قبلها مباشرة. ونحن هنا لحسم هذه النقطة ولنتفق على موضعها لكيلا تكون بؤرة مناقشة يوم تحكيم الرسائل ليتجه اهتمام اللجنة المناقشة لمحتوى وموضوع الرسالة.

والواقع أن الدراسات السابقة يجب ترتيبها قبل الإشكالية لسبب بسيط هو أننا لا يمكننا تحرير الإشكالية دون الاطلاع على الدراسات السابقة في الموضوع لمعرفة ماهي الفجوة العلمية التي يمكن أن نستدركها من خلال قراءتنا ونبلور على أساسها اشكالية.

إذن عندما نتساءل لماذا نراجع الدراسات السابقة

1/-للتأكد من أن المشكلة لم يتم بحثها من قبل أي أن الباحث بدأ مما انتهى إليه غيره من الباحثين

2/-تحديد مشكلة البحث

3/-التطرق إلى جوانب جديدة لم تطرق من قبل

4/-تجنب النمطية في البحوث.

3/-الخاتمة وكيفية كتابتها:

في الحقيقة تم التطرق الى هذا العنصر بطريقة غير مباشرة في العناصر السابقة، لتذكير فقط، قلنا ان الخاتمة عكس المقدمة (التي تكتب نكرة) وتطرقنا لهذا السبب سالفا، بينما الخاتمة تكتب معرفة لأنها عبارة عن حوصلة كل الموضوع واجابة نهائية للإشكالية المطروحة، وبالتالي قد تلمسنا الموضوع فلذا تكتب معرفة.

فالخاتمة ليست مجرّد تلخيص لأفكار البحث أو نوع من الاختزال وتكرار البحث، فهي تعكس الصورة المكتملة للبحث؛ ولهذا يؤكّد العديد من المفكرين والباحثين أنّ البعض يقتصر في الحكم على جدّية أي بحث أو أصالة أي دراسة بالاطلاع فقط على المقدّمة والخاتمة.[1] ومن هنا جاء الإصرار على إعطاء أهمية بالغة لكتابة الخاتمة من ناحية الأسلوب العلمي واللغة السليمة المتماسكة، الخالية من الضمائر الشخصية.[2] في الحقيقة الخاتمة هي عملية مسح لعناصر الإجابة التي يمكن تحديدها في كل من أجزاء الدراسة بمراحلها وفصولها، بعد جمعها واختصارها واقتراح الآفاق والأبعاد التي يمكن أن تفتحها تلك الإجابات أو عناصر الإجابة. ولكي يسهل علينا كتابة الخاتمة فلابد ان نجمع بين خلاصات واستنتاجات كل فصل ونتوصل بالضرورة الى اعداد خاتمة شاملة للبحث. أما من الناحية الشكلية فالخاتمة تأتي في آخر البحث، ويجب كتابتها في صفحة مستقلة، وقد تتراوح عدد صفحاتها من خمس إلى عشر صفحات، ويمكن أن نعبر على الخاتمة بطريقة أخرى وهي لابد ان تحتوي على ثلاثة أجزاء[3] وهي كالتالي:

- التذكير بالخطوط العريضة للخطوات التي تم اتباعها طيلة البحث والتي تتمثل في النقاط الأساسية للموضوع.
- إلزامية تقديم أو عرض مُفصَّل حول الإسهامات العلمية التي تمت إضافتها من قبل الباحث.
- اقتراح آفاق ووجهات النظر العلمية.[4]

الخاتمة ليست عبارة عن اعادة سرد وتكرار كل الأفكار التي جاءت في البحث. بل هي عبارة عن ملخص الموضوع لكنه يضيف شيئا لما سبق، ولقد عرفها André CABANIS ومجموعة من الباحثين في كتابهما ان الخاتمة ماهي إلا غلق باب الموضوع

---

[1] ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي**، ط1، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص: 130.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[3] M, Beaud, **l'art de la thèse, comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, de magister, ou un mémoire de fin de licence**, guides approches, Casbah édition, 1999, p: 110.

[4] Luc Van Campenhoudt, Raymond Quivy, **Manuel de recherche en sciences sociales** .Paris : Ed Dunod, 1995, P: 248.

وفتح نافذتها.[1] وفي هذا المجال يقول Luc van Campenhoudt وRaymond quivy في كتابهما Manuel de recherche en sciences sociales إن المعارف المضافة تسمح بالإجابة عن السؤالين التاليين:

– ما الذي أعرفه أكثر حول موضوع التحليل؟ أي ما هو الشيء الجديد الذي تعلمته بعد نهاية البحث؟

– ما هو الشيء الآخر الذي كنت أعرفه؟ أي الأشياء التي كنت أعرفها عن الموضوع؟ [2]

ولهذا السبب يستحسن كتابة الخاتمة بعناية كبيرة لإعطاء أهم المعلومات المفيدة، لأن الباحث الذي يقتني هذا العمل اول شيء يقرأه هي الخاتمة وذلك لمعرفة ما إذا كان يواصل قراءة ذلك العمل كله أو أحد أجزائه أو حتى عدم مواصلة القراءة ككل؛ هل هذا العمل سيستفيد منه وهل هو يساعده في البحث الذي هو بصدد اعداده.

[1] André Cabanis et al, **Méthodologie de la recherche en droit international, géopolitique et relations internationales**, Agence Universitaire de la Francophonie, 2010, p : 133.

[2] Luc Van Campenhoudt, Raymond Quivy, **op.cit**, P: 24.

III/- المقـــاربـــــات وضرورتها في البحث العلمي

1-تعريف المقاربة:

المقاربة هو وسيط بين الباحث وبين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره.

يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقى من خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة "كما يستخدم المدخل للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات أو استبعادها من نطاق البحث، ويمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية، ومنها السياسية.

وعليه فالاقتراب يستخدم كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ما يوجب على الباحث الذي يتبع اقترابا معينا سبق لغيره استخدامه التعامل معه بحذر والعمل على اختباره واكتشاف خلفياته.

والاقتراحات فيها العام الذي يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عددا كبيرا من الظواهر: مثل الاقتراب السلوكي، والبنائي الوظيفي، واقتراب تحليل النظم، وهناك مقاربات خاصة تتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة حيث يمكن تناولها عبر ثلاث مقاربات وهي: اقتراب المناصب، اقتراب السمعة واقتراب صنع القرار.[1]

من بين المصطلحات القريبة من مصطلح المقاربة أو التي تتقاطع جزئيا معه، فهو عبارة عن استراتيجية عامة أو أسلوب تحليلي يؤخذ كأساس في الدراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية أو الاجتماعية، وغالبا ما يستخدم في تحديد نقاط التركيز في الدراسة وفي كيفية معالجة الموضوعات أو الاقتراب منها، وتحديد وحدات التحليل يؤثر بشكل مباشر في اختيار المفاهيم والاستنتاجات التي يسعى الباحثون إلى التوصل إليها".[2]

يعرف الدكتور محمد الشلبي الاقتراب بأنه: "يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تضم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث".

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات، والأدوات**، المرجع السابق الذكر، ص ص: 14-15.

[2] عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص: 5.

إذن هو: "اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار مفاهيمي معين والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم، الاستفسار والطرق التي يستعملها الباحث في الدراسة ".[1]

وينقسم الاقتراحات إلى العام والخاص وتنقسم المقاربات إلى عامة وخاصة:

الاقتراب العام يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عدد كبيرا من الظواهر مثل الاقتراب السلوكي، البنائي الوظيفي واقتراب تحليل النظم.

أما **الخاص** فيتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناول ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب، واقتراب السمعة واقتراب صنع القرار.

أما الدكتور عامر مصباح فيعرف الاقتراب بأنه: " الإطار النظري الذي يؤطر البحث، ويعمل بمثابة المنظار أو المبصار الذي ينظر بواسطته الباحث إلى الظاهرة المبحوثة، والأهمية المنهجية للمقارنة النظرية هي المساعدة على تأطير جهد الباحث وتفكيره وحمايته من التشتت، وفقدان التحكم في أبعاد البحث أو متغيرات الدراسة باعتماده على مقارنة القيادة في تحليله لخصائص القيادة عند الرسول الله صل الله عليه وسلم، كما أن القيادة تساعد الباحث في تزويده بأدوات البحث التي تستخدم في تحليل الظاهرة المبحوثة".[2]

وبهذا يمكن أن نستخلص إلى أن المقاربة:

*مفهوم الاقتراب Approche (الترجمة العلمية لمصطلح Approche هو مقاربة/ مقاربات لكن المتداول هو الاقتراب)

*تستخدم المقاربة كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها.

*المقاربة تستخدم لإيضاح جوانب الموضوع.

أ/ الحاجة الماسة لفهم المقاربات في البحث العلمي:

يستلزم البحث العلمي من خلال مناهجه وتقنياته الإجابة على تساؤلات واشكاليات مطروحة حول مواضيع متعددة وهذا ما يفرض على الباحث ضرورة فهم المقاربات اللازمة التي تساهم في تحليل ظاهرة ما انطلاقا من طبيعة هذه الأخيرة.

*علاقة ارتباطية بين طبيعة الموضوع –اختيار المقاربة النظرية.

*المقاربة تتحدد نهائيا من خلال الفرضيات، وكذا خصائص العينة وميدان الدراسة.

*لا يمكننا الانطلاق من مقاربات متناقضة في التحليل (إلا إذا تعمدنا المقارنة بين المقاربات).

---

[1] المرجع نفسه، ص: 15.

[2] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص: 6.

*تحليل الظاهرة محل الدراسة وفقا لهذه المقاربة. ووضع الانسجام بين مفاهيمها أثناء التحليل. وإذا نجح الباحث في هذه المرحلة هذا يعني أنه أنجز تحليلا خاصا به لا يمتلكه أي باحث آخر.

*لابد من حصر المفاهيم الخاصة بكل مقاربة. ومعرفة معناها الأصلي كما ورد في مصادرها، وعند روادها، ثم استعمالها استعمالا صحيحا وفي مكانها المناسب. وذلك حتى لا ينحرف التحليل.[1]

*ضرورة توظيف المقاربات في الدراسات الاكاديمية، فهي التي توجه الباحث وترشد تحليله ضمن نسق فكري منطقي وعقلاني، حيث توظيف المقاربات تمكن الباحث من الحصول على نتائج نظرية وتطبيقية عن مختلف الفعل الاجتماعي، كما تعبر عن خلاصة تجارب تراكمت لا يمكن تجاوزها وتجاهلها، وهي تختصر الكثير من الجهد والوقت الذي يمكن استغراقه في فهم الكثير من أشكلا الفعل الاجتماعي.

*جل المقربات تحمل في طياتها توجهات أيديولوجية، حاول روادها الترويج لها من خلال قوالب نظرية ودراسات تحليلية وعلى هذا لا بد على الباحث الانتباه عند توظيف تلك المقاربات.

2-أنواع المقاربات:

هناك عدة مقاربات التي باستطاعتنا الاستعانة بها لدراسة الظواهر السياسية ومن أهمها:

[1] ناصر قاسيمي، **التحليل السوسيولوجي نماذج تطبيقية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص ص: 126-129.

1-المقاربة النسقية

لقد اختلفت التسميات عند الباحثين في اتخاذهم هذه المقاربة فهناك من يستخدم المقترب النظمي بدلا من مصطلح النسقي وهناك من يسميه بالمقترب تحليل النظم وكلها تعني معنى واحد. وتعتمد هذه المقاربة على تحليل العملية السياسية ولقد جاء بهذه المقاربة كل من "تالكوت برسونز"، "ليفي ماريو" TALCOT Parsons ; LEVY Marion والفضل الكبير يعود إلى "دافيد استن" David ESTONمع نشره لكتاب في 1953 حول " Political système " ولقد استعانة أنداك بعدة مفاهيم أهمها: "مدخلات، التحويل، العلبة السوداء، المخرجات، التغذية العكسية".[1]

يرتكز أصحاب اقتراب تحليل النظم/ التحليل النسقي إلى مفهومي "النسق، والاتزان بمعنى الاستقرار"، وهما مفهومان منقولان عن الفيزياء، ونقلا إلى مجال العلوم الاجتماعية ليتم استخدامهما في القرن 19في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم متأخرا في التحليل السياسي منذ أوائل القرن 20.

الفيزيائيون حين استخدموا مفهوم "النسق" استخدموه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تجري بين الأجسام الطبيعية، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعات الأجسام في طبيعة (كالمجموعات الشمسية مثلا) هي مجموعات من قوى حيث يحد كل جسم في عالم الطبيعة قوة في ذاته. فتتفاعل هذه القوى فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلا ميكانيكيا، وتتبادل التأثير فيما بينها على وضع يهيئها لحالة الاتزان الكلي لهذه المجموعة.

أما في علم السياسة، لعل الفضل الأكبر في ادخال وتطوير اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية يرجع إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد استون" David EASTON "اقتراب أستون".

جاء تطوير استون لاقتراب تحليل النظم في السياسة تدريجيا وعلى مراحل. ورأى أستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر اليها تحليليا على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى.

ووفقا لاقتراب تحليل النظم، وحدة التحليل الرئيسية، يعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر، فالنظام يتمتع بنوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك بها.

وتجدر الإشارة الى ان هناك فرق جوهري بين مصطلح النظام السياسي والمنتظم السياسي أو النسق السياسي:

التمييز بين النظام السياسي والمنتظم السياسي:

إن الفرق شاسع وبين، بين كل من النظام والمنتظم في اللغة الفرنسية، فالنظام بمعنى Régime politique في حين نعني بالمنتظم Système politique. فالنظام السياسي هو شبكة معقدة من التفاعلات تتضمن عناصر القوة أو الحكم أو السلطة. فهو عبارة عن

[1] ليندة لطاد، **مدخل إلى العلوم السياسية**، الجزائر: شركة الأصالة للنشر، 2019، ص ص: 129-136.

الحكم والعلاقة الموجودة بين السلطات ونوعية التفاعل الموجود بينها (وهذا التفاعل والعلاقة هو الذي يحدد نوع النظام السياسي القائم في الدولة)، وكذا يرتبط النظام السياسي بتلك الأنماط المتداخلة والمتعلقة بعمليات صنع القرار.

في حين المنتظم السياسي والذي يسمى أيضا بالنسق السياسي فلقد عرفه جون وليام لبيار JW.Lapierre في كتابه "تحليل المنتظمات السياسية" «Analyse des systèmes politiques» بأنه "جملة أو مجموعة من العناصر المترابطة، والمتصلة ببعضها البعض بعلاقات متأثرة فيما بينها ونتيجة لذلك يؤثر في النسق الكلي."[1] فهو بهذا المعنى عبارة عن التفاعلات الموجودة بين كل القوى في المجتمع من أحزاب، جماعات ضاغطة، مجتمع مدني...لكي تمخض لنا نوع المنتظم السياسي. ومن أنواع المنتظم نجد: المنتظم الشمولي، التسلطي، والديمقراطي*.

وبالتالي فالعلاقة بين النظام والمنتظم هو أن النظام عنصر من المنتظم والمنتظم أوسع من النظام.

ومن مكونات هذا المنتظم نجد: البيئة، الحدود، المدخلات، المخرجات.

1/ البيئة: نعني بها كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته. فالنظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات.

2/ الحدود: لا وجود لنظام سياسي في فراغ، بل في إطار بيئة.

3/ المدخلات: Inputs كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته، وهنا يقصد أستون كل المدخلات بما تحتويه من المطالب والتأييد.

أ/المطالب: هي رغبات اجتماعية قد تكون عامة أو محددة، والتعبير عنها يكون بصفة مباشرة وغير مباشرة.

ب/التأييد: هي عبارة عن اتجاهات ومواقف سواء مؤيدة أو معارضة للنظام.

4/ المخرجات: هي مجموعة قرارات وأفعال وتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية عند أستون.

****الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب النسقي:**

يرتكز تحليل أستون على مجموعة من الافتراضات أهمها:

1/العملية السياسية عملية آلية ديناميكية بين النظام والأنظمة الفرعية.

2/النظام السياسي نظام تكيفي له قدرات لمواجهة الضغوطات

---

[1] J W Lapierre, **L'analyse des systèmes politiques**, Paris : P.U.F. Collection sup, 1973, p : 25.

* أقدم تصنيف للمنتظمات هو التصنيف اليوناني الذي كان على أساس عدد المشاركين في عملية التقرير إذ إذا كان الحاكم فردا كان النظام ملكيا أو منار كيا، وإذا كان الحكام أقلية كان ارستقراطيا، وإذا كان الحكم لأكثرية الشعب كان جمهوريا أو ديمقراطيا. ولكن الدراسات المقارنة الحديثة تتجاوز هذا التصنيف التقليدي إلى تصنيفات أخرى. فبعض المفكرين الغربيين يكتفون بتصنيف المنتظمات السياسية كمنتظمات غربية وأخرى غير غربية، بينما يكتفي المفكرون الماركسيون بتصنيفها على أساس الطبقة كمنتظمات اقطاعية وبرجوازية وعمالية. ويصنفها روبار دال كمنتظمات ديمقراطية وتسلسلية وتساومية. ويصنفها ابتر Apter كمنتظمات ديكتاتورية وأأوليغارشية وتمثيلية تمثيلا مباشرا وتمثيلية تمثيلا غير مباشر. إن التعدد التصنيفي يدل على غنى الدراسات الاجتماعية والسياسية المقارنة. للتفصيل أكثر انظر كتاب حسن الصعب، **مقدمة لدراسة علم السياسة، مرجع السابق الذكر**، ص ص: 356-357. وكذا كتاب ليندة لطاد، **مدخل إلى العلوم السياسية، مرجع السابق الذكر**، ص ص: 74-85.

3/النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى

4/البيئة تفرض على النظام ضغوطات

5/النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد منها لاستمراره

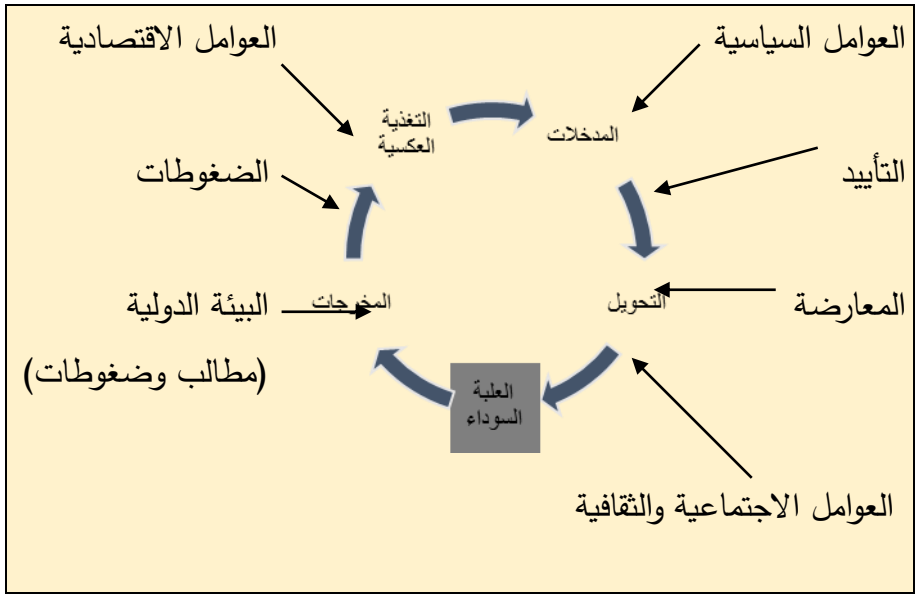

مع ضرورة انتباه الباحث أن تلك العمليات لا تتم بشكل مغلق، وإنما ضمن نسق مفتوح يتفاعل مع البيئتين الداخلية والخارجية، فانطلاقا من الشكل الموضح أعلاه والذي يوضح ديناميكية العملية السياسية للنظام السياسي، فقد شبه المفكر "دفيد استون" النسق السياسي بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية وبيولوجية واجتماعية وسيكولوجية، ويتفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات وما تحمله التغذية العكسية من ردود أفعال مؤيدة أو معارضة لقرارات النظام السياسي أو مخرجاته.

من ناحية أخرى تبرز أهمية الاقتراب النظمي – الوظيفي في معرفة مدى قدرة الأنظمة السياسية على الرد على المطالب والتصدي للضغوطات وحل مختلف المشاكل التي يمكن أن تواجهها سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية وهو ما يعبر عنه بقدرات النظام السياسي، فعلى أساس تلك القدرات ومدى الاستجابة لها يمكن تصنيف الأنظمة السياسة إلى أنظمة متخلفة أو أنظمة تابعة أو أنظمة ناجحة ومقارنتها.[1]

****الانتقادات الموجهة لمقاربة النسقية:**

1- ركز أصحاب اقتراب تحليل النظم/ التحليل النسقي إلى مفهومي "النسق، والاتزان بمعنى الاستقرار"، فهو يعطي قيمة عليا للاستقرار وأهمل احتمال حدوث ثورات في المنتظمات.

2- ركزت المقاربة على مقاومات استمرار النظام وأهمل عوامل تغيير النظام وتطويره.

[1] ليندة لطاد... وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص: 226.

3- اهمال وابهام في العملية التحويلية أي ما يحدث في العلبة السوداء.

2-المقاربة الوظيفية

توجد علاقة وثيقة بين هذه المقاربة والمقاربة السابقة (النسقية)، في تحليلهما للعملية السياسية، حيث كلاهما اعتمد على دراسة النظام السياسي وتحليله. فالمقاربة الوظيفية هي تكملة للمقاربة النسقية لكن من زاوية تحليلية أخرى. ويمكن الاستعانة بالمقاربتين لتحليل النظام السياسي، لأنهما غير متضاربتين ومتناقضتين بل هما متكاملتين.

ومن رواد المقاربة الوظيفية نذكر: "غابريال ألموند" " G.Almond " "دفيد أبتر" "D.Apter"، الذين قاموا بتطوير النظام الاجتماعي.

ويتفق "غابريال ألموند" مع استون بأن مكونات النظام هي: البيئة، الحدود، المدخلات، المخرجات. إلا أن "غابريال ألموند" يضيف في تحليله أن حدود النظام السياسي لا تقتصر على أن هذا الأخير يتأثر ببيئته فقط من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات كما عبر عنها استون، بل يضيف ألموند أن البيئة في حد ذاتها هي تختلف من مجتمع إلى آخر، فهي تتأثر بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

أما فيما يخص مدخلات النظام السياسي فيحدد ألموند أن النظام السياسي يقوم بأربعة وظائف وهي كالتالي:

1-**وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسي**: بمعنى نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل لآخر بواسطة المؤسسات المجتمعية (الأسرة، المدرسة، الاعلام...)، أما التجنيد السياسي فهو اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد اكسابهم الخبرات وتكوينهم أحزاب فيما بعد.

2-**وظيفة التعبير عن المصالح**: بمعنى التعبير عن المطالب من خلال قنوات شرعية.

3-وظيفة تجميع المصالح: بمعنى بلورة المطالب وتجميعها على شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار (مثال تقوم الأحزاب بتجميع المطالب).

4-وظيفة الاتصال السياسي: توفير الاتصال الفعال يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه.

*أما فيما يخص مخرجات النظام السياسي فيميز ألموند بين ثلاث وظائف رئيسية على مستوى المخرجات وهي كالتالي:

1-وظيفة صنع القواعد: وهي تتم من طرف السلطة التشريعية المكلفة باتخاذ القرارات.

2-وظيفة تنفيذ القواعد: تتم بواسطة السلطة التنفيذية.

3-وظيفة التقاضي حول القواعد: يعني اصدار أحكام قضائية ملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

ولقد أضاف ألموند تحديد قدرات النظام السياسي والتي تتمثل في التالي:

قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر في كيفية أدائه لوظائفه، وتساعده في الوقت ذاته على قياس كفاءته وفعاليته في التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، وفي ضوء تلك القدرات يمكن للباحث أن يتنبأ باحتمالات التغيير التي يوجهها النظام السياسي.

ولقد حدد المفكر " غبريال الموند " مجموعة من القدرات السياسية وهي تختلف وتتفاوت من حيث الكفاءة والفاعلية من نظام سياسي لآخر ومن وقت لآخر.[1]

- **القدرة الاستخراجية:** تشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية وهذا يتوقف بطبيعة الحال على حجم الموارد البشرية والمادية والمعنوية (التأييد) التي يتمتع بها النظام السياسي.
- **القدرة التنظيمية:** وهي تعني مدى نجاح النظام السياسي في التنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئة الدولة، وفرض نفوذه وهيبته وذلك يعني عمل النظام السياسي ونشاطه على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.
- **القدرة التوزيعية:** تعني توزيع القيم والموارد والمنافع...بين الأفراد والجماعات ويمكن قياس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة.
- **القدرة الرمزية:** تتمثل هذه القدرة فيما تمثله الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام.
- **القدرة الاستجابية:** وهي قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية أو الخارجية.

النقد الموجه:

-ركز كل من "غابريال ألموند"، "دفيد أبتر" على الوظائف وأهملا عملية التغيير وكيفية حدوثه.

-تجاهلوا دور النخبة.

---

[1] السيد عبد الحليم، الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2012، ص: 206.

3-اقتراب الصفوة أو النخبة

تقر هذه المقاربة أن هناك نخبة في الحكم وهي قليلة العدد تحكم الأكثرية، وهي السمة الملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية. ويقر كل من "باريتو" و"موسكا" أن حكم الصفوة أمر لابد منه إذ استطاعت القلة المنظمة السيطرة على الأكثرية غبر المنظمة وهذه قاعدة لا مفر منها.

كيف يوظف الباحث اقتراب الصفوة أو النخبة في فهم الظاهرة الاجتماعية. وتحليل العملية السياسية على وجه التحديد؟

هناك أنواع عديدة للنخب:

هناك نخبة سياسيةّ، ونخبة اقتصادية، نخبة عسكرية، نخبة ثقافية...الخ. ووفق معيار الحكم والسلطة نجد هناك نخب حاكمة وأخرى مضادة أو معارضة وهذا ما يفيد الباحث في تحليل النخب انطلاقا من المعيار الذي أسست عليه، ومن ثم يمكن دراسة أهدافها وتوجهاتها وأثر كل ذلك على العملية السياسية أو أي عملية أخرى (هذا من جهة).

ومن جهة أخرى ان توظيف اقتراب النخبة في تحليل يمكن البحث على خلفيات أو هوية أعضاء النخبة، من خلال البحث عن الخلفية الاجتماعية والعرقية والطبقية أو دينية أو الإقليمية أو المهنية والتعليمية هذه الخلفيات تمكن الباحث من الوصول الى مؤشرات ذات دلالة وعلاقة بتفسير قرارات النخبة وتوجهاتها وأثر ذلك على المجتمع والدولة. (خصوصا إذا كانت النخبة تملك السلطة والنفوذ، حيث أن قرارتها يمكن ان يكون لها صدى حتى على المستوى الدولي).

رغم أهمية اقتراب النخبة في التحليل، إلا أن الباحث يحتاج إلى توظيف اقترابات أخرى لأجل فهم النخبة بذاتها مثل اقتراب القانوني، الاتصال، الجماعة.

عندما نحاول التقرب من تعريف النخبة عند "ميشلز" نجده أنه انطلق من أن حتى في الأنظمة الديمقراطية هناك أقلية هي التي بيدها مقاليد الحكم والتي تحكم الأغلبية وهذا ما سماه **بالقانون الحديدي**، وأنه في كل الأنظمة هذه القاعدة موجودة. وهو أيضا انطلق من نقده لكارل ماركس الذي تنبأ الى أن الرأسمالية تحمل بذور فنائها في جوفها بمعنى انها زائلة الا انه ينتقده لأنه لم يدرك أن حتى الديمقراطية هي الأخرى زائلة وتؤدي إلى الأليغارشية. بالإضافة انه بين "ميشلز" كيف تكون عملية دوران النخب والتي حددها اما بواسطة التعيين أو الوراثة أو عن طريق القوة.

***مفهوم الصفوة عند هذه المقاربة:**

تنسب جدور هذه المقاربة إلى كتابات "موسكا" و"باريتو" التي تقسم المجتمعات إلى فئتين، النخب (elite) والجماهير (mass)، لكن هذا المصطلح تطور بفضل كتابات "ميلز" و"دال" و"داي" وآخرين ممن تساءلوا عمن يحكم أمريكا؟ ومن يتخذ القرارات الكبيرة والسياسات العامة فيها؟، فالبعض كان يرى أن الجماعات المصلحية والضاغطة المتنافسة هي الأكثر قدرة، والأوفر حظا في صناعتها. بينما يرى "ميلز" وآخرون أن هناك نخبة من السياسيين والعسكريين وبعض الاقتصاديين من ينفردون باتخاذها حتى وإن تظاهروا بمشاركة بعض الأطراف في اتخاذها.

أما "توماس داي" فقد انطلق من ان السياسات العامة ليست من صنع القاعدة، أو انها تعبر عن مطالب المواطنين، بل يؤكد أن هذه السياسة العامة في أمريكا والعديد من الدول العالم، إنما تعبر عن مصالح النخبة. ويقصد بالنخبة "فئة من الافراد محدودي العدد قد لا يتجاوز عددهم (2%) أو أقل ممن يمسكون بمصادر الثروة والسلطة في المجتمع، ويتخذون من السياسات العامة وسيلة وأداة لتكريس ثروتهم ونفوذهم، فهم الحكام الفعليون وإن لم تعرف أو تعلن أسماؤهم. أما الغالبية العظمى فهم المحكومون، ولذلك فإن غالبية السياسات العامة لا تصدر استجابة للمطالب العامة، أو لحل المشكلات لغالبية الجمهور، وأن النخبة هذه وبواسطة نفوذها وآلياتها تحاول اسكات الغالبية، أو استرضاءها واحتواءها بأقل ما يمكن من السياسات العامة".

أما خصائص النخبة ودورها في رسم السياسات العامة فيتلخص بالآتي:

- أن النخبة بحكم صغر حجمها لها قدرة تنظيمية عالية ولذلك تدعي أنها الأقدر على تحقيق المصلحة العامة.
- إن حلقة الوصول الرابطة بين أعضاءها هي مجموعة القيم والمصالح التي تشترك فيها.
- إن خلفيات أعضاء النخبة ومواصفاتها ومصالحها تختلف عن تلك لعامة الناس.
- أن التسلسل أو الدخول إلى صفوف النخبة محدود، وأن الحراك داخلها ضعيف.
- تؤمن النخب بالاعتدال والتدرج والتغيير البطيء والتراكمي.
- أساليبها في التأثير والإقناع والاحتواء للجماهير كبيرة وفاعلة.
- أن السياسات العامة عندهم هي تعبير عن خياراتهم بالدرجة الأولى، وإن تظاهروا بخدمة المجتمع.
- أن المجتمعات التي تديرها النخب غالبا ما تتميز جماهير بالسلبية واللامبالاة.
- أن الرأي العام يتم تشكيله بإيحاءات وتوجيهات.
- قد تسمح بانتقال البعض إلى عضوياتها بعد ضمان التزامهم بمعاييرها، أو للحفاظ على التوازن داخلها حين تظهر بعض الاختلافات، مع أنها تظل سرية.

وتتميز هذه الأقلية عن بقية المجتمع بعدة اعتبارات وكل مفكر كيف ارجع ذلك فنجد مثلا:

موسكا: يرجعها لاعتبارات تاريخية.

رايت ميلز: قوة الصفوة يردها إلى قوتها النظامية.

بيرنهايم: لاعتبارات اقتصادية وإدارية وتنظيمية.

باريتوا: لاعتبارات سيكولوجية أي استعدادات نفسية.

ميشلز: من واقع التنظيمات السياسية.

**دورة النخب:

دوران النخب هو مفهوم خاص بباريتو ويعني به إما دخول بعض الأفراد أو خروجهم من وإلى زمرة النخب، وإما حلول نخبة جديدة محل النخبة الحاكمة، وإما تنشأ نخبة جديدة مضادة، تدخل في صراع مع النخبة الحاكمة وتنزع منها الحكم. ولكي يتم الدوران داخل النخبة السياسية حسب باريتو لا بد من حراك اجتماعي التي يعد من احدى أسبابه. وهذا الحراك ضروري لقيام التوازن في المجتمع، وتحدث حسبه هذه الدورة في المجتمعات التي تتميز بكثرة التحولات الاجتماعية.

في المجتمعات الشمولية التوتاليتارية والتي تدعى بالمجتمعات الثابتة، نظرا لأن طريقة تجديد النخب فيها جامد، لا تسمح بانضمام عناصر من طبقات أخرى اليها، إذ يكون دائما الحراك فيها بطيئا وهو يجري في إطار النظام القائم. إن بقاء النخبة لمرحلة طويلة دون تجديد أو استبدال، يؤدي إلى انحلال عناصرها فتزداد فسادا. وفي مواجهة ذلك فإن العناصر في الطبقات الدنيا التي تتمتع بالمؤهلات تتهيأ للصعود والحلول محل عناصر النخبة الفاسدة.[1]

وهذا عكس ما نجده في الدول الديمقراطية التي تعد من المجتمعات المتحركة والنخبة فيها تمثيلية تتميز بالانفتاح. فالنخبة تتجدد بانضمام فئات إليها، فهي تقبل بانضمام عناصر أخرى إليها حتى لو كانت من أصول اجتماعية مختلفة. وتغيير النخبة بهذه الطريقة لا يؤثر في المجتمع.[2]

وتشترك بين المجتمعات المتحركة والثابتة فيما يخص النخب في أن هذه "القلة بعد أن تكون مسيطرة ومتماسكة وقوية، يدب الضعف فيها ويشتد النزاع والتنافس بين عناصرها، ثم لا تلبث أن تتخلى عن سلطتها لنخبة أخرى، تعيد سيطرتها على المجتمع"[3]. بالإضافة إلى ذلك تفقد النخب الحاكمة ديناميكيتها مع مرور الوقت، وقدرتها على استعمال العنف، وان وجدت نخب مضادة فإن النخبة الموجودة في السلطة إما تقوم بإقصاء هذه العناصر المرشحة لدخول صفوف النخبة الحاكمة، وإما تلجأ إلى استيعابها.

***هنالك أربعة اتجاهات في الفكر النخبوي

1/ الاتجاه التنظيمي: يعتبر المفكر موسكا من رواد هذا الاتجاه، الذي يرى أن النخبة تستمد قوتها من قدرتها التنظيمية، ويذهب موسكا الى أن هذه القدرات التنظيمية التي تتمتع بها النخبة ترجع الى صغر حجمها، فتضاؤل العدد هو سبيل تنظيمها.

2/ الاتجاه المؤسساتي: يمثل هذا الاتجاه "رايت ميلز" الذي بين مدى ارتباط النخب بالنظم والمؤسسات التي تظهر في المجتمع الحديث. وبين أن ممارسة السلطة تعود إلى فئة قليلة تملك القدرة والمؤهلات على اتخاذ القرارات، وتنفيذها في سائر المجالات، ولا تكون الأدوار متناقضة بين عناصرها. وهذا الاتجاه يؤكد تمركز السلطة في المجتمعات الحديثة، بغض النظر عن الأيديولوجيات.

---

[1] وليد بيطار، **مدخل إلى علم السياسة**، الجزء2، ط1، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014، ص: 853.

[2] بوتومور، **النخبة والمجتمع**، (تر: جورج جحا)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1972، ص: 49.

[3] وليد بيطار، **المرجع السابق الذكر**، ص: 854.

3/ الاتجاه النفسي: يمثل هذا الاتجاه المفكر باريتو الذي يرى أن النخبة تتمتع بمؤهلات واستعدادات يكتسبها الفرد في ميدان معين، فهو بذلك يركز على الجوانب السيكولوجية التي يتحصل عليها الفرد من خلال الخبرات مع مرور الوقت. ويرى أن أفراد النخبة متفوقون على بقية الناس في السمات النفسية والذكاء العقلي.

4/ الاتجاه الاقتصادي والاداري: يمثل هذا الاتجاه "جيمس برنهايم"، الذي انطلق من فكرة النظام الرأسمالي وحتمية انهياره، بواسطة النخبة الادارية وهذا في كتابه الشهير والمعنون "الثورة الإدارية"، والذي يبين فيه كيف أن الرأسمالية ستخضع نتيجة تحولاتها لطبقة إدارية وتصبح هذه الطبقة النخبة هي التي تتخذ القرارات. ويوضح أيضا أن كل المجتمعات مهما كانت أنظمتها تصبح خاضعة للنخبة الإدارية نتيجة التطور العلمي والصناعي، وبالتالي تصبح سلطة النخبة الإدارية تكنوقراطية تجمع بين النواحي الاقتصادية السياسية.

وبالتالي نصل إلى أن أساس الاقتراب هو أن عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة، هي نتاج أقلية تسيطر على المجتمع والدولة

4-مقاربة المؤسساتية أو المؤسسي

مر الاقتراب المؤسسي بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، حيث كانت تهتم بالأبنية، الهياكل، الأطر الرسمية، مدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية. لكن بالمقبل تجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي السياق الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الاجتماعية، والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بروز الحركة السلوكية، والمرحلة الثانية التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، حيث كانت أولى بوادرها في الستينيات على يد العالم السياسي "صمويل هنتغتون" في كتابه الشهير "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، ولكن المؤسسة الحديثة ظهرت بشكل جلي في الثمانينيات.[1]

وكان يولي أهمية بالغة هذا الاقتراب:

-وصف الدولة واركانها ووظائفها.

-يهتمون بكيفية إسناد السلطة هل يتم عن طريق الانتخاب أم التعيين أم الوراثة.

وكذا يعتمد اقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث مجموعة من العناصر وهي:

- الهدف من تكوينها، هل تأسست من أجل تحقيق غرض عام أم مكاسب خاصة.
- مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة.
- تجنيد الأعضاء في المؤسسة.
- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.
- هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.
- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
- اختصاصات المؤسسة وثقلها / التنظيم الداخلي.
- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.
- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها.[2]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات، والأدوات، المرجع السابق الذكر**، ص: 119.

[2] نور الدين التقاوي ومحمد المنصوري، "**علم السياسة: محاولة في التقريب النظري**"، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، **https://democraticac.de/?p=47055**، (2020/04/12)، (15سا25د).

من جهة أخرى نجد الدارسين وعلى رأسهم المفكر "صامويل هنتنغتون" اهتموا بدراسة المؤسسية ومستوياتها؛ حيث يرى أن المؤسسات تكون مستقرة وذات قيمة، وتمثل نماذج متواترة للسلوك، والمؤسسية هي العملية التي تحرز بمقتضاها المنظمة أو الإجراء قيمة واستقرارا، وحسبه أن مستوى المؤسسية ودرجتها تختلف من تنظيم لآخر وبالتالي وضع أربعة مقاييس لقياس مستوى المؤسسية (البناء المؤسسي) وهي كالتالي:

1/التكيف: وتعني مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها لترتيبات معينة كإحداث تغيرات (في الأشخاص، في الوظائف)، وتقاس قدرة التكيف باستخدام المؤشرات التالية:

أ/العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلا كانت على التكيف أقدر، والمؤسسة الأكثر رسوخا في القدم هي أكثر تأثيرا وبشكل إيجابي.

ب/العمر الجيلي: المؤسسة التي يتم فيها الانتقال من جيل إلى جيل بطريقة سلمية وبشكل هادئ هي أقدر على التكيف، من التي يكون فيها الانتقال بصورة دموية وعنفيه. أو يتم التغيير في إطار جيل نفسه.

ج/التغير الوظيفي: المؤسسة التي تغير مهامها هي أكثر قدرة على التكيف.

2/التعقد: ان المؤسسة تضم مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فأداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار. ويقاس التعقد بالمؤشرين التاليين:

أ/درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها

ب/درجة نعدد وظائف المؤسسة وتنوعها

3/الاستقلالية: تشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل. وتقاس بالمؤشرات التالية:

أ/الميزانية

ب/شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها.

4/التجانس: التماسك هي درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة. وتقاس هي الأخرى بواسطة مؤشرات وهي كالتالي:

أ/مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

ب/مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة خاصة في التغيير القيادي.

ج/مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، وهل هذه الخلافات تخص مبادئ المؤسسة وأهدافها، أو تخص قضايا هامشية.

وهذه الفكرة نقلت إلى العلاقات الدولية، حيث اهتم الباحثون بدراسة المؤسسات الدولية وتأثيراتها المختلفة، وأدوارها في الصراع والاستقرار الدوليين.

ويوضح كذلك "هنتنغتون" ذلك بأن مؤسسية القضاة يفترض عليها التحرك على ثلاثة محاور وهي:

- ضمان استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- الإنصاف وخضوع القضاة للمساءلة.
- دعم الموارد والإصلاح الهيكلي والتبسيط.

وتتوقف مؤسسية الهيئة القضائية على مدى الاستقلال السياسي وحماية القضاة من التلاعب أو الترويع وتعزيز النزاهة من خلال خضوعهم للمساءلة أمام الرأي العام ومن خلال أدوات الاتصال الجماهير، وتوفير دخل ملائم للقاضي.

فالمؤسسية تمكن المجتمع من تحقيق المصلحة العامة والحفاظ عليها؛ لأنها تعني وجود مؤسسات سياسية قادرة على تحديد معنى المصلحة العامة وجوهرها، أما في المجتمعات التي لا تتوافر فيها مثل تلك المؤسسات الفعالة فإن كل فرد أو زعيم يسعى لتحقيق أهدافه الضيقة وقصيرة الأجل دون اعتبار للمصلحة العامة.[1]

وتأسيسا على ما سبق فإن الاقتراب المؤسسي يهدف إلى تجنب القيود والحدود التي ارتبطت بالمنهج القانوني الذي يركز على الجانب الشكلي في دراسته للظواهر كالدولة والدساتير والسلطات، دون إعطاء أهمية لمؤسسات الدولة وتفاعلاتها مع الأبنية الخارجية، ومن هذا المنطلق أولى الاقتراب المؤسسي أهمية لدراسة الدولة وباقي المؤسسات وفق إطار متكامل يتضمن دراسة السلوك والأبنية والمؤسسات والقيم ...أي الاعتماد على تحليل متعدد الجوانب والأبعاد نظرا لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها.

هذا الاقتراب المؤسسي التقليدي وجه له جملة من الانتقادات من بينها:

_ أنه لم يولي أهمية تفسيرية لسبب ظهور أو إخفاء هذه المؤسسات مثلا.

-المؤسسة في حد ذاتها قد تكون متغيرا مستقلا.

-المؤسسة هو متغير مستقل ونمط السياسة هو التابع.

-أنواع المؤسسات المؤثرة في الحياة السياسية هي:

*المؤسسات العسكرية،

*المؤسسات الدينية،

*المؤسسات الاقتصادية،

*المؤسسات الاجتماعية،

*القبيلة.

[1] Samuel, Huntington, **Political Order in Changing Societies**, New haven: Yale Univ, Press, 1968, p: 54.

5-اقتراب الجماعة

اشتهر بهذا الاقتراب "ديفيد ترومان"، ولقد انطلق الاقتراب من جملة من التساؤلات ومن بينها: كيف ولماذا يكون الأفراد الجماعات؟ ما هي الأشكال المختلفة من الجماعات؟ وما هي علاقتها بالنظام السياسي؟ ما هي قدرة الجماعات الرسمية على الاستمرار؟ وما أثر ذلك على النظام السياسي؟ ما هي قدرة الجماعات غير الرسمية على الاستمرار؟ وما هي علاقة الجماعات الرسمية بالجماعات غير الرسمية؟ وكيف تؤثر مثل تلك العلاقة على النظام السياسي؟ هل وجود مثل هذه الجماعات يساعد أم يعرقل عمليات التحديث والتنمية؟ ما هي أسس تكوين الجماعات غير الرسمية؟ وغيرها من التساؤلات. وبهذه التساؤلات نجح اقتراب الجماعة في أن يمس جوهر الحياة السياسية، ألا وهو عملية صنع القرار السياسي. فما من سبب لوجود الجماعات سوى التعبير عن مصالح أعضائها وتوصيلها إلى أجهزة صنع القرار والدفاع عنها. وعلى حسب "ديفيد ترومان" لا توجد طبقة قائدة بل أن القيادة تتولاها مجموعات عديدة لا مجموعة واحدة، تتعاون أحيانا وتتصارع أحيانا، وهي بذلك تمثل الجماعات الضاغطة، والجماعة الأقوى تأثيرا تحسم الصراع لصالحها.

وقد جاء اقتراب الجماعة بديلا عن الاقتراب المعيارية وفي الوقت ذاته رد على الاقتراب الطبقي، كما أولى اهتماما للجماعات وتجاهل الأفراد، لكون السلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة التي تضبط سلوك أعضائها وفق مرجعية معينة، ومصلحة واحدة، فالجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها.

وبهذا أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة، ويعتبر **آرثر بنتلي Arthur Bentley** هو أول من أدخل اقتراب الجماعة إلى نطاق التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية، وذلك في مطلع القرن العشرين عندما أصدر مُؤلفاً بعنوان "العمل الحكومي" ركَّز فيه على دور الجماعات في الحياة السياسية. حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة إلى ديناميكيات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة إلى الجماعة وبذلك وسع من مجال علم السياسة. ثم بدأ تطوير الاقتراب مع جهود كُلّاً من ايريل لاثام Earl Latham، وشارلز هاجنCharles Hagen، وغبريال المونGabriel Almond، ومانكور أولسن Mancur olsonوكذلك مع إسهامات كُلّاً من جوزيف لابالومباراJoseph Laplombara، ومايرون فينرMayron Weiner، وفريد ريجزFred Riggs ، وبذلك ازدادت القدرة النظرية والتحليلية للاقتراب تطوراً ووضوحاً[1].

وينصب اهتمام اقتراب الجماعة على دراسة سلوك الجماعات وتأثيراتها المختلفة سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، أو تأثير الجماعات في النظام السياسي وخصوصا في عميلة صنع القرار.[2]

فاقتراب الجماعة يرى أن دور الأجهزة التنفيذية والحكومية محدود أمام قوة الجماعات المصلحية والضاغطة حين تكون لديها الإمكانات والموارد فتوظفها للتأثير في الرأي العام، أو لفرض مطالبها عبر كل الوسائل المشروعة، ومن ثم تصبح السياسات والقرارات متغيرا تابعا لما

---

[1] جابر سعيد عوض، **"اقتراب تحليل النظم في علم السياسة"، ندوة** حول اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1999.

[2] محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص: 195-196.

تفرزه وتفعله الجماعة الضاغطة.[1] وبالتالي تصبح السياسات والقرارات متغير تابع لما تفرزه وتفعله الجماعة الضاغطة، إلا أن هذه الجماعة ملزمة أن تسير مثلما ينص عليه الدستور، ووفق البنى القيمية والثقافية للمجتمع، وإلا صنفت في خانة التطرف.

وعلى صعيد التحليل دور اقتراب الجماعة وأهميته في الدراسات السياسية بالتحديد والدراسات الاجتماعية بشكل عام، يضف طابعا ديناميكيا على الدراسات السياسية حيث نقلها من مجرد الاهتمام بالأطر الهيكلية الرسمية والدستورية، ومن الدراسات المعيارية إلى دراسة العمليات والنشاطات المختلفة، وكذلك الاهتمام الأمبريقي محل المعياري، حيث تفيد الجماعة في معرفة السلوك والتوجهات لبعض الجماعات وتفسيرها، ولها دور في عملية التنشئة السياسية لأعضائها، وكذا معرفة الأسس التي تقوم عليها النظم السياسية، حيث هناك بعض دول العالم الثالث تؤسس الأنظمة السياسية فيها على الأسس الإثنية. كما أن مفهوم الجماعة يصلح موضوعا للمقارنة ما بين الدول والأنظمة، كما تؤثر الجماعة في المشاركة السياسية من حيث زيادة الولاء للجماعة أو مساندة مرشح معين.[2]

وهناك تصنيفات للجماعة، "فترومان" يقسم الجماعات إلى:

1-جماعات فئوية

2-جماعات تفاعلية

3-جماعات المؤسسية

4-جماعات المحتملة

بينما نجد "غبريال الموند" يقسمها إلى:

1-جماعات المصلحة الفوضوية (يغلب على نشاطها التلقائية والعفوية)

2-جماعات المصلحة غير الترابطية (على أساس جغرافي، أو طبقي، أو ديني، أو لغوي، أو فكري، أو مهني)

3-جماعات المصلحة الترابطية

4-جماعات المصلحة المؤسسية (تغلب عليها الطابع الحكومي الرسمي، كالبيروقراطية العسكرية والمدنية)[3]

وعليه فالجماعة هي وحدة التحليل لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها، غير أنه ينبغي على الباحث الانتباه إلى أن الجماعة ورغم أهميتها في التحليل لا يمكن أن تدرس بمعزل عن الإطار العام الذي تعمل فيه والذي يتمثل على وجه الخصوص في الدولة وما يرتبط بها من مؤسسات وقوانين.

---

[1] عامر خضير، الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص ص: 124-125.

[2] محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**، ص: 198.

[3] غبريال الموند، بينهام باول، **السياسة المقارنة**، (تر: أحمد عناني)، القاهرة: مكتبة الوعي السائر، نسخة معدلة، 1966، ص: 66.

6-اقتراب الطبقة الاجتماعية

انطلق هذا الاقتراب من التحليل المادي للتاريخ، حيث يرى رواده أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة)، إلا إذا فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة). وهو بذلك يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية. وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد وتنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا تتحقق دولة الديمقراطية، وهي ديمقراطية ساحقة من الجماهير والتي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية. [1]

وعليه أنصار هذا الاقتراب يعتبرون الطبقة وحدة أساسية للتحليل الظواهر الاجتماعية ومن خلالها يمكن تفسير علاقات الصراع السياسي أو الحراك الاجتماعي، وكذا فهم الحياة السياسية وما يحدث داخلها من تفاعلات.

وبهذا نقول إن الاقتراب الطبقي وظف في تحليله التطور التاريخي والظواهر الاجتماعية المختلفة وحاول تفسيرها، وقد واجه رواد هذا الاقتراب انتقادات بشأن مفهوم الطبقة الاجتماعية، من حيث الخلفية الفكرية والفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم الطبقة لدى الاتجاه الماركسي الذي شحن مضمون الطبقة بمضمون مغاير للمضامين الليبرالية.[2]

إذ بالرغم من اتفاق الباحثين حول المعنى العام للطبقات، إلا أن هناك اختلافا يتعلق بالتفاصيل الخاصة بها، حيث نجد من يعد الطبقات عبارة عن مجموعة مواقع بنائية تتحدد وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل أسواق العمل، مما يعني أن هناك تعددا في معايير تصنيف الطبقات، فهذه الأخيرة تتسع وتضيق وفق عدد المعايير والتصنيفات كمعيار الدخل، الوظيفة، اللهجة، الإقامة، الثقافة، ...إلخ.

فالماركسية انطلقت من وجود طبقة تحكم غيرها من الطبقات، عن طريق امتلاكها لوسائل الإنتاج، فتصبح هي الطبقة المسيطرة.
ويدعمون قولهم أنصار هذه المقاربة أن في وقت من الأوقات كانت الاقطاعية هي الطبقة التي سادت في مجتمعات القرون الوسطى.
والبرجوازية هي التي سيطرت خلال العصر الصناعي الأول. والأرستقراطية هي الطبقة التي كانت تهيمن في المجتمعات السابقة للثورة الغربية.
ويضيفون ان هذه السيطرة لم تكن اقتصادية فحسب بل كانت سيطرة سياسية، ثقافية، اجتماعية في كل الفترات.
فماركس لم يكتفي بتحليل الواقع ولكنه يرمي إلى تغييره من خلال نظرية في التطور الاجتماعي تستند الى الصراع الطبقي.
فركز على جملة من الأسس أهمها:
*ركز الاقتراب على العلاقة بين البناءين التحتي والفوقي.
*يقوم النموذج على مبدأ التناقض الذي تعتبره الماركسية عامل التطور الأساسي.
*يعيد تركيب وحدة المجتمع بعد القضاء على الرأسمالية وإزالة الطبقات المتصارعة.

---

[1] السيد عبد الحليم، زيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2012، ص: 16.

[2] محمد، شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات، والأدوات، المرجع السابق الذكر**، ص 181.

*ان الاقتراب هو فلسفة ومنهج عمل، يرى أن حسم صراع الطبقات في المجتمع الرأسمالي لا يكون إلا من خلال ثورة البروليتارية. وهذا ما قام به الحزب الشيوعي من خلال الثورات التي أوصلته إلى الحكم في عدد من الدول.

*في النموذج الماركسي (الذي ينطبق على المجتمع الشيوعي الذي تحقق) نجد العناصر التالية: تم دمج الحزب في الدولة لأول مرة في تاريخ المجتمعات، فنشأت بذلك الدولة التوتاليتارية.

*النموذج الماركسي الكلاسيكي الذي نشأ عن العقيدة كان مختلفا عن الشكل الذي تجسد فيه (كان النموذج تطوريا: إذ كانت الماركسية تتحدث عن دولة العبودية والدولة الاقطاعية، والدولة البرجوازية، ومن ثم الدولة الاشتراكية. ولكن الانتقال من نمط إلى آخر لا يتم إلا من خلال ثورة يقوم بها المضطهدون.

*يقوم هذا الاقتراب على أساس التناقضات الاجتماعية التي تنتهي عند مرحلة قيام المجتمع الشيوعي، (حيث تتحقق وفرة الأموال والسلع فيه) ويخلو من الطبقات وصراعاتها، فتلاش البرجوازية تماما، والبروليتارية لا تعود قائمة كطبقة اجتماعية، إن المجتمع الشيوعي هو مجتمع بلا دولة. يصل إذن ان المجتمع الشيوعي هو نهاية التاريخ الاجتماعي. وهذا هو مأزق الذي وقعت فيه الماركسية، فقد ارتبطت بالمادية ولكنها أعادت ربط الفلسفة بالمثالية فهي تعتبر أن المجتمع الشيوعي هو المجتمع الفاضل الذي تتناضل الإنسانية من أجل الوصول إليه.

وفي الأخير ما يؤخذ عليه هذا الاقتراب هو أنه بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله إلا أنه لا يمكن تعميمه على كل الظواهر وفي كل المجتمعات، بل تنطبق فقط على المجتمعات الغربية حيث أجرى دراسته.

كما أن هذا الاقتراب يركز على الصراع بين الطبقات القائمة على أساس اقتصادي ويغفل الأنواع الأخرى من الصراع، كما أن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة وما هو إلا إلهام للساخطين الموجودين في قاع البناء الاجتماعي بأن ثمة إمكانية لارتقائهم إلى طبقة عليا.

7-اقتراب البيئي المقارن

تدارك النقائص الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية حيث يقول المفكر "وليام سيفن " william siffin " **لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المتحدة (الإدارية) وتلك التي تخص الدول الأخرى**[1]." فقد أكد أصحاب هذا الاقتراب ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل دولة عند صناعة أي سياسة.

ومن رواده نذكر: " دوايت " " dwight " " waldo " " والاس ساير " " wallace sayre " "kaufman herbert" هربترت كوفمان... وغيرهم من الباحثين أعضاء لجنة المقارنة ويعد المفكر الأمريكي F.Riggs " رائد المدخل وصاحب عدة كتابات منها "إيكولوجية الإدارة " 1961 " الإدارة في الدولة النامية، نظرية المجتمع المنشوري" ولقد أكد أن دراسة الإيكولوجية الإدارية لا تعني مجرد الاهتمام بذكر العوامل الجغرافية والاجتماعية أو دراستها...، بل يجب ربط هذه العوامل بالمؤسسات الإدارية والسياسية وتوضيح أثرها عليها، ولقد استخدم "F.Riggs" خمسة أبعاد لتحليل خصائص كل مجتمع وهي: البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية، النظام السياسي، النظام العقدي، نظام الاتصالات[2]. وعلى أساس هذه الأبعاد السابقة يمكن التمييز بين المجتمعات التقليدية (الزراعية) والمجتمعات الحديثة (الصناعية).

وعليه فإن فريد ريجز F.Riggs من خلال دراسته حاول أن يدمج بين أفكار غابريال ألموند "G.Almond"، عندما دعا إلى ضرورة النظر للإدارة العامة كنظام يتلقى مدخلات من البيئة التي يوجد فيها ثم يحولها إلى نواتج أو مخرجات في صورة خدمات وسلع، وخلال عملية التحويل تكون هناك عمليات وسطية تتم داخل أجهزة الحكومة كالتخطيط. وأخذ أيضا من"H.W.Pye" "باي" فكرة المساواة والقدرة والتمايز حيث يرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وينتفعوا بثمار عملهم، وهو في هذا الإطار يؤكد ضرورة المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية، أما القدرة أو الطاقة فإنها تعكس قدرة النظام السياسي والإداري على تبني أهداف وتنفيذها. وقد حاول "فريد ريجز" أن يوازن بين المساواة والقدرة،[3] وما لم يكن هذا التوازن فإن التنمية السياسية في رأيه تقع في فخ تنموي.

والحقيقة أن الأول الذي درس هذه المقاربة هو العلامة "عبد الرحمن ابن خلدون" (1332-1406) إذ أولى اهتماما كبير بتأثير بيئة المنظمة من خلال دراسته لسلوك البشر من أهل البدو والحضر وأثر المناخ في تصرفاتهم، كما دعا إلى ضرورة مراعاة المحيط البيئي الذي يعمل فيه السياسي حيث قال: "السياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في الخارج وما يلحقها من الأحوال ويتبعها فإنها خفية ".[4]

وعليه فإن النظام السياسي يعمل في بيئة داخلية وأخرى خارجية يؤثر ويتأثر بها، وهذا يفترض مراعاة الظروف المحيطة به.

---

[1] تارفيل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، (تر: محمد قاسم القريوتي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص: 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 23.

[3] محمد ناصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص: 200-201.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت، دار الفكر، 2004، ص ص:614 -615.

وفي هذا الإطار فقد دعا " أ.د منصور بن لرنب " إلى ضرورة تبني الدراسات "اقتراب عبر حضاري"، بمعنى الاستفادة من كل الاقترابات على اختلاف حضارتها (إسلامية أو غربية) وتوظيفها في تحليل الظاهرة الاجتماعية شرط تفادي الوقوع في التوجهات الأيدلوجية التي تحملها بعض الاقترابات الغربية.

8-اقتراب القانوني

يرجع البعض بداية ظهور هذا الاقتراب إلى سنة 1887 حيث ظهرت المقالة الشهيرة لـ "ودرو ولسون" حيث اعتبرت أصل الاقتراب القانوني ومنبعه، وأنها الميدان الدراسي الوحيد والتنفيذ المفصل للقانون العام.[1]

ويركز هذا الاقتراب في دراسته على الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية وعلى الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو انفلاته من ضوابطها.

وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل الحقوق الواجبات والالتزام والمسؤولية، كما يركز على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها والتصديق عليها.[2]

ويستخدم هذا الاقتراب في مجال العلوم السياسية من خلال وصف الظاهرة السياسية ومدى التزامها بالقانون، وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة وتحديد واجباتهم تجاه الدولة من جهة أخرى[3]، وبالتالي فإن تحليل الظواهر السياسية وفق هذا المنظور يرتبط إلى حد كبير بمدى تطبيق القانون والخضوع له.

فعلا لا يمكن إغفال دور الاقتراب القانوني في تفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها بشكل عام، ولكن هذا لا يكفي حيث إن تلك الظواهر موجودة في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية مما يكسبها المرونة والتأثر بتلك التفاعلات، وهذا على خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون، كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع.

---

[1] أحمد صقر عاشور، **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**، بيروت: دار النهضة العربية، 1979، ص: 36.

[2] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، الكويت: وكالة المطبوعات، 1980، ص: 22.

[3] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول، ط 6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 151.

9-اقتراب الأمن المجتمعي

نعني بالأمن المجتمعي هو خلق توازن بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل.

أما الأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري فيقصد به تحقيق الخصوصيات دون تهميش أو اضطهاد، من خلال تساوي الفرص بين المرأة والرجل، وخلق آليات ضامنة لمنع اقصاء الذات، كذلك محاولة تعزيز المناعة المجتمعية ضد كل حركيات اضعاف التجانس.
وبالتالي فالأمن المجتمعي عبارة عن التقوية الذاتية لهوية الجماعات، والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان.

يعتبر العالم السياسي البريطاني "باري بوزان" « Barry Buzan » واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة. بفضل اسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية كما ساهم في محاولة توسيع مفهوم الأمن ضمن "مدرسة كوبنهاجن" وهي تعتبر عند الكثرين بمثابة "مدرسة ما بعد البنيوية".

ولتعريف الأمن يرى "باري بوزان" لابد من الإحاطة بثلاثة أمور:

-السياق السياسي للمفهوم

-أبعاد المختلفة له

-الغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

فالأمن عنده إذن هو: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود".[1]

فتحليل "باري بوزان" « Barry Buzan» هو مزيج من الواقعية البنيوية والتحليلات البنائية.

مستويات التحليل الأمني حسب المقاربة :

انطلق "باري بوزان" « Barry Buzan » من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية، التي وضعها "والتز" « WALTZ » مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة، النظام الدولي في إشارة لصعوبة تحديد مرجعية للأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا للأمن الدولة باعتبارها المرجعية الأهم، وبناء على هذه الطروحات يقترح "ميلر"

[1] عمار بالة، **"التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته عل الأمن القومي الجزائري: مالي انموذجا"، أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، ص: 71.

« MULLER » ثلاث مستويات لدراسة الأمن ويورد فيها الكيان من جهة والقيم المهددة، فالكيان الأول هو الدولة وما يهدده عنصر السيادة والقوة، والكيان الثاني هو المجموعة وما يهدده هو الهوية، والكيان الثالث والأخير هو الفرد وما يهدده هو البقاء والرفاه.[1]

كما فرق "باري بوزان" « Barry Buzan» بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل "والتز" تقاس فقط بمدى قدراتها المادية فإن "بوزان" يراها تقاس تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي-الاجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني.[2]

وترتكز أيضا المقاربة على جملة من النقاط أهمها:

*يركز الأمن المجتمعي على الحفاظ على أي اختلاف كل جماعة ثقافية اجتماعية أو عرقية عن المجموعات الأخرى، وهذا من خلال ضمان احترام الآخر، مع ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات.

*يرى "بول رووه" «Paul ROE» ان الجماعات الاثنية العرقية، الدينية، هي الوحدات الأساسية للتحليل في الأمن المجتمعي، وأن الحفاظ على هويتها هي السمة الأساسية التي يسعى الأمن المجتمعي للحفاظ عليها، ومن هنا تظهر ضرورة التركيز على حماية حقوق هذه الجماعات والتي في الغالب تتمثل في حقوق الأقليات التي تظهر كلغة أساسية للأمن المجتمعي.

*الأمن المجتمعي شكل حالة من ضمان استمرار، التمتع الفعلي بالحقوق الجماعية وبالأخص حقوق الأقليات.

[1] Kinder RENATE, « the art of possible the scenario method and the third debt in international relations theory », a **doctorate thesis** in ire university of Amsterdam, 1998, p: 19.

[2] Alex MACLEOD, Marie AOUST, David GRONDIN, **Les études des sécurités, dans les théories des relations internationales : contestations et résistances**. Québec : Athéna édition, 2007, p : 364.

10-اقتراب التبعية

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث وبلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف.[1]

لقد شكل اقتراب التبعية احدى الاتجاهات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها نتيجة طبيعية لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير التخلف، ومن ثم كان هذا الاتجاه النظري منذ ظهوره يسعى إلى إيجاد نظرة متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف العالم الثالث، وقد شكلت الدراسات التي أنجزها كتاب وباحثون من دول أمريكا اللاتينية بداية هذا الاقتراب، وكان الهدف إيجاد العلاقة بين التنمية والتخلف الذي تشهده دول أمريكا اللاتينية، وقد تم تطوير هذه الدراسات انطلاقا من منظور تاريخي يأخذ بعين الاعتبار قواعد النظم والعلاقات الاجتماعية، وكانت بداية هذا الطرح قد تقدمت بها جماعة باحثين يعتمدون على النظرية الكينزية غير أن الدراسات اللاحقة ربطت ظاهرة التبعية بالإمبريالية، رغم التمايز بين أبحاث تهدف الى الكشف عن أسباب التبعية ونتائج الامبريالية ووسائلها المؤدية استمرار التخلف.[2]

وعلى هذا الأساس جاء اقتراب التبعية الذي يعتبر استكمال للتوجه الماركسي في تفسير الظواهر خاصة المتعلقة بالصراعات والتفاعلات الدولية ذات الصلة بالتخلف، والتقدم في العالم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع موجود داخل النسق الدولي، حيث يركز اقتراب التبعية في تحليله على العوامل الخارجية للدولة التابعة، حيث سلوك هذه الأخيرة يأتي انعكاسا للعوامل الدولية السائدة وتجسيدا لرغبة الدول الرأسمالية، ووفقا لاقتراب التبعية لم يعد مبدأ سيادة الدول قادرا على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية الكبرى.[3]

وقد كانت بداية هذا الاقتراب كما سلف الذكر في أمريكا اللاتينية حيث ارتبطت بأعمال اللجنة الاقتصادية، وفي بداية الستينيات ظهرت مدرسة التبعية بقوة لاسيما بعد استقلال عدد كبير من الدول في العالم ومن منظري هذه المدرسة نذكر:

Dos Santos, Raul Prebish , Arthur Lewis , Pierre Jalet , Samir Amin

كما ينطلق اقترب التبعية في التحليل من مسلمات مفادها وجود علاقة ترابط وتكامل ما بين الحقول المعرفية من خلال دراسة ظاهرة التنمية ببعديها السياسي والاقتصادي وعدم الفصل بينهما، كما يوجد بعد دولي للتنمية والتخلف، حيث اعتبر رواد اقتراب التبعية تخلف الدول مسؤولية النظام الرأسمالي وذلك على عكس الافتراض الذي كان يعتقد أن التخلف يرجع لأسباب وأوضاع داخلية للدول.

وعلى هذا الأساس يعتمد اقتراب التبعية في التحليل على النظام العالمي، فالدولة حسبه لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وجود وضع دولي يتميز بالهيمنة والقوة.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص: 191.

[2] عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص: 208.

[3] محمد شلبي، **المرجع السابق الذكر**، ص:190-192.

ومن ثم يفترض على الباحث في إطار تحليله لظاهرة التخلف والتبعية إعطاء أهمية للعامل الخارجي وتداعياته على الوضع الداخلي للدول، دون أن يعني ذلك إغفال البيئة الداخلية وما تحمله من تفاعلات وتناقضات وصراعات ما بين صانعي القرار داخل الدولة.

ولا يجب الاغفال عند الاخذ بهذا الاقتراب انه ينطوي تحت ظله اتجاهات متعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

-تيار التخلف

-تيار الامبريالية

-تيار المركز والمحيط

-تيار النظام العالمي

رغم اختلاف منظرو التبعية في بعض الأسس النظرية للتحليلات وفي مناهج التحليل التي استخدموها إلا انهم يتفقون حول عناصر أساسية.

الجانب التطبيقي

تطبيق اقتراب التبعية على ظاهرة سياسية

معظم الطلبة يتساءلون عن كيفية تطبيق المقاربة في موضوع البحث أو على ظاهرة معينة. لذا استحسنا تطبيق آخر مقاربة المعروضة من خلال هذا الكتيب ومحاولة تجسيدها من خلال عرض بعض المواضيع وتطبيق مقاربة التبعية على الظاهرة.

ماذا نعني باقتراب التبعية: (منظور نيو ماركسي)

ظهر الاقتراب:

*لتفسير تخلف العالم الثالث

*لإيجاد العلاقة بين التنمية والتخلف

*ربطت ظاهرة التبعية بالإمبريالية

-هناك أبحاث تهدف إلى الكشف عن أسباب التبعية ونتائج الامبريالية

-هناك أبحاث ترتكز على السياسات الامبريالية ووسائلها المؤدية إلى استمرار التخلف.

لاقتراب التبعية إذن عدة اتجاهات:

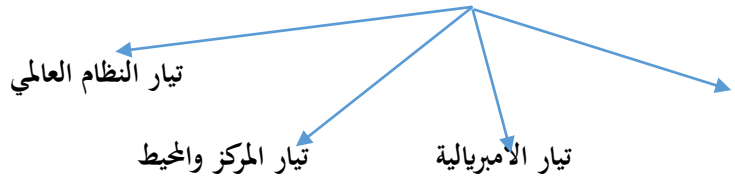

1*تيار التخلف: André GUNDER FRANK

هناك علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط وهذه العلاقة تتضمن تباين البنيات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية لدول المحيط مما يزيد ارتباطها ببنيات دول المركز ⟸ بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف.

هذا النظام يقوم على التبادل الاحتكاري الذي يؤمن بنقل الفائض الاقتصادي من المناطق الخاضعة (الأفلاك) إلى المراكز الامبريالية (المتروبول) ⟸ فإن الآليات التي تطلق التطور في المتروبول هي نفسها الآليات التي تسبب التخلف في الأفلاك.

من الوهم الحديث عن إمكانية تحقيق تقدم جذري في العالم الثالث "الأفلاك" ما دام هذا العالم جزءا من النظام الرأسمالي العالمي.

ذلك أن التطور غير المتكافئ ليس اختلالا يمكن تصحيحه، من خلال تبني استراتيجيات وخطط تنمية "صحيحة" بل هو شرط ضروري لوجود النظام الرأسمالي العالمي (التقدم – التخلف)، بتعبير آخر هما وجهان لعملة واحدة، فتقدم المركز يحتم تخلف المحيط، وتخلف المحيط ضرورة لتقدم المركز.

لماذا هذا الإصرار؟

لأنه من المستحيل ان تنتج بلدان المحيط/ الافلاك/ الأطراف برجوازية وطنية تقود ثورة او تحولا رأسماليا يقضي على البنى العتيقة ويضع البلد على طريق التطور. برجوازية المحيط هي "كومبرادورية" (لها مصلحة في استمرار علاقات التبعية).

2*تيار الامبريالية: Paul BRAN

القرن 20 يتميز بالهيمنة التدريجية لشمال أمريكا مكان الإمبراطورية الأوروبية الاستعمارية، لقد قام BRAN بإبراز الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي في تدعيم الامبريالية المعاصرة من خلال الهيمنة العسكرية + ارتباط النقد الدولي بالدور الأمريكي ()+ تمركز وانتشار الشركات الامريكية عبر القومية.

يعتبر "بران" ان السبب الرئيسي لاستمرار الامبريالية هو في سياسة الدول الصناعية، من أجل حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث.

يوضح الجدول أدناه الحصص وحصص التصويت لأكبر أعضاء صندوق النقد الدولي[1]

مرتبة	بلد عضو في الصندوق النقد الدولي	الحصة: بالمليون حقوق السحب الخاصة	الحصة: النسبة المئوية من الاجمالي	عدد الاصوات	النسبة من اجمالي الأصوات
1	الولايات المتحدة	82.994.2	17.46	831.407	16.52
2	اليابان	30.820.5	6.46	309.670	6.15
3	الصين	30.482.9	6.41	306.294	6.09
4	المانيا	26.634.4	5.60	267.809	5.32

[1] https://www.google.com/imgres?imgurl=https, (16/02/2021), (11h47mn).

5	فرنسا	20.1551	4.24	203.016	4.03
6	المملكة المتحدة	20.1551	4.24	203.016	4.03
7	ايطاليا	15.070.0	3.17	152.165	3.02
8	الهند	13.114.4	3.76	132.609	2.64
9	روسيا	12.9.3.7	2.71	130.502	2.59
10	البرازيل	11.042.0	2.32	111.885	2.22
11	كندا	11.023.9	2.32	111.764	2.22
12	السعودية	9.992.6	2.10	101.391	2.02
13	اسبانيا	9.535.5	2.01	96.820	1.92
14	المكسيك	8.912.7	1.87	90.592	1.80
15	هولندا	8.736.5	1.84	88.830	1.77
16	كوريا الجنوبية	8.582.7	1.81	87.292	1.73
17	استراليا	6.572.4	1.38	67.187	1.34
18	بلجيكا	6.410.7	1.35	65.372	1.30
19	سويسرا	5.771.1	1.21	59.176	1.18
20	إندونيسيا	4.648.4	0.98	47.949	0.94

بينما تقوم بحجب تمويلها على بعض المنظمات حتى تفرض شروطها.

3*تيار المركز والمحيط: سعد زهران، سمير أمين

التراكم البدائي القائم على التبادل اللامتكافئ سيعزز ويساهم في تمثيل التبعية التجارية والمالية والتقنية وبالتالي السياسية والثقافية لدول الأطراف.

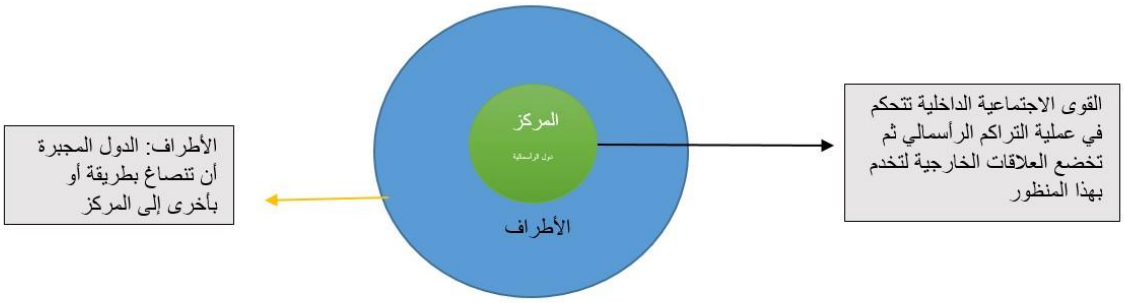

كيف يحصل هذا التطور غير المتكافئ بالضبط؟

هناك:

1-التراكم على الصعيد العالمي:

يميز سمير أمين —على نحو قاطع-بين عملية التراكم (ولنسمها لأغراض التبسيط: عملية النمو) في المركز وعملية التراكم في المحيط/الأطراف.

*تطور المركز يتم عبر عملية "متمحورة على الذات"، أي أنها تتبع آليات تنشأ من داخلها: تنشأ الصناعات وتتطور الزراعة لسد حاجات السوق الداخلية بالدرجة الأساسية ويغذي كل من قطاعات الاقتصادية وفروعه قطاعات وفروعا أخرى، أي أن ثمة دائرة داخلية متكاملة تترابط فيها عمليات الإنتاج مع حاجات الاستهلاك من دون الاستغناء عن السوق الخارجية.

بينما الأطراف فالتراكم فيها "تابع" أو خارجي لأنه يتحدد وفق حاجات المركز من المواد الخام أو المعادن أو النفط أو المنتجات الزراعية.

2-إقامة شركات صناعية:

اقامة شركات صناعية خاصة مثلا: بالمواد الغذائية أو بسلع كيميائية أو كهربائية.

(إقامة هذه الصناعات يستدعي صيانة هذه الملكيات وشراء قطاع غيارها التي كانت تستورد بمبالغ أكبر، ضف إلى ذلك استراد حتى نفس المواد المنتجة محليا. وهذا ما يؤدي بالمستهلك التوجه إلى السلعة المستوردة بدلا من المحلية، نتيجة جودتها (S). وهذا ما قاد إلى المزيد من التبعية.

3-تحويل البلدان المستقلة من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي:

هذا أفضى إلى انهيار الزراعة من دون النهوض بالصناعة، بحيث باتت الدول معتمدة على الخارج حتى في غذائها.

النظام السوفياتي: حقق قفزات هائلة في ظل نظام رفض الرأسمالية.

4*تيار النظام العالمي:Emmanuel WALLERSTEIN

*اهتم بدراسة وفهم التنمية المتفاوتة في العالم وتأثير الاقتصاد العالمي

*تأثر بالماركسية حول استمرار أزمات النظام الرأسمالي.

يضع **والرشتاين Wallerstein –** بضع مفاهيم و الفئات الجوهرية في هذا الاقتراب وهي النواة والمحيط وشبة المحيط. وتقع كل مناطق العالم في أحد هذه الفئات وتصف الفئات الوضع النسبي لكل منطقة بالإضافة إلى بعض الخصائص السياسية والاقتصادية الداخلية.

-**دول النواة :The Core –** وبحسب تفسير والرشتاين، استفادت مناطق هذه الفئة أكثر من الاقتصاد العالمي الرأسمالي، فقد طوّرت البلاد ضمن هذه الفئة حكومات مركزية قوية وبيروقراطية واسعة وجيوش كبيرة. سمح هذا للبرجوازية المحلية بالسيطرة على التجارة الدولية واستخراج فوائض رأس المال من هذه التجارة لمصلحتها الخاصة.

-دول المحيط :The periphery – على الطرف الآخر من المقياس، توجد المناطق المحيط .Periphery – هذه المناطق تفتقر إلى حكومات مركزية قوية أو كانت تحت سيطرة دول أخرى. تعتمد هذه الدول على تصدير المواد الخام إلى الدول النواة core – واستعمال ممارسات العمل القسري. وبسبب عدم وجود الخبرة السياسية والاقتصادية الكافية في هذه الدول فضلاً عن غيرها من الأسباب، تقع **دول المحيط Periphery –** في فخ الألاعيب الاقتصادية التي تلعبها **دول النواة core –** لمصادرة الكثير من فائض رأس المال الناتج عن **المحيط Periphery –** من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة.

-دول شبة المحيط :Semi Periphery – تقع **دول شبة المحيط Semi Periphery –** بين النقيضين السابقين، بحيث تمُثل هذه المناطق إما مناطق **النواة Core –** في حالة تدهور أو **دول المحيط Periphery –** في حال تحسن وضعها النسبي في النظام الاقتصادي العالمي.
من الناحية الاقتصادية، احتفظت هذه المناطق بالوصول المحدود ولكن المتناقص إلى الخدمات المصرفية الدولية وإنتاج سلع مصنعة عالية الجودة وعالية التكلفة ومع ذلك، تفشل هذه الدول حسب رأي **والرشتاين** في الهيمنة على التجارة الدولية وبالتالي لن يستفيدوا بنفس القدر مثل مناطق **النواة.core –**

–المناطق الخارجية :External areas – وهي الدول التي حافظت على أنظمتها الاقتصادية الخاصة، وتمكنت من البقاء خارج الاقتصاد العالمي الحديث.

–التكنولوجيا :Technology – تعد التكنولوجيا عاملاً محوريًا في تحديد موقع البلد في دول النواة أو المحيط أو شبة المحيط.[1]

حاول **والرشتاين** وضع جدول أعمال بحثي تضمن موضوعات رئيسية:

1-**أداء الاقتصاد العالمي الرأسمالي كنظام، وكيف ولماذا؟ أصوله،**

2-**علاقاته مع الهياكل غير الرأسمالية،**

3-**دراسة مقارنة لأنماط بديلة للإنتاج،**

4–الانتقال المستمر إلى الاشتراكية،

5–التركيز على المناطق البيئية الجغرافية كوحدات تحليل، والانتباه إلى التاريخ الريفي.

6–ثلاثة أنماط أساسية للتنظيم الاقتصادي: أنماط متبادلة، إعادة توزيع، وأسواق.

ومن خلال هذه الموضوعات، حاول **والرشتاين** تفسير سبب تأثير الحداثة على العالم في نطاق واسع ومختلف. وتبيان كيف حولت الظروف السياسية والاقتصادية بعد انهيار الإقطاع شمال غرب أوروبا الاهتمام إلى السلطة التجارية والسياسية السائدة.

وتوصل إلى أن هناك "كونية أوروبية".

رغم اختلاف منظري التبعية توصل إلى:

النتيجة الأولى:

العامل الخارجي شكل

بداية تكوين منظومة الهيمنة–التبعية

غير أن بنية المجتمعات التابعة أعيد تكوينها، بحيث صارت هي ذاتها عنصرا أساسيا مكونا للتبعية

العامل الداخلي صار العامل الحاسم في استمرار التبعية.

[1] الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/dictionary (2020/07/09)، (18سا56د).

النتيجة الثانية:

إذا كان التخلف ناجما عن التبعية للنظام الرأسمالي العالمي فإن الحل يمكن في فك الارتباط بهذا العالم وإنجاز التنمية المستقلة، وفي هذا الصدد يرى سمير أمين: أن الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لأمن مركزه. حيث يلخص سمير أمين شروط تبلور بديل إيجابي.

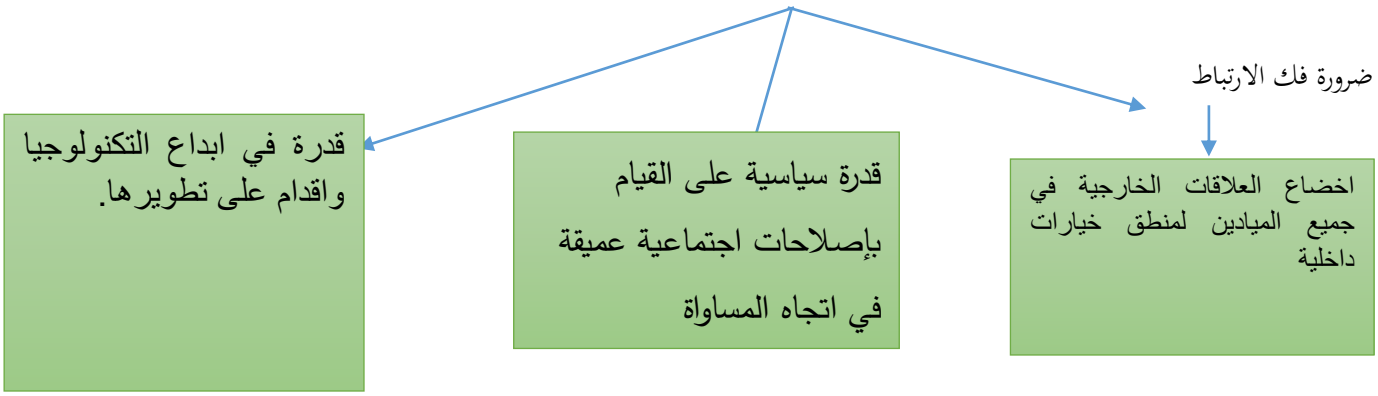

إذا حاولنا اسقاط هذه المقاربة على الواقع الدولي: نجد التبعية مكرسة فعلا وذلك من خلال آليات ووسائل عديدة.

سمير أمين: لا يمكن الحديث عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف تستمد وجودها من خلال التحالفات التي تقيمها مع الرأسمال الاحتكاري الأوروبي.

تطبيق المقاربة على موضوع التعاون العربي–الأوروبي

أوروبا تتطلع إلى صيغة لتعاون عربي–أوروبي بهدف التقريب بين المنطقتين وهو تعاون تمليه روابط الجوار والتراث الحضري المشترك ويفرضه تكامل المصالح وترابطها.

ومن بين هذا التعاون العربي الأوروبي نجد **الشراكة الأورو–متوسطية** التي تضم شراكة 27 دولة[1] منها 15 دولة تمثل الاتحاد الأوروبي مع 12 دولة تمثل دول المتوسطية الافريقية والأسيوية. وتشمل قاعدة الشراكة مجالات ثلاثة وهي على التوالي: الشراكة السياسية والأمنية() ، الشراكة الاقتصادية والمالية() ، والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية() . دراسة اهداف كل مجال وتطبيقاته على ارض الواقع، وتقييم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

لقد أسرعت عالمية التجارة، وتحرير نظام العلاقات الدولية، من توعية أوروبا تدريجياً بعد التزامها الجديد في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره عاملاً ضرورياً لاستقرارها الخاص، وفرصة لمد نفوذها في الوقت عينه.

أسهمت عدة متغيرات دولية وإقليمية كبيرة شكلت دافعاً قوياً لإقناع مجموعة دول الاتحاد بأن أوروبا لا يمكن لها أن تبني مستقبلها بتجاهل جنوب المتوسط، ومن هذه المتغيرات، العمل على مجابهة **هيمنة الولايات المتحدة الأميركية** (خاصة بعد حرب الخليج الثانية وإسقاطاتها المدمرة عربياً وعالمياً على منابع النفط، واستخدامها سلاح النفط لخنق أقرب منافسيها من التكتلات الاقتصادية العملاقة وهي أوروبا واليابان).

أخيرا هناك التحديات الإقليمية التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك التحديات :

–تصاعد المد الأصولي الإسلامي في كل من مصر وتونس والجزائر، والمغرب وانفجار الأزمة الجزائرية، حيث إن نظرة الغرب للإسلام مازالت ترى أن الإسلام يعني الأصولية، وهذه الأخيرة تعني الإرهاب .

–استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوروبا، إذ تعتبر أوروبا أن النمو الديمغرافي المغاربي، وتزايد الهجرة غير

[1] البلدان الأوروبية هي: النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، اليونان، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، بريطانيا. أما البلدان الآسيوية والإفريقية هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا ومناطق السلطة الفلسطينية www.euromedalex.org، (2020/07/12)، (5سا 35د).

الشرعية، وتصاعد الأصولية الإسلامية في البلدان المغاربية وفي العالم، وغياب سياسة أوروبية موحدة، وتضاربها تجاه بعض أزمات المنطقة، من أكبر التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي.*

بما أن الجزائر دولة من بين الدول المتوسطية، فالاتحاد الأوروبي حسب هذا الطرح يهدف بالدرجة الأولى إلى ربط الجزائر وفق علاقة مركز-أطراف. هناك من يرى أن الشراكة الأورو-متوسطية وضمنها الشراكة الأورو-جزائرية نابعة من ذلك الادراك الأوروبي الجمعي بأن المخاطر المحتملة التي تواجه البحر الأبيض المتوسط لا يمكن ان تواجهها المجموعة الأوروبية بمفردها ضمن إطار الاتحاد الأوروبي وإنما بشراكة الجنوب.

هذه الشراكة أملتها مصالح أوروبا الموحدة وعليه وبالتأكيد سوف تؤدي إلى علاقات تعاونية غير متكافئة نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المتوازنة وغير المتكافئة الطرفين، وخاصة أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن كتلة واحدة تتألف من قوى فرعية تمتلك اقتصاديات قادرة على المنافسة، والجزائر دخولها كدولة واحدة في هذه الشراكة وليست ككتلة.

فبواسطة الشراكة يمكن أن يتواصل احتواء المنطقة، فبعد عوامل النفط، الغاز والهجرة باتجاه الشمال تأتي الشراكة كتكتيك جديد في استراتيجية الاحتواء.

هذا الطرح يجد له تأييد قوي من خلال رأي LISTER "ان الشمال وجنوب المتوسط لا يملكان علاقة تبادلية ولكن نوع من التبعية، فالتفاعل داخل حوض البحر المتوسط يبقى متأثرا بخصائص التبعية جنوب-بالشمال، وهذا ما يدفع إلى مناقشة الأفكار والسلوكات الاستراتيجية للاتحاد الاوروبي في علاقته الاقتصادية مع جيرانه المتوسطين.

---

* نشير في هذا الصدد بأن الدولة الجزائرية لم تستغل موضوع الهجرة السرية للاستفادة من برامج دعم أوروبية ، على خلاف المملكة المغربية التي استفادت من دعم أوروبي كبير وبرامج مالية مهمة ، من أجل موقفها من الهجرة السرية ، حيث لم تتوقف المملكة منذ الثمانينات في دعوة الاتحاد الأوروبي الى اعتماد منظور تنموي لحل معضلة الهجرة السرية في البحر المتوسط يقوم على مقاربة اقتصادية واجتماعية في إطار من الشراكة والتعاون، بدل الاقتصار على المقاربة= =الأمنية .وأكثر من هذا تمكنت المملكة المغربية من تنظيم واحتضان المؤتمر الأوروبي الأفريقي الأول حول قضايا الهجرة، والذي عقد بالرباط بتاريخ10-07-2006. (*قاطعته الجزائر بحجة عدم تنظيمه تحت مظلة الاتحاد الإفريقي*)، ففي حين ركز الأوروبيون في هذا المؤتمر على التعاون الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية الواقعة على طريق الهجرة الممتد من إفريقيا الوسطى والغربية إلى غاية أوروبا ، حاولت المغرب ومن خلفها الدول الإفريقية في مؤتمر الرباط أن تؤكد على أن مشكل الهجرة ليس منفصلا عن موضوع التنمية، باعتبار أن الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الاستقرار السياسي والأمني يقفون بشكل أساسي وراء ظاهرة الهجرة في القارة الإفريقي. المرجع :**خطة العمل التي أقرها المؤتمر الأورو أفريقي الأول حول الهجرة والتنمية بالرباط** ، على موقع وزارة الخارجية المغربية

تطبيق المقاربة على موضوع نظام LMD في الجزائر

بدأ نظام LMD في العالم من جراء مبادرة من طرف أربع وزراء دول (فرنسا بقيادة Claude ALLEGRE، المانيا Jürgen RUETTGEIS، المملكة المتحدة Tessa BLACKSTONE، إيطاليا Luigi (BERLINGUER.
تم توقيع اتفاقية السوربون 1998/05/25 ثم إقرار اعلان بولونيا في 1999/06/19، ثم تبع مؤتمري السوربون وبولونيا عدد من المؤتمرات الأخرى التي ترمي الى اصلاح منظومة التعليم العالي الأوروبي.

في الجزائر بدأ التطبيق بهذا النظام في سبتمبر 2004 بعشر مؤسسات فقط، ليتم تعميمه سنة 2011. طبقت هذه السياسة في جو شراكي مع الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج هذا الأخير في دعم قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي بتخصيص ميزانية 17.1مليون أورو كمساعدات أوروبية.

بدعم من الاتحاد الأوروبي بشكل عام والدول الناطقة بالفرنسية على شكل خاص تم تقديم نموذج بولونيا Processus de Bologne" إلى المغرب العربي على أنه عملية تسييريه تقنية أكثر منه سياسية. وظهر ذلك في مؤتمر المنعقد في مارسيليا يومي 19 و20 نوفمبر 2004.

الحكومات تريد تحقيق أعظم المنافع بأقل الاضرار.

هل حققت الحكومة الجزائرية منافع بتبنيها سياسة LMD؟

كما يمكننا تطبيق نفس المقاربة على موضوع مقاربة بالكفاءات في التعليم الابتدائي في الجزائر.

IV/- أدوات البحث العلمي

1/-المناهج

قبل التعرف بالتفصيل على أنواع المناهج لابد من معرفة مدلول المنهج:

المنهج هو الطريق أو المسار الذي يسلكه الباحث لاختيار المعلومات التي يجمعها. وهي الطريقة المحددة التي توصل الإنسان الباحث من نقطة إلى نقطة أخرى. أي هي عبارة عن عدد من الخطوات المنظمة التي تسهم في تنفيذ البحث بالأسلوب الصحيح، وترتبط مناهج البحث العلمي بمشكلة الدراسة وأهدافها. إذ يعد المنهج طريقة علمية منظمة من أجل حل الإشكالية. فالمنهج بتعبير آخر هو بمثابة الطريق الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته، وعلى ذلك ينبغي أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث، ويمكن أن يعتمد الباحث على منهجية مركبة. إلا أنه لا ينبغي ذكر عدد كبير من المناهج لأن هذا الأمر يخلق نوعا من الارتباك والتشويش لدى الباحث والقارئ معا.[1]

فالعلوم الاجتماعية التي نحن بصددها هي عبارة عن مجموعة من التخصصات الأكاديمية التي تعنى بالمجتمع والعلاقة بين الأفراد داخل المجتمع، ويعد المنهج التجريبي أساس هذه العلوم. وتشمل العلوم الاجتماعية جملة من العلوم كالعلوم السياسية وعلم التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد وهذا ما يجعل في الحقيقة من الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقدة بمكوناتها المتعددة والمتنوعة، وهو الأمر الذي يدفع الباحث إلى طلب الاستعانة بعلوم أخرى ما يؤدي به إلى طلب الاستعانة بمناهج غير المنهج الذي يعتمده تخصصه ضمن إطاره المعرفي الخاص.

1-اختلاف المناهج باختلاف المواضيع:

في الحقيقة هناك نوع من الفوضى في المناهج، فهناك من يقسم المناهج إلى مناهج فلسفية ومناهج تفسيرية. وهناك من يقسمها إلى مناهج تأملية ومناهج شبه تأملية ومناهج علمية. وهناك من يضع تقسيما مختلفا فيستخدم المناهج الاستنباطية والمناهج الاستقرائية والمناهج التحليلية، وهناك من يصنفها حسب الأسلوب الإجرائي ومناهج حسب أسلوب التفكير. وهناك العديد من التصنيفات الأخرى وكل تصنيف يتناول الموضوع من زاوية مختلفة، وعلى القارئ أن يتأمل في المنطق الذي ارتكز عليه التصنيف والقواعد التي اعتمدها المؤلف لوضع هذا التصنيف بالذات، فهذه القواعد التي تحكم التصنيف هي أكثر أهمية من التسميات والتصنيف نفسه.

في رأينا أن المنهج هو فن التَّنظيم الصَّحيح لسلسلة منَ الأفكار العَديدة، إمَّا مِنْ أجل الكَشف عَن حقيقة مجهولة لدينا، أو مِن أجل البَرهَنة على حَقيقة لا يعرفها الآخرون، وبهذا يكون هناكَ اتجاهان للمناهج من حيثُ اختلاف الهَدَف، أحدهما يكشف عن الحقيقة ويسمى منهج الاختراع أو التَّحليل، والثاني يسَمَّى منهج التَّصنيف.

---

[1] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، **كتابة البحث العلمي صياغة جديدة**، الرياض: مكتبة الرشد، 2002، ص: 25.

وفي الحقيقة كل هذه المناهج تخدم بصورة أو بأخرى البحث السياسي، واستخدام كل منها منعزلة عن الأخرى لا يمكن أن يضم قواعد عامة ومحددة لكل موضوعات علوم السياسية. وعلى هذا الأساس سوف نحاول أن نذكر جملة من المناهج المستعملة لدراسة الظاهرة السياسية.

إلا أنه قبل ذلك سوف نعرج على ما هو شائع ومستخدم بصفة واسعة في وسط الباحثين وهو الاستعانة **بالمنهج الوصفي**، هل يعد الوصف حقيقة منهجا قائما بذاته؟ وكما تم التعريف بالمنهج في السابق بأنه الطريق أو المسار الذي يسلكه الباحث لاختيار المعلومات التي يجمعها. وهو الطريقة المحددة التي توصل الإنسان الباحث من نقطة إلى نقطة أخرى، أي هو عبارة عن عدد من الخطوات المنظمة التي تسهم في تنفيذ البحث بالأسلوب الصحيح، ويعد المنهج طريقة علمية منظمة من أجل حل الإشكالية. فالمنهج بتعبير آخر هو بمثابة الطريق الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته. وبالتالي فالسؤال الملح هو هل المنهج الوصفي كما يسمى له أسس وخطوات خاصة به؟

في الحقيقة الوصف هو عملية عقلية وعملية منهجية وليست منهجا في حد ذاته، فالوصف حلقة من حلقات المنهجية بحيث نجدها صفة طاغية في كل المناهج، ولا يمكن اعتباره منهجا قائما بذاته فهو لا يحتوي على أسس خاصة ولا على خطوات خاصة به تجعل منه أداة معتمدة للتحليل من أجل حل الإشكالية. وبالتالي فعملية الوصف تعد حلقة مهمة داخل جملة من أنواع مناهج البحث العلمي، فهو وثيق الصلة بكل الأنواع الأخرى لمناهج البحث العلمي، ويُعرَّف الوصف بأنَّه دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كميّاً وكيفياً، تمهيداً لفهم الظواهر وتشخيصها، وبهذه الطريقة نؤكد على ما تم تقديمه في السابق على أن وصف الظاهرة هو مرحلة تتضمنها كل المناهج فهو أسلوب منطو تحت كل المناهج. فالوصف كما تم تبيانه هو مرحلة تجبر الباحث على اتخاذ منهج معين بغية الوصول إلى استنتاجات تفسر الظواهر. فهذه الحلقة المنهجية (الوصف) تسمح بتوجيه الدراسة نحو الأهداف المتوخاة. ضف إلى ذلك أن العلم يرمي إلى التَّعبير عنِ العَلاقات القائمة بين الظَّواهر المختلفة، فهذا التَّعبير في أساسه وصفي، وإذا كان هذا التَّعبير يمثِّل الوَقَائع المرتبطة بالظَّاهرة؛ فلا بُدَّ أن يعتمدَ على الملاحَظَة، المندرجة ضمن سياق منهج معين.

فكل المناهج في الحقيقة منطلقها وصفي لكن هذا الوصف يكون من أجل هدف معين وهذا الهدف يختلف حسب نوعية المنهج، وهنا لب المقصد.

متى نستعين بالوصف في البحث العلمي:

- نستعين بعملية الوصف عندما تكون الظاهرة المراد دراستها قائمة في الحاضر، أو في الماضي أو حتى في المستقبل (في الدراسات الاستشرافية) لمعرفة كيف يمكن أن تكون هذه الظاهرة قيد الدراسة في المستقبل. بمعنى وصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة الراهنة التاريخية.
- نستعين بالوصف عند استقصاء أية ظاهرة المراد تشخيصها للكشف عن جوانبها، وتحديد العلاقة بين عناصرها.
- وهي عملية تبحث في أسباب وجود الظاهرة وطبيعة الظروف المحيطة بها والمؤثرة فيها.

- هي تلك العملية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية معينة وفق عملية أولية والمتمثلة في تجميع البيانات والمعلومات الضرورية بشأن الظاهرة، وتنظيمها من أجل معرفة أسبابها ومسبباتها والعوامل المتحكمة فيها.
- الوصف والتشخيص يمثل نقطة انطلاق في كل المناهج دون استثناء فهو بمثابة جذع مشترك بين كل المناهج من أجل تحديد المتغيرات واستنتاج العلاقات السببية.
- وظيفة الوصف هي ممهدة في عملية تحديد العلاقة بين الظاهرة المبحوثة والظواهر الأخرى وبيان مقدار هذا الترابط بين الظواهر.
- الوصف حلقة منهجية تفيد في اختيار المؤشرات، وفي بناء المقاييس والتصميمات والتي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه الدراسات التجريبية.
- لا يقف الوصف على وصف الظاهرة المبحوثة دون تحليل وتفسير وبحث عن المسببات. فالتحليل هو وظيفة كل باحث بغية الوصول إلى نتائج.
- الوصف الذي نقصده هنا هو الوصف العلمي الذي يختلف عن الوصف العادي في أنه لا يعتمد على البلاغة اللُّغويَّة؛ وإنما هو أساسًا وصف كَمِّي، ذلك أنَّ الباحث حينما يقيس النَّواحي المختلفة في ظاهرة أو أكثر فإنَّ هذا القياس ليس إلاَّ وصفًا كميًّا، يقوم على الوَسائل الإحصائيَّة في اختزالِ مجموعة كبيرة من البيانات إلى مجموعة بسيطة منَ الأرقام والمصطلحات الإحصائيَّة.

❖ إذا فالوصف هو حلقة منهجية موضوعية يتبعها الباحث لدراسة وتتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة أو حالة معينة، بقصد تشخيصها للكشف على جوانبها، والبحث عن أوساطها الدقيقة لتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها وتمييزها لمعرفة أسبابها. **لهذا يستعمل هذا الوصف الذي هو عملية منصهرة في كل المناهج ثم اتباع خطوات المنهج المستخدم، من أجل التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها تعميما شاملا أو جزئيا.**

بعد تبيان كيفية أن الوصف ليس منهجا قائما بذاته بل هو حلقة منهجية مغروسة في كل المناهج كان لزاما علينا القيام بتوضيح بعض العناصر أهمها:

- نتائج البحث مرهونة بالمصداقية وصحة المعلومات المنتقاة من مصادر ومراجع.
- تحيز المعلومات المنتقاة تؤثر في الموضوعية والنتائج البحثية. [1]

هذا فيما يخص الوصف، الذي يعده عامة الباحثين منهجا قائما بذاته. ولقد حاولنا تبيان عكس ذلك. أما فيما يخص المنهج الاستنباطي والاستقرائي فهي مناهج مستقلة وقائمة بذاتها بما أنها تحتوي على خطوات وأسس علمية خاصة بها ولا تشاركها فيها المناهج الأخرى. وفي نفس الوقت سوف نحاول تبيان كيف أن الوصف هو عملية لا مفر منها في هذه المناهج.

---

[1] حورية لبشري، على مراح، **الشامل في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: دار هومة، 2018، ص: 162.

– المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي

إن كلا من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي يستخدمان – تلقائيا–الوصف، بمعنى أن الوصف متضمن في هاته المناهج (الاستنباطية والاستقرائية).

فالمنهج الاستنباطي يقوم بحصر الأدلة والحقائق العامة وتصنيفها وترتيبها ثم استنباط الحقيقة الجزئية المطلوبة منها. وهو أيضا ينطلق من فكرة عقلية وفلسفية ويبحث فيما سيكون، ويصل إلى نتائج عقلية وفلسفية، أي الانتقال من الكل إلى الجزء، وهذا بمعنى أن أساس الاستنباط هو وصف الحقيقة العامة.

فالباحث وفقاً لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية. والاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية وينتهي منها إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات النظيرة.

وبهذا فالاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية، والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار.[1]

فهذا المنهج معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي (ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج التحليلي أو الاستنباطي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم، في مقدمة أو رصد الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية، وأخيراً منطوق الحكم، الذي يبنى على كل ما سبق، ويعد تطبيقاً له).

بينما يهتم المنهج الاستقرائي باستقراء الأجزاء ليستدل بها على حقائق تعم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل. فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.[2]

والمنهج الاستقرائي يستمد مقومات بنائه من استقراء الوقائع، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولا إلى الكل.[3] فهذا المنهج معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع. وفي مجال العلوم القانونية، يعبر عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأصيلي. ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع. فكأن المنهج الاستقرائي، أو في مفهوم القانون المنهج التأصيلي، يمر فيه الباحث بعدة مراحل:

مرحلة تقصي ظاهرة معينة وفحصها، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة. كل هذا على عكس المنهج الاستنباطي. ومن خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقا بشكل واسع من قبل مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما.

---

[1] السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع**، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص: 32.

[2] أحمد عبد الكريم سلامة، **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999، ص: 35.

[3] محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**، القاهرة: منشورات كلية التجارة، 1979، ص: 120.

أما فيما يخص علاقة كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي بالوصف. فالمنهج الاستقرائي المعتمد على تجميع البيانات حول ظواهر معينة للتوصل إلى علاقات كلية، هو منهج واقعي عكس المنهج الاستنباطي، ويندرج تحت صنف المناهج التي تنطلق من الحقائق الجزئية أو الواقعية المتفرقة للوصول إلى حقائق عامة، وهذه الحقائق التي يتوصل إليها الباحث في الأخير نسميها احتمالات في مرحلة النمو الأولى، ونسميها فرضيات في مرحلة النمو الثانية، ونظريات في مرحلة النمو الثالثة، ونسميها قوانين في مرحلة النضج الأخير، وهذا يعني أن الاستقراء ينطلق من عملية وصف لمجموعة من الحقائق الجزئية. وهذا ما يوضحه الأستاذ سعيد إسماعيل صيني في كتابه "قواعد أساسية في البحث العلمي" أن العلاقة بين المنهجين (الاستنباطي، الاستقرائي) يتلخص في الشكل التالي[1]:

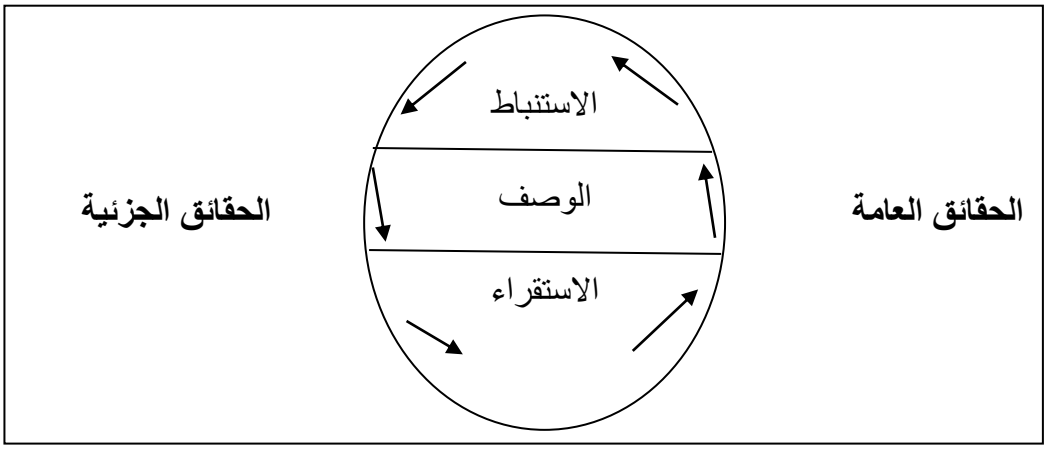

إلا أن ما يمكن التركيز عليه هو أن كلا من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي هي مناهج قائمة بذاتها والدليل على ذلك كون المنهج الاستنباطي يحتاج إلى عنصرين أساسيين في تحليله: الحقيقة الجزئية الناقصة أو الغامضة، والحقيقة العامة المسلمة التي نستعين بها لاستكمال المعلومات حول تلك الحقيقة الناقصة. بينما تختلف المناهج الاستقرائية عن نظيرتها في كونها تحتاج إلى عناصر أو حقائق جزئية متعددة متشابهة للاستعانة بها في التعرف على حقيقة عامة. هذا فيما يخص التداخل بين المناهج الاستنباطية والاستقرائية التي تعتبر مناهج مستقلة قائمة بذاتها.

هناك تداخل آخر يتمثل في منهج دراسة الحالة الذي يعد من قبل الكثيرين أسلوبا منطويا تحت المنهج الوصفي. ولقد تم التأكيد فيما سبق أنه لا وجود لمنهج يدعى بالمنهج الوصفي لسبب بسيط تم تبيانه في العناصر السابقة والدليل الآخر سوف نحاول التعرض إليه لاحقا.

---

[1] سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، ط2، ص: 118 **https://islamhouse.com/ar/books/395531/** (2018/12/16)، (19سا 10د).

- المنهج التاريخي

يرتكز المنهج التاريخي على دراسة الأحداث الماضية دراسة دقيقة، وذلك بالرجوع إلى السجلات التاريخية إلا أن المنهج التاريخي ليس إلا عملية البحث عن السجلات والوثائق القديمة بل يعد أيضا إجراء لإثبات أصالة هذه الوثائق[1]. وأحيانا قد يرتكز المنهج التاريخي على الأشخاص الذين عايشوا تلك الفترة من الزمن والذين لا يمتلكون القدرة على الاحتفاظ بالحقيقة والمعلومة لفترة زمنية طويلة.[2] وأساس المنهج التاريخي هو إعادة بناء الماضي. "لأن صورة الحاضر لا يمكن أن تفهم على حقيقتها إلا في سياق التطور التاريخي"[3]، بالإضافة أن دراسة الماضي تصب أيضا في الاستفادة من عبرها وآثارها السلبية والايجابية، أي إنها تمثل خبرة جاهزة عاشها أفراد المجتمع ودفعوا ثمنها أو استفادوا منها.[4]

وينتقل الباحث من تجميع الوثائق إلى نقدها وتحليل محتواها. وأولى خطوات في المنهج التاريخي هو التأكد من صحة الوثيقة،[5] لينطلق انطلاقا أمينا من النص الأصلي. ويستطيع الباحث أن يقارن النص الوارد في المرجع الذي يعتمده بالنص نفسه كما ورد في مراجع أخرى.

مهمة الباحث الذي يأخذ بالمنهج التاريخي منهجا معتمدا في بحثه مهمة عسيرة جدا، لأننا نجد النصوص معرضة للتحريف المقصود وغير المقصود. والوثائق قابلة للتزوير. "فلذا تعتبر مهمة الباحث أشق من مهمة الباحث الطبيعي أو الكيميائي، لأن الوثائق التي لديه ليست كالمواد الطبيعية التي يجرب فيها الفيزيائي أو الكيميائي لأن هذه الوثائق ليست هي الأحداث الواقعة بل هي تقارير وأوصاف عنها وروايات مفصلة بها"،[6] وهذا ما يطلق عليه في المنهج التاريخي بالنقد الخارجي. إلا أن الباحث لا يتشبث بالنقد الخارجي وحده بل يسايره نقد آخر والمتمثل في النقد الداخلي أي الباطني للوثيقة، فيتوقف الباحث عند معنى النص ليتأكد من انطباقه على الموضوع الذي يدرسه وكذا محاولة التحقق من أمانة مؤلف النص، والتأكد من أنه لا ينطلق فيما يكتب من هوى أو رأي معين، محاولا أن يترجم عواطفه في وقائع.[7]

فإذا ما تأكد الباحث من صحة النص، تناوله بالتحليل والتفسير.

---

[1] Pierre Belleau, **La méthode historique,** Montréal : Cégep de maison neuve, 1989, p : 10.

[2] مصطفى ربحي، عثمان محمد غنيم عليان، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص: 37.

[3] حسن صعب، **مقدمة لدراسة علم السياسة**، بيروت: دار العلم للملايين، د.س.ن، ص: 261.

[4] سليم الغزاوي... وآخرون، **المدخل لعلم الاجتماع**، عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2006، ص: 396.

[5] فر روزانتال، **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، (تر: انيس فريحة)، بيروت: مؤسسة فركلين للطباعة والنشر، 1961، ص: 41.

[6] **المرجع نفسه**، ص: 159.

[7] حسن صعب، **المرجع السابق الذكر**، ص: 263.

فالمنهج التاريخي يقوم بدور كبير في اكتشاف الحقائق التاريخية وإثباتها بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق التأصيل والإثبات وتأكيد هوية الوثائق التاريخية، وتقييمها وتحليلها، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية المقصود معرفتها والتعرف عليها.[1]

وبهذا يمكن القول بأن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد التدقيق في صحة معلوماتها وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا.

فكل العلوم الاجتماعية في دراستها قد تستعين بالمنهج التاريخي إلا أنه هناك جملة من الاعتبارات المنهجية التي لابد من أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر والتي تتمثل في التالي:

- عند دراسة ظاهرة معينة وبمجرد رجوع الباحث إلى الوثائق الرسمية كالمخطوطات والسجلات والوثائق القديمة وإثبات أصالتها وصحتها ومحاولة مقارنة النص الوارد في المرجع الذي يعتمده بالنصوص الواردة في المراجع الأخرى، وكذا محاولة الباحث التحقق من أمانة مؤلف النص، من أجل تحليل الظاهرة المراد دراستها وتفسيرها. هنا يصبح الباحث أمام تطبيق المنهج التاريخي. وهذا نجده خاصة في علم التاريخ.
- هناك بعض الظواهر عند دراستها في العلوم الأخرى المنضوية تحت العلوم الاجتماعية، لا تستدعي درجة من التحليل الخارجي للوثائق (التأكد من صدق الوثيقة بطرق عدة، كالمقارنة بين عدة نصوص، أو دراسة صاحب الوثيقة) ولا تحليل داخلي للوثائق والمصادر (التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة، الدوافع التي أثرت في المؤلف عند كتابته للوثيقة). بل تقتصر عند دراستها على وصف وسرد الأحداث الماضية بطريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب، فهنا يصبح الباحث يستعمل منهجا آخر والمتمثل في المنهج الاسترادي.

[1] حورية لبشري، على مراح، **المرجع السابق الذكر**، ص: 193.

– المنهج الاسترادي

يعد هذا المنهج جزءا من المنهج التاريخي العام، ويقصد به القيام بوظيفة معرفية أساسية ومهمة لاسترجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية للكشف عن دقيقها وجليلها بغية التأكد من صحتها وفهم ملابساتها[1].

هذا المنهج نستعين به في دراسة بعض الظواهر السياسية والاجتماعية والنفسية والإعلامية...ومهمته تقتصر على الوصف العلمي لما جرى عليه الزمن، ومحاولة فهم حقيقة الأحداث التاريخية كما هي في زمانها ومكانها، سواء تعلق الأمر بالأشخاص أو الأفكار أو الحركات أو المدارس أو غير ذلك،ومهمته استرجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية، وسبيله الكشف عن دقتها بغية التأكد من صحتها وفهم ملابساتها.فهذا المنهج يقوم على مبدا الاسترداد، وعلى العودة للماضي لكي نتمكن من تحليل ما حدث، ورؤية جميع الأسباب التي أدت لحدوث المشكلة، وما هي تأثيراتها في الحاضر، دون ضرورة التطرق إلى الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ والتي أسلفنا ذكرها.

فالبحث الاستردادي إذا هو ليس تماما معنى المنهج التاريخي كما هو متعارف عليه عند أهل الاختصاص، والذي يعتمد على الوثائق التاريخية وتحليلها وتركيبها كما عند "هويتني"، ولا هو تطبيق النظرية العلمية على أحداث الماضي في تعريف "ماركيز"، ولا هو بمعنى البحث الوثائقي الذي يقوم على دراسة الوثائق والمسجلات والاعتماد عليه في تكوين النتائج التي تؤسس حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو عن الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية حسب مفهوم الأستاذ "أحمد بدر"، ولا هو بمعنى المنهج التوثيقي حسب تعبير الأستاذ "فريد الأنصاري" الذي عده طريقة بحث تهدف إلى تقديم حقائق التراث جمعا أو تحقيقا أو تأريخا[2]. فالمنهج الاستردادي يختلف تماما عن المنهج التاريخي الذي له أسلوبه الخاص وأدواته الخاصة به.

ولعل أحسن من عبر عن هذا التصور المنهجي الأستاذ رشدي فكار الذي قسم المنهج التاريخي إلى قسمين؛ أولا: "المنهج التاريخي كطريقة بحث"، وهو الذي يعنى بالتأريخ للعلوم جميعها عبر التساؤلات الثلاثة: كيف نشأ؟ وكيف تطور؟ ثم كيف آل؟ وهنا يمكن استدراج المنهج الاسترادي.*

ثانيا: "المنهج التاريخي كقدرة شرح"، وهذا يخص الدراسات التاريخية، ولا يمكننا الاستعانة به عند دراسة كل الظواهر السياسية لسبب بسيط يعود إلى أن هذا المنهج فيه ثلاثة مستويات :أ–منهج المؤرخ: الذي يعتمد على كيفية الاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال للأفعال والأفكار عبر التاريخ، فهو منهج رصدي.

ب– منهج عالم التاريخ: الذي يهدف إلى تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تغميض المؤرخين وانتماءاتهم.

---

[1] مولاي المصطفى الهند، البحث الاستردادي وإشكالية الوعي التاريخي، **https://www.maghress.com/almithaq/6024**، (2019/02/24)، (9سا33د).

[2] **المرجع نفسه.**

* إن رشدي فكار حاول تطبيق هذا المنهج في مجال حقل العلوم الإسلامية، وبصيغة الأستاذ رشدي فكار يمكن أن نقول إن البحث الاستردادي هو طريقة بحث تأريخية لما جاد به الفكر الإسلامي عبر الزمن، وهي وظيفة علمية في غاية الصعوبة؛ لأنها محاولة جادة لاستعادة حقيقة ما جرى من أحداث تاريخية.

ج- فلسفة التاريخ: التي تعنى بتعليل الواقع والأحداث الصحيحة، بالرجوع إلى الأصل من مخطوطات وأناس عايشوا تلك التجربة في فترة من الفترات. وهنا يكمن المنهج التاريخي.

فلو أردنا مثلا متابعة الظاهرة السياسية في تحوّلاتها المستمرّة، وأردنا الرجوع إلى مكوّناتها من أجل فهمها، فإنّ ذلك سيقتضي العودة إلى زمن سابق لرصد كلّ العوامل التي تداخلت في تكوينها. ومن جهة أخرى، لو اتبعنا طريق فهم الظاهرة السياسية عبر نتائجها، فإنّ ذلك يتطلّب منّا الانتظار زمنا إلى حين ظهور تلك النتائج. وفي الحالتين معا، يظهر تحليل الظاهرة السياسية بمثابة بحث منهجياستردادي، ولا يمكن اعتباره منهجا تاريخيا.

-المنهج المقارن

لا تعد المقارنة حقلا معرفيا أو موضوعا للدراسة بل منهجا للبحث والتحليل، وبالرغم من اختلاف التعاريف المقدمة للمقارنة وتنوعها، إلا أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث جون ستيوارت ميل John Stuart Mill، الذي عرفها بأنها "دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".[1] ويعد المنهج المقارن تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بفحص مستمر لأوجه الشبه والاختلاف فيها، **واستخراج العلاقات بين المتغيرات بغية تفسيرها**. "ويمكن أيضا عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية "[2].

يتعين علينا قبل الخوض في خطوات المنهج المقارن **التمييز في البداية بين التحليل المقارن والمنهج المقارن**، فالتحليل المقارن يعني اكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاتفاق وكذلك أوجه الاختلاف والتباين بين الظواهر الاجتماعية، فهو مطلب رئيس في التحليل العلمي، أما المنهج المقارن فيعد نمطا من التحليل الاجتماعي الذي يتناول الوحدات الاجتماعية من منظور كلي. بمعنى ان المنهج المقارن هو عبارة عن تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث بقصد معرفة **العناصر التي تتحكم** في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف **التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات** لأنه في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل بقية العوامل والمتغيرات الأخرى، فالمنهج المقارن لا يقف عند التصنيف المبسط لأوجه الشبه والاختلاف، **وانما يسعى لإعطاء دلالات لصور ذلك التشابه والاختلاف، وارجاع تلك الظواهر للعوامل الراكدة خلفها**، وكل هذا **من أجل الوصول الى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة** أو على الأقل التوصل الى **صياغة نظريات متوسطة* من شأنها ان تفسر بعض الظواهر**.

وتتضمن خطوات المنهج المقارن ما يلي:

- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة، ويجب أن تصاغ بشكل واضح ودقيق، وتحديد وحدة التحليل التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة (الأسرة، الثقافة، القرية، المدينة، الدولة، الحزب، السلوك الانتخابي، الإصلاح السياسي، الرأي العام) شرط أن تكون صالحة للمقارنة.
- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، فعند مقارنة أنظمة متشابهة لابد من تحييد المتغيرات المتشابهة والبحث في تلك المتغيرات التي تختلف فيها النظم، والعكس عند القيام بمقارنة الأنظمة المختلفة نقوم بتحييد المتغيرات المختلفة، والتي يتم تعريفها تعريفا إجرائيا يسمح بتفسير أنماط السلوك المختلفة.

---

[1] نصر محمد عاطف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002، ص:99.

[2] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، ص:75.

* Robert Merton (روبيرت ميرتون) هو الذي اطلق مصطلح النظريات المتوسطية. (فميرتون) يرى أن اهتمام بوضع نسق شامل من التصورات محاولة عقيمة وعديمة الجدوى، حيث أن البحث عن نظام شامل للنظرية الاجتماعية يشمل كل جوانب السلوك الاجتماعي والتنظيم والتغير هو نوع من التحدي الكبير، وأن مثل هذا النظام الشامل سيكون شأنه شأن الكثير من الأنظمة الفلسفية الشاملة والتي كان مصيرها الإهمال. لذا رأى (ميرتون) أن النظرية في علم الاجتماع يجب أن تكون متوسطة المدى، وقد عرف النظرية متوسطة المدى بأنها: "تلك التي تقع بين طرفين: الطرف الأول يتمثل في مجموعة من الافتراضات العلمية البسيطة التي نقابلها عند اجراء البحوث الميدانية والطرف الثاني يتمثل في النظريات الشاملة الموحدة التي تسعى إلى تفسير كل ملاحظة عن انتظام في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي".

- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، فالمفهوم هو تصور ذهني عام ومجرد للظاهرة التي نريد ملاحظتها، فإذا أخدنا الفرضية الآتية مثلا موارد الزوجين تحدد سلطتهما العائلية في المجتمعات الريفية والحضرية، فالمفاهيم الرئيسة لهذه الفرضية هي مفردات موارد الزوجين، والسلطة العائلية، والمجتمعات الريفية، والمجتمعات الحضرية ؛ لأنها عبارة عن مختصرات مجردة لظواهر عديدة قابلة للملاحظة والتي يمكن أن تمس أخذ القرارات و المقررين المعروفين أو التعود على المهام المنزلية في العائلة[1]، فلنتوقف عند المفهوم الأول؛ موارد الزوجين ونقدم مفهوما له لنصل إلى تعريفه إجرائيا غير أن الصعوبة تكمن عند تحديد هذا المفهوم، فهل نقصد به الإمكانات المادية أو الفكرية أو الجسدية أو الانتماء الاجتماعي، أو كل ذلك لنصل إلى الاسترشاد به أثناء المقارنة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس حتى لا يتيه، ويظل جهدنا عند تجميع الوقائع المتشابهة أو المختلفة وتصنيفها، فمن دون مفاهيم تبقى المعلومات والبيانات التي نجمعها عن الظواهر المدروسة غير منظمة وغير مفيدة. لذلك طور علماء الاجتماع العديد من المفاهيم مثل الثقافة، المجتمع، البناء الاجتماعي، النسق الاجتماعي، كأدوات لتصنيف أنماط النظم الاجتماعية المختلفة. لكن ينبغي على الباحث الحذر من التحيز المذهبي عند صياغة المفاهيم، وأيضا الانتباه إلى السياقات التي تصاغ فيها هذه المفاهيم، حيث تختلف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجرى عليها المقارنة، كذلك معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر.

- جمع البيانات: وتعد من أهم الأسس التي تقوم عليها المقارنة، وذلك بالاستناد إلى أدوات جمع المعلومات كالاستمارة، والملاحظة، والمقابلة، والوثائق، والسجلات، والتقارير، والإحصاءات الرسمية، والاختبارات، والمقاييس، والمصادر والمراجع. ويتحكم موضوع المقارنة وحده في الوسيلة المستخدمة. كما أنه غالبا ما يواجه الباحث صعوبات في جمع البيانات تتمثل في الوقت والمال، والتحريف المتعمد وغير المتعمد للمعلومات، صعوبة التنقل والسفر، وإتقان لغة واحدة، معرفة دولة واحدة، وهذا يدفع الباحثين الاعتماد على التفكير الاستنتاجي، وهذا ما يحد من المقارنات، وغالبا ما يحدث ذلك في علم السياسة المقارن حيث ينزع معظم الباحثون إلى دراسة أوروبا عوض أند ونسيا على الرغم أنها رابع دولة من حيث السكان.[2]

- الشرح والتفسير بالكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها. ويتحقق ذلك بعد صياغة الأنماط، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا في تلك الأنماط، ثم يعمل على تعميمها. غير أن مرحلة التفسير تعترضها صعوبات كالاختزال، فمثلا بعد البحث الدقيق والمتأني نصل إلى أن الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها أكثر من الذكور يكون احتمال أن تكون ذات نظام حكم ديمقراطي أكبر من تلك الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها منخفضة. غير أن هذا التفسير يبقى غير واضح، فيجب توضيح أسباب الارتباط بين الحكم الاستبدادي وعدم تعلم الإناث، فيمكن تفسير ذلك بمتغيرات أخرى مثلا كعدم المساواة داخل الأسرة، الفقر، المعتقدات الدينية والإثنية. ونصل بعد حصر العناصر المختارة إلى وضعها في صورة نمط مثالي Ideal type، كما تكمن الصعوبة الأخرى في عدم الأخذ بجميع أبعاد الظاهرة؛ المحيط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي، التكنولوجي إلخ.[3]

---

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، المرجع السابق الذكر**، ص ص: 158-160.

[2] باتريك هـ. أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل الجبيلي، دمشق: دار الفرقد، 2012، ص: 18.

[3] ليندة لطاد... وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المرجع السابق الذكر، ص ص: 176-178.

–منهج دراسة حالة

منهج دراسة الحالة هو ذلك المنهج الذي يهدف لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المعمق لحالة فردية قد تكون شخصا أو جماعة أو مجتمعا محليا أو المجتمع بأكمله، فهو يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة[1].

يسعى منهج دراسة الحالة إلى تكامل المعرفة؛ لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات. كما أنه يناسب جميع مستويات البحث والوصف، والتفسير، والتنبؤ، والتحكم في العمليات الملازمة لمختلف الظواهر الفردية، والجماعية. فالوصف يجيب عن السؤال من، ماذا، متى، كيف؟ ويهدف التفسير إلى توضيح سبب حدوث الأشياء؛ أي لماذا؟، في حين يهدف التنبؤ إلى التعرف على الحالات النفسية، أو السلوكيات، أو الأحداث القريبة والبعيدة، أما التحكم فيشمل محاولات التأثير في إدراك، الأفراد ومواقفهم، وسلوكهم.[2]

خطوات منهج دراسة الحالة:

يستند منهج دراسة الحالة إلى مجموعة من الخطوات يمكن ترتيبها في عدة مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحضيرية يتم فيها التأكد من مدى ملاءمة منهج دراسة الحالة مع موضوع البحث وتشمل هذه المرحلة صياغة أولية لمشكلة البحث، وإذا ما كانت تستند إلى مبادئ نظرية (التعرف على المقاربة التي سيتم تبنيها من قبل الباحث)، والتأكد إذا ما كانت الإشكالية من النوع الاستكشافي أو التجريبي[3].

المرحلة الثانية: مرحلة اختيار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها والتي يجب أن تعبر تعبيرا فعليا على مجتمع الدراسة، فالتعرف الجيد على وسط الدراسة وتفاعلاته، والتأكد من عدم تحيز الباحث عند اختياره للعينة، ولابد من أخد عدد أكبر من الحالات المطلوبة والعينة تصبح ممثلة للمجتمع البحثي.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات والمعلومات، ويقتضي ذلك مراعاة مجموعة من الشروط كتحديد الطريقة أو الطرق المناسبة لجمع المعلومات (الملاحظة بالمشاركة، المقابلة، الاستبانة، الخرائط، الوثائق). جمع أكبر قدر من المعلومات، وذلك بالاستعانة بأكبر قدر من مصادر المعلومات.

المرحلة الرابعة: استخلاص النتائج وتعميمها. إيجاد اقتراحات تفسيرية والتأكد من مدى مطبقاتها مع المعطيات، ومقارنتها مع الأدبيات والنظريات الموجودة، استخدام الفوارق من أجل المساهمة في إعادة بناء نظريات جديدة[4].

---

[1] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص: 99.

[2] Yves-C. Gagnon, **L'étude de Cas Comme Méthode de Recherche,** 2e édition, Montréal :Presses de l'Université du Québec, 2012, p :3 .

[3] **Ibid**. p: 7.

[4] Yves-C. Gagnon, **op.cit**. , p : 8.

V/- أدوات البحث الميداني

للبحث العلمي عدد من أدوات الدراسة الميدانية التي تساهم في الوصول الى نتائج البحث. ومن بين هذه الأدوات نجد العينة، الملاحظة، المقابلة، الاستبيان. ويعتبر اختيار الباحث للعينة من الخطوات والمراحل الهامة للبحث. ولا شك أن الباحث يبدأ بالتفسير في عينة البحث منذ البدء في تحديد اشكاليته ويعود ذلك الى أن طبيعة البحث هي التي تتحكم في نوع العينة. هناك اسلوبان رئيسيان في جمع البيانات الأولية من مصادرها.

1*أسلوب الحصر الشامل

2*أسلوب العينة

1* أسلوب الحصر الشامل

ويسمى أيضا بأسلوب تعدادي. ويقوم هذا الأسلوب على تعداد كل مفردات المجتمع الاحصائي الأصلي وذلك بتجميع بعض البيانات المتعلقة ببعض المتغيرات. ومن أمثلة على ذلك: التعداد السكاني، ويساعد هذا الأسلوب على الاهتداء بهذه الاحصائيات في عملية التخطيط. الا ان هذا الأسلوب لا يمكن استخدامه في الكثير من البحوث العلمية وخاصة إذا كان مجتمع الدراسة الأصلي كبير فهذا يتطلب وقت طويل وتكلفة كبيرة.

2* العينة

يمكن تعريف العينة على انها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، يتم اختيارها بطريقة مناسبة، واجراء عليها الدراسة ومن ثم التوصل الى جملة من النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.

هي تلك المجموعة من العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث ويجري عليها الاختيار أو التحقق. على اعتبار أن الباحث لا يستطيع موضوعيا التحقق من كل مجتمع البحث نظرا إلى الخصائص التي يتميز بها هذا المجتمع. وعليه يمكن القول إن العينة هي "مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين."[1]

إنها ذلك الجزء من الكل الذي يتم استخراجه من أجل إمكانية التحقق من الفرضيات، والذي فرضه عدم قدرة الباحث اختبار كل وحدات عالم البحث أينما وجدت. إن العينة هي المرور من وحدات مرتفعة عدديا ومنتشرة جغرافيا لا يمكن القيام بالاختبار عليها إلى وحدات يمكن التحكم فيها. وبالتالي يمكن اختبارها. إنها عملية تقليص عالم البحث.

–المعاينة: هو ذلك الاجراء العملي أي تطبيق مجموعة من العمليات التي تسمح باستخراج تلك المجموعة الفرعية من المجموع الكلي، وهي وسيلة عملية التي تسمح بالحصول على العينة. وتخضع المعاينة إلى مقاييس محددة والتي تتمثل في عنصرين أساسيين:

أ/–التمثيلية

ب/–التعميم

*التمثيلية: العينة المستخرجة لا بد أن توجد فيها نفس مميزات والخصائص والصفات التي توجد في مجتمع البحث. ان مسألة التمثيلية لها قيمة أساسية، حيث تتوقف عليها مصداقية الاستنتاجات الموصل اليها.

*التعميم: هذا الشرط مرتبط ارتباطا وثيقا بالمقياس الأول، إذ لا يمكن ان نصل الى تعميم النتائج المحصل عليها من الجزء على الكل، إن لم يكن هذا الجزء ممثل للكل.

كيفية تحديد العينة:

علينا ان نعرف ان اختيار صنف عينة دون آخر لا يكون اعتباطيا وكذا اختيار العينة بعينها، يخضع الى أربعة شروط أساسية:

1/*اهداف الدراسة التي تحددها الإشكالية، وبالأساس الفرضيات.

2/*تحديد مجتمع الأصلي للدراسة.

3/*اختيار عينة ممثلة تمثيلا صادقا للمجتمع الأصلي للدراسة وذلك بعد جمع كل مفردات الدراسة.

---

[1] موريس أنجرس، **المرجع السابق الذكر**، ص: 301.

للحصول على عينات ممثلة هناك اجراءان، إما بواسطة العينة الاحتمالية أو بواسطة العينة غير احتمالية:

1/**–العينة الاحتمالية:** وهي أنواع

أ/–عينة عشوائية بسيطة: نستخدم هذه العينة عندما يكون المجتمع البحثي لا يحتوي على تباين بين أعضاء المجتمع أي وجود تجانس بين الشرائح. ونستعمل عندما تكون العينة صغيرة 30–40 والأعضاء الممثلة لهذه العينة لهم نفس الحظوظ في الظهور.

ب/–عينة عشوائية منتظمة (ذات المسافات): نستخدم هذه العينة عندما يكون تباين بين شرائح المجتمع (لا وجود لتجانس). يتم السحب في هذا النوع من العينة الاحتمالية على أرقام، حيث يتم سحب عشوائيا رقما معينا من مدى منتظم، إلى أن يصل إلى العدد المطلوب للعينة. إذا كان المجتمع البحثي يحتوي على 300 الفرد (أطباء) ونريد سحب منها عينة منتظمة مكونة من 30 فرد (طبيب)، نقوم بتقسيم عدد المجتمع البحثي على عدد العينة لنجد المسافة. وبهذا يصبح على حسب هذا المثال المدى الثابت أو المنتظم هو 10. نختار بعد ذلك رقما عشوائيا من 1 إلى 10، وليكن 7. نقوم بوضع علب بها أوراق صغيرة تحمل أرقاما تبدأ من 1 إلى 10 في العلبة الاولى، اذ في هذه العلبة الأولى قمنا بسحب عشوائيا رقم 7. نذهب بعد ذلك للعلبة الثانية التي تحمل الأرقام من 11 إلى 20 بما ان المسافة حددت في السابق بعملية حسابية هي 10 كالمدى الثابت أو المنتظم. ثم العلبة الثالثة التي تحمل الأرقام من 21 إلى 30 وهكذا دواليك حتى نصل الى العلبة التي تحمل رقم 291 إلى 300 حيث نضيف في كل مرة 7 إلى كل آخر عدد يحدد المدى: بمعنى: 7، 10+7، 20+7، 30+7...إلى غاية 290+7، هكذا نحصل على عينة تحتوي على 30 طبيب من بين 300 طبيب بطريقة عشوائية منتظمة.

ج/–العينة العشوائية الطبقية: في هذا الصنف من العينات الاحتمالية يتم تقسيم مجتمع البحث إلى مجموعات فرعية متجانسة على أساس خصائص معينة، تسمى طبقة، ثم نسحب عشوائيا عينة من كل طبقة. تجدر الإشارة هنا انه لا يمكن أن نأخذ في الحسبان أكثر من 5 طبقات مختلفة في عينة واحدة، أي 5 طبقات هو أكثر تحديدا.

مثال: نريد اخذ عينة من مجتمع بحثي يحتوي على عدة طبقات (الطبقة هنا ليس بتعريف اقتصادي، بل نعني بالطبقة Strate) هي مجموعات فرعية متجانسة على أساس خصائص معينة، ولتكن هنا في هذا المثال هي اقسام على حسب المهن.

المجتمع البحثي يحتوي على 300 فرد، بينما العينة التمثيلية تحتوي على 100 فرد، حيث ان هذا المجتمع البحثي المتكون من 300 فرد يضم مهن مختلفة ولتكن 3 مهن:

عينة فرعية من الفلاحين: فيها 200 فلاح.

عينة فرعية من الأطباء: فيها 50 طبيب

عينة فرعية من المهندسين: فيها 50 مهندس

نقوم أولا بحساب عدد الذي نأخذه من كل فئة أو مهنة:

1/نسبة الفلاحين:200÷300=66%

2/نسبة الأطباء: 50÷300=16%

3/نسبة المهندسين: 50÷300=16%

وبهذه الطريقة عينتنا سوف تتكون من 66% من 100أي 66 فلاح من 100 و16 طبيب يأخذون عشوائيا من بين 50 طبيب، و16 مهندس من بين 50 يأخذون عشوائيا. وبهذه الطريقة العينة تصبح تمثيلية فيها كل الطبقات الموجودة في المجتمع البحثي.

د/العينة العنقودية (متعددة المراحل): ميزة هذه العينة سحبها يمر "بإثنين أو أكثر من العمليات المتتابعة للمعاينة"[1]، أي هي نتاج لعدة مرات من السحب العشوائي المتتابعة والمحددة.

مثال: عينتنا تتمثل في مجموعة تلاميذ في ولاية معينة، لكن كيف يكون الانتقاء.

*أولا نقوم بتقسيم الولاية الى بلديات

*ثانيا كل بلدية تحتوي على مجموعة من المدارس لابد من انتقاء عشوائيا مدرسة من كل بلدية

*ثالثا كل مدرسة بها مجموعة من الأقسام

*رابعا كل قسم له صفوف

*خامسا كل صف له مجموعة من التلاميذ نسحب من كل صف عدد من التلاميذ

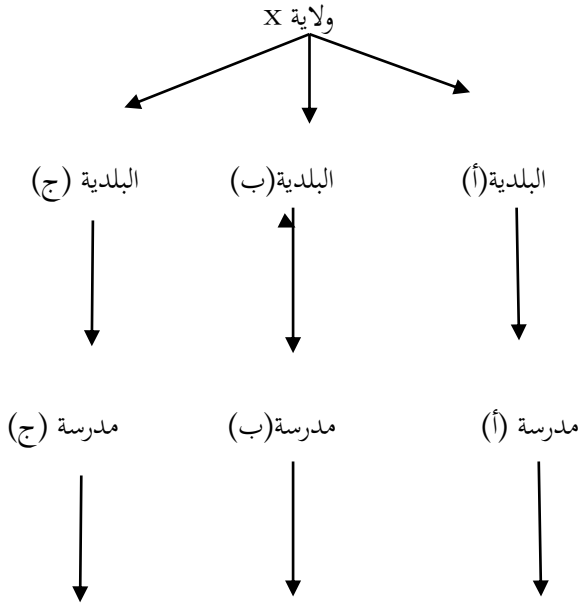

[1] تيودور كابلوف، **البحث السوسيولوجي**، (تر: نجاة عياش)، بيروت: دار الفكر الحديث، 1979، ص: 20.

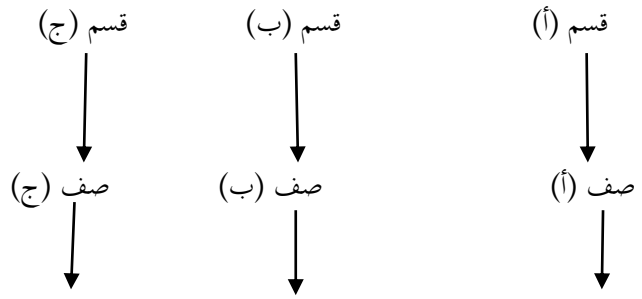

مجموعة من التلاميذ–نأخذ (3) منهم مجموعة من التلاميذ–نأخذ (3) منهم مجموعة من التلاميذ–نأخذ (3) منهم

جمع بين كل التلاميذ الذين تم انتقاءهم عشوائيا يمثلون العينة

2/العينة غير احتمالية: تحتوي هي الأخرى على مجموعة من العينات

أ/–عينة الصدفة: هي ليست اكاديمية تستخدم خاصة عند الصحفيين.

مثال: هناك خطاب سياسي تلقاه الجمهور ولمعرفة صداه في أوساط العامة يقوم صحفي بالنزول الى الشارع، وأول فرد يلتقي به يسأله عن رأيه اتجاه هذا الخطاب.

ب/–العينة القصدية: نفس المثال عن عينة الصدفة، إلا أنه بدلا من طرح الأسئلة على أول من يلتقي به في الشارع لمعرفة صدى الخطاب السياسي، يقوم المبحوث على انتقاء شريحة من المثقفين ولتكن أساتذة العلوم السياسية لمعرفة تحليل الخطاب السياسي.

كيف يمكن تحديد عدد العينة من المجتمع البحثي:

العينة تحسب على حسب المجتمع البحثي:

*من 0-500 فرد من المجتمع البحثي نـــأخذ 5%

*من 500-1000 نـــأخذ 10%

*من 1000-∞ نـــأخذ 20%

أقل عينة يمكن أخذها هي تحتوي على 30 فرد أو أكثر، لأن عندما تكون أقل من 30 لا يمكنها ان تكون تمثيلية.

ج/–العينة الحصصية: يتم اختيار هذا النوع من العينات على أساس تقسيم مجتمع الدراسة الى طبقات، طبقا للخصائص التي ترتبط بالظاهرة محل الدراسة. ثم يختار الباحث عينة من كل طبقة من هذه الطبقات بحيث تتكون من عدد من المفردات يتناسب مع حجم الطبقة في المجتمع. وتختلف هذه العينات الحصصية Quota Sampler على عينة الطبقية التي تم ذكرها في العينة الاحتمالية، حيث ان العينات الحصصية هي عينات غير احتمالية بينما الثانية هي تعين عشوائيا.

مثال عن العينات الحصصية: لدينا موضوع حول الرضا الوظيفي لدى العمال في الجامعة الجزائرية.

أولا: يجب تحديد هذه المنظمة (جامعة X).

ثانيا: بعد تحديد المنظمة أو الجامعة، يجب معرفة عدد الإجمالي للعمال الذي تحتويها هذه المنظمة والتي تعبر عن مجتمع الدراسة.

ثالثا: بعدها يجب معرفة عدد الفئات المهنية التي تحتويها المنظمة، بما ان الدراسة الغاية منها استخراج العينة حسب الفئة المهنية. لأن فرضية الدراسة تريد ان تضع في علاقة الرضا المهني والفئة المهنية.

رابعا: حساب معدل أو نسبة العمال التي وجب اخذها كعينة حصصية في كل فئة مهنية ويجب ان تكون ممثلة للمجتمع البحثي وتكون كالتالي:

عدد اجمالي لكل المنظمة هو 834 عامل مقسمة على خمسة فئات مهنية:

أساتذة التعليم العالي عددهم 150 استاذ، أستاذ محاضر أ وب 389، أستاذ مساعد أ وب 250 استاذ، الإداريين 30 اداري، الاعوان15 عون.

خامسا: نحاول البحث عن النسب المئوية لكل فئة وذلك بتطبيق القاعدة الثلاثية.

أ) بالنسبة لفئة التعليم العالي (البروفيسور):

$$\%17.98 = \frac{100\ X\ 150}{834} = س_1 \leftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 834 \\ س_1 \longleftarrow 150 \end{cases}$$

ب) بالنسبة للأساتذة المحاضرين (أ و ب):

$$\%46.64 = \frac{100\ X\ 389}{834} = س_2 \leftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 834 \\ س_2 \longleftarrow 389 \end{cases}$$

ج) بالنسبة للأساتذة المساعدين (أ و ب) :

$$\%29.97 = \frac{100\ X\ 250}{834} = س_3 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 834 \\ س_3 \longleftarrow 250 \end{cases}$$

د) بالنسبة للإداريين:

$$\%3.59 = \frac{100\ X\ 30}{834} = س_4 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 834 \\ س_4 \longleftarrow 30 \end{cases}$$

هـ) بالنسبة للأعوان:

$$\%1.79 = \frac{100\ X\ 15}{834} = س_5 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 834 \\ س_5 \longleftarrow 15 \end{cases}$$

إذن العينة تحتوي على 17.98% من أساتذة التعليم العالي و46.64% من الأساتذة المحاضرين (أ و ب)، ومن 29.97% من أساتذة المساعدين (أ و ب) و3.59% من الإداريين بينما 1.79% من أعوان الأمن.

ســـادسا: لا بد من حساب كم من الأفراد تمثل كل نسبة من كل فئة لنتوصل إلى جملة العينة الممثلة.

الحساب يكون كالتالي:

أ) بالنسبة لفئة التعليم العالي:

$$26.97 = \frac{17.98\ X\ 150}{100} = X_1 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 150 \\ \%17.98 \longleftarrow X_1 \end{cases}$$

ب) بالنسبة للأساتذة المحاضرين (أ و ب) :

$$181.42 = \frac{46.64\ X\ 389}{100} = X_2 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 389 \\ \%46.64 \longleftarrow X_2 \end{cases}$$

ج) بالنسبة للأساتذة المساعدين (أ و ب) :

$$74.92 = \frac{29.97\ X\ 250}{100} = X_3 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 250 \\ \%29.97 \longleftarrow X_3 \end{cases}$$

د) بالنسبة للإداريين:

$$1.07 = \frac{3.59\ X\ 30}{100} = X_4 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 30 \\ \%3.59 \longleftarrow X_4 \end{cases}$$

هـ) بالنسبة للأعوان:

$$0.26 = \frac{1.79\ X\ 15}{100} = X_5 \longleftarrow \begin{cases} \%100 \longleftarrow 15 \\ \%1.79 \longleftarrow X_5 \end{cases}$$

طبقا لهذا المثال فالعينة تصبح تحتوي على:

* **27 أستاذ التعليم العالي**
* **181 أستاذ محاضر (أ وب)**
* **75 أستاذ مساعد (أ و ب)**
* **1 إداري**
* **1 عون**

وبالتالي فالعينة الحصصية الممثلة في هذا المثال هي 285 فرد.

د/–عينة الكرة الثلجية: وتسمى أيضا بالعينة المتضاعفة، كما يوحي العنوان فهي عينة تراكمية، تستخدم في حالة إذا ما بدأ الباحث بمجموعة صغيرة من الأفراد المعروفين ويوسع العينة عن طريق مطالبة هؤلاء المشاركين الأوليين بتحديد الآخرين الذين يجب أن يشاركوا في دراسة. وتستعمل هذه العينة في البحوث التي يكون الوصول الى وحدات الدراسة فيه صعوبة كبيرة. بمعنى انه يلجأ الى هذا الصنف عندما لا تكون لدى الباحث معرفة كافية بالوسط الذي يريد دراسته.

أساس هذه العينة نبدأ باختيار شخص يستوفي المواصفات الموضوعة للاختبار ضمن العينة ثم نطلب منه ان يقترح آخرين بنفس المواصفات. على الرغم من أن هذه الطريقة من طرق اختيار العينة لا تمثل المجتمع تمثيلا حقيقيا لكنها مفيدة في بعض الأحيان عندما يصعب الوصول الى افراد مجتمع الدراسة.

مثال: دراسة موضوع الإدمان وأثره على المجتمع الجزائري.

أولا: قد يتسنى الالتحاق بإحدى السجون وزيارة أحد السجناء الموقفين بسبب الإدمان، أو الذهاب الى احدى المصحات العلاجية.

ثانيا: محاولة التعرف على أحد هؤلاء المدمنين.

ثالثا: تكوين علاقة مع المدمن الذي سوف يقودنا الى مجموعة من زملاءه المدمنين.

3*المقابلة

المقابلة هي عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من اجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث.[1] لذا تعتبر المقابلة استبانة شفوية، الا ان الاستبانة قد تستغرق وقت أطول من المقابلة في صياغتها وكتابتها وتوزيعها وجمعها بعد ملئها من طرف افراد العينة.

ومن خلال هذا يتبين ان المقابلة بشكل أساسي هو اتصال بشكل مباشر مع المبحوث بغرض الحصول على المعلومات التي يريد الباحث الوصول اليها، من اشخاص موضوع المقابلة، والتعرف على ملامح ومشاعر وتصرفات وسلوكات الأشخاص، موضوع البحث في مواقف محددة.[2] وتجدر الإشارة الى ان معلومة واحدة المقدمة عن طريق المقابلة يمكن ان يكون لها وزن يعادل معلومة مكررة مرات عديدة في الاستمارة.[3]ونستعين بالمقابلة عندما تكون العينة جد صغيرة نقوم بتقنية المقابلة.

لابد على الباحث قبل اجراء المقابلة ان يقوم بتحضير مخطط المقابلة أو ما يسمى أيضا بدليل المقابلة بمعنى جملة من الأسئلة تخص الظاهرة محل الدراسة. وتتميز هذه الأسئلة بطابعها غير التوجيهي أي تترك للمبحوث حرية في الإجابة، وكذا تكون الأسئلة بلغة مفهومة ومناسبة وألا تحمل عبارات غير مفهومة. وقبل عرض الدليل او طرح الأسئلة على المبحوث لابد على الباحث ان يقدم نفسه ويعرف بصورة وجيزة هدف الدراسة وينبه المبحوث أن اهمية المعلومات التي سيقدمها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي. ولابد ان يقوم الباحث بإضفاء طابع حركي نشيط على الحوار مع المبحوث. لابد ان لا يكون الدليل مطول لكي لا تخلق الملل لدى المبحوث. لابد من احترام رأي المبحوث. وكذا لابد من التدرج في طرح الأسئلة بدءا من الأسئلة العامة والسهلة وغير الحساسة، واضفاء جو من المودة عند طرح هذه لأسئلة. ولابد أن يظهر الباحث اهتمامه والمتابعة للمبحوث، وعندما يتهرب المبحوث في الإجابة على احدى الأسئلة على الباحث إعادة طرح السؤال بصياغة أخرى لكن بعد فاصل قد يكون هذا الفاصل سؤال آخر ليس له علاقة اطلاقا بالسؤال الأول (الذي تهرب المبحوث على الإجابة عليه) أو قد يكون الفاصل دعابة من طرف الباحث بغية تلطيف الجو، لإضفاء نوع من الثقة وطمأنينة للإجابة بكل أريحية.

بعدما عرفنا في السابق ما هي محددات العينة لمعرفة عددها، فسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي المحددات التي تبين عدد المبحوثين من جراء المقابلة الذي يجب ان يتوفر في البحث؟

ان تقنية المقابلة نلجأ لها للبحث عن المعلومة ذات قيمة في طابعها الأصيل (لأن طبيعة المعلومة وثقلها من المبررات القوية التي تجعلنا نلجأ الى المقابلة)، وليس في طابعها التكراري التي تعتبر من خاصية الاستبانة، فالمقابلات الأولى التي تجرى في البحث مع المبحوثين تكون معلوماتهم التي يدلون بها تعتبر ذات قيمة وأصيلة الإجابة بمجرد أن تتكرر المعلومة عند المبحوثين ولا نحصل على إضافات ومعلومات جديدة فلابد ان نوقف المقابلة، بعد أن نكون قد بحثنا على حد أقصى من التنوع. وبعدما نصل الى "نقطة التشبع".

---

[1] Madeleine GRAWITZ, **méthodes des sciences sociales**. Paris : Dalloz, 1990, p : 742.

[2] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، جامعة حماة: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2017، ص: 94.

[3] سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012، ص: 175.

ان تقنية المقابلة مثلها مثل تقنية الاستبانة تخضع لتفريغ البيانات للوصول الى ترجمة كمية لكل المقابلات، ولتفسير الظاهرة واثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات.

رغم كل هذه المزايا التي نجدها في تقنية المقابلة، إلا انها لا تخلو من الصعوبات ومن بينها:

*صعوبة وصول الباحث الى بعض الافراد ومقابلتهم، خاصة إذا كانت هذه الشخصيات ذات مراكز عالية في الدولة.

*صعوبة تسجيل الإجابات خاصة إذا كان الباحث غير مزود بأدوات التسجيل.

*قد يتحيز الباحث من حيث لا يدري بشكل يؤدي الى تحريف الإجابة.

*وقت الباحث لإنهاء المقابلات محدد بالمواعيد التي تعطى من طرف المبحوث، خاصة إذا كان هذا المبحوث يشغل مسؤولية فهو غير متفرغ، فعلى الباحث إلا الترقب متى يستطيع المبحوث استقباله. فهذا يعتبر هدر الوقت بالنسبة للباحث.

4* الاستبانة

الاستبانة يقوم بإعدادها الباحث، فالاستبانة هي تقنية لجمع المعطيات، لها شروط محددة لابد أن يتبعها الباحث سواء كانت من ناحية الشكل او من ناحية المحتوى. فهي تتكون من جزئي: أسئلة حول الظاهرة محل الدراسة، واسئلة تتناول المحددات الاجتماعية. وتستعمل الاستبانة خصيصا لقياس ظاهرة معينة. وهي وثيقة تضم جملة من الأسئلة، مرتبة بأسلوب منطقي مناسب، يجري توزيعها على اشخاص معينين وهم افراد العينة لتعبئتها. يلجأ الباحث الى تقنية الاستبانة عندما يكون منطق البحث يستدعي ذلك سيما أهداف الدراسة الذي يوجه نحو اتخاذ هذه التقنية.

ويتم اعداد أسئلة الاستبانة وفقا للمؤشرات المتولدة من التحليل المفهومي. بمعنى آخر يجب ان تكون أسئلة الاستبانة في شكل مؤشرات ملموسة استخرجها الباحث من بناء مفاهيم أو متغيرات الفرضيات، فهي ترجمة للمؤشرات التي تم بناؤها مع مفاهيم او متغيرات الفرضية. "بصفة أخرى يؤدي كل مؤشر الى طرح سؤال او أكثر كما يكون كل جزء من وثيقة الاستمارة مطابقا لمفهوم او متغير الموجود في الفرضية".[1]

رغم ان أسئلة الاستبانة مستوحيات من المفاهيم المطروحة إلا ان الباحث لا يجب ان يتوجه الى المبحوث بتلك المفاهيم النظرية الموجودة في البحث لان المبحوث قد لا يتجاوب مع السؤال المطروح لأن قد لا يفهم المصطلح المعروض.

وتضم وثيقة الاستبانة على غرار الأسئلة المطروحة، عناصر أخرى وهي تحديد هوية الباحثين أو الهيئة المشرفة، وموضوع البحث، ولابد من ضمان عدم الكشف عن هوية الأشخاص المبحوثين.

أ*أنواع الاستبانة:

هنالك ثلاث أنواع من الاستبانة:

ومن أنواع الاستبانة نجد تلك التي تحتوي على أسئلة تحدد إجابة المبحوث مسبقا، إذ يتحدد الجواب باختيار واحد من اثنين، فهامش الإجابة يكون عموما بنعم او لا. وهذا ما يعرف **بالاستبانة المغلقة**. ويستعمل هذا النوع حتى يستطيع الباحث من ضبط المادة المعلوماتية المحصل عليها من المبحوثين. ضف الى ذلك فالسؤال المغلق يضمن جيدا إمكانية المقارنة عن طريق قياس الإجابات.

بينما النوع الثاني من الاستبانة تسمى **بالاستبانة المفتوحة** وهي تحمل أسئلة تترك مجال وحرية للمبحوث للإجابة وليست مقيدة مثل الأسئلة المغلقة، فالإجابة في هذا النوع غير محددة مسبقا، إلا أن في هذا النوع من الاستبانة لا يمكن تصميم عدد كبير من الأسئلة المفتوحة لأن ذلك قد يطرح بعض المشاكل على مستوى تفريغ الإجابات.

---

[1] موريس انجرس، **مرجع السابق الذكر**، ص: 244.

أما النوع الأخير فهي **الاستبانة بسؤال اختياري** والتي تتميز بتوسيع مجال اختيار الإجابة من طرف الباحث الى أكثر من احتمال واحد عندما يعرض الباحث مجموعة من الاختيارات وعلى المبحوث ان يختار احداها. أو قد يقوم الباحث بعرض مجموعة من الأجوبة وعلى المبحوث ان يقوم بترتيبها وترقيمها من 1 إلى ن.

ويمكن وضع استبيان ودمج فيها الأنواع الثلاثة. الا ان كلما كانت العينة كبيرة كلما استحسن استخدام الأسئلة المغلقة أكثر من الأنواع المتبقية، وهذا لتسهيل عملية التفريغ.

VI/توثيق البحث العلمي

كيفية اعداد تقنيات البحث العلمي، أنواعها وما هو الاختلاف الموجود بينهما. وما ضرورته في البحث العلمي.

لقد تتعدد طرق كتابة مراجع البحث العلمي والتي تعود في غالبها إلى مدارس أجنبية والتي قامت بوضع قواعد منهجية خاصة بها سواء في الهوامش أو قائمة المراجع، وهذا الجانب الشكلي هو أول ما يلاحظه الأساتذة في البحوث، وهو دليل على وعي ومهارة الباحث ودليل مؤكد على أمانته العلمية. وتقنيات التوثيق العلمي هي عبارة عن عملية الاقتباس والاحالة وكيفية كتابة كل المراجع المستعملة في البحث. اذ لا يوجد بحث علمي دون اسناد إلى المعارف السابقة كسند علمي. فالبحث لابد أن يكون موثقا حسب الأسلوب المحدد في الجامعة. **لا بُدّ للباحث بالالتزام طريقة مُحددة عند كتابة بحثه من بدايته إلى نهايته، وعدم التنقل من طريقة لأُخرى أو من مدرسة لأخرى في التوثيق ضمن البحث الواحد،** لعلمكم فقط طرق التوثيق أو أنظمة التوثيق متعددة، في السابق كانت تنقسم إلى خمسة طرق معترف بها عالميا، ويُعمَل بها في جميع التخصصات العلمية، نجد:

1-/نظام الكلاسيكي وهو من أسهل وأبسط الطرق

2-/ **نظام جمعية عُلماء النفس الأمريكية (APA)American psychological association system** ::

وهي الأكثر استعمالا في العلوم الاجتماعية نظرا لسهولتها.

3-/ **نظام التوثيق وفقا لجمعيّة اللغات الحديثة(Modern Language Assoc Association) :MLA** :

وهي أيضا مستعملة بكثرة سواءً في الآداب والعلوم الإنسانية.

4-/ **نظام دليل شيكاغو The chicogo Manuel of style** : MC

5-/ **نظام هارفارد(Using the Harvard SystemHarvard)**

6-/ **نظام توثيق بأسلوب النظام Vancouver**

وهناك من يضيف نظام سابع للتوثيق والذي يتمثل في نظام **CBE**الخاص البيولوجية.

- **إلا أن الآن نجد أكثر من ذلك مثلا نظام iso وغيرها من أنظمة التوثيق وهذه الأنظمة إما تقوم بالإشارة الى المراجع المستعملة في متن البحث وهذا ما يؤثر سلبا على الجانب الشكلي أو تقوم باستخدام تقنية التهميش في الحواشي.**

ما يمكن التصريح به هو أن جميع الطرق والمدارس تجمعها قواعد عامة واحدة ولا يوجد فرق كبير جدا بينها.

وفي الحقيقة مهما تعددت المدارس فإن القارئ والباحث على وجه التحديد لا تهمه طرق اختلاف توثيق البحوث بقدر ما يهمه:

- وضوح الطريقة وسهولتها.

- الالتزام في استعمالها من خلال البحث من بدايته حتى نهايته.
- شمولية المعلومات التي تقدمها الطريقة عن المصدر المستخدم أو المقتبس منه.[1]

- وتجدر الإشارة ان حاليا أصبح الحاسب الآلي هو عماد العمل في جميع المجالات، وجميعها تتطلب مهارة وإلمامًا بطبيعة عمل الحواسب، وتوثيق المراجع في البحث، لذا نجد أنه يمكن توثيق المعلومات بطريقة آلية وذلك بتتبع خطوات الموجودة في Word من REFERENCES وStyle وGérer les sources وBibliographie. وهذا بعد اختيار مدرسة معينة وتطبيقها لكل البحث. إذ أن الآن عدد الأنظمة الخاصة بالتوثيق قد فاق ما تم عرضه في الورقة السابقة الخاصة بعدد مدارس العالمية للتوثيق، إذ نجد حاليا على وجه التحديد مثلا نظام iso، sist02، IEEE، GOST، وغيرها من أنظمة التوثيق وهذه الأنظمة إما تقوم بالإشارة الى المراجع المستعملة في متن البحث وهذا ما يؤثر سلبا على الجانب الشكلي، أو تقوم باستخدام تقنية التهميش في الحواشي. فهذه الطرق الجديدة نجدها سهلة التطبيق حاليا لأنها مدونة ضمن Microsoft office اذ ان في Word في لوحة استعلاماتها وفي عنصر Références نجد ضمن مجموعتها الثالثة عنصر آخر اسمه style وعند النقر في هذا الرمز يعطينا مجموعة من الاحتمالات ولابد من اختيار اقتراح من الاقتراحات وتطبيقه على البحث من اول ورقة بحثية الى غاية اخر ورقة. والصورة التالية تبين بوضوح كل المراحل المدونة سالفا.

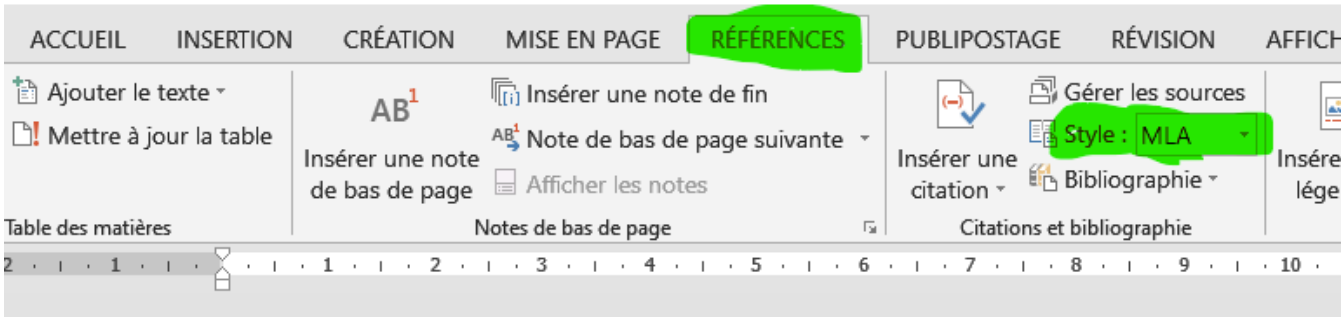

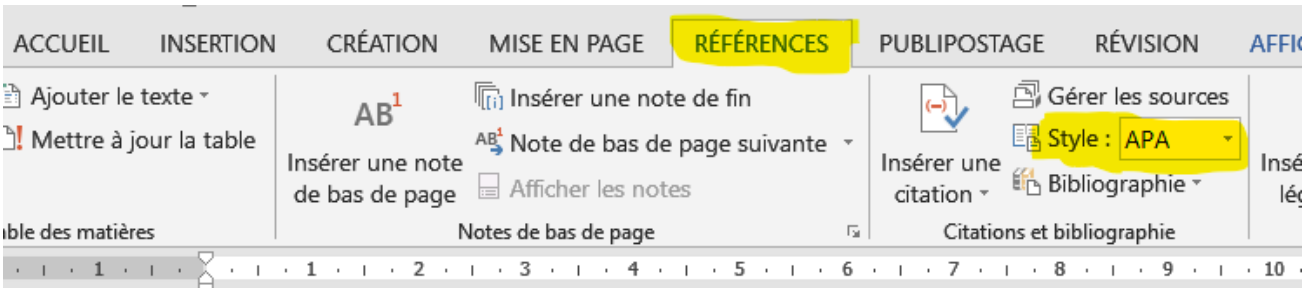

[1] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه وإجراءاته**، عمان: بيت الأفكار الدولية، (د.س.ن)، ص: 292.

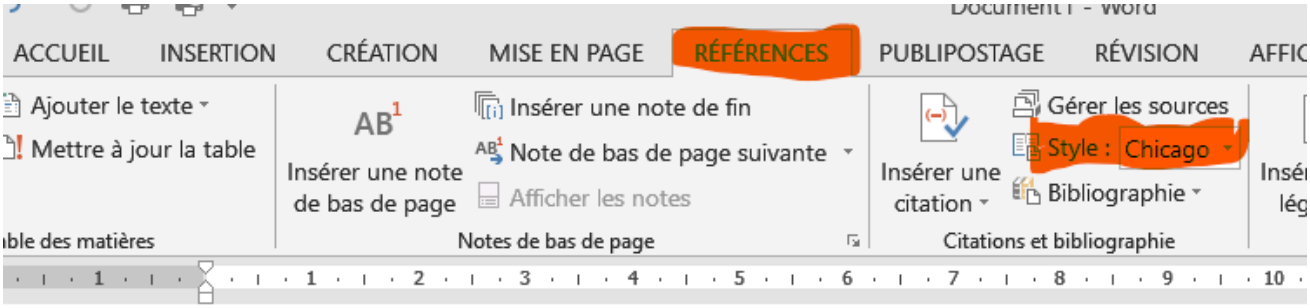

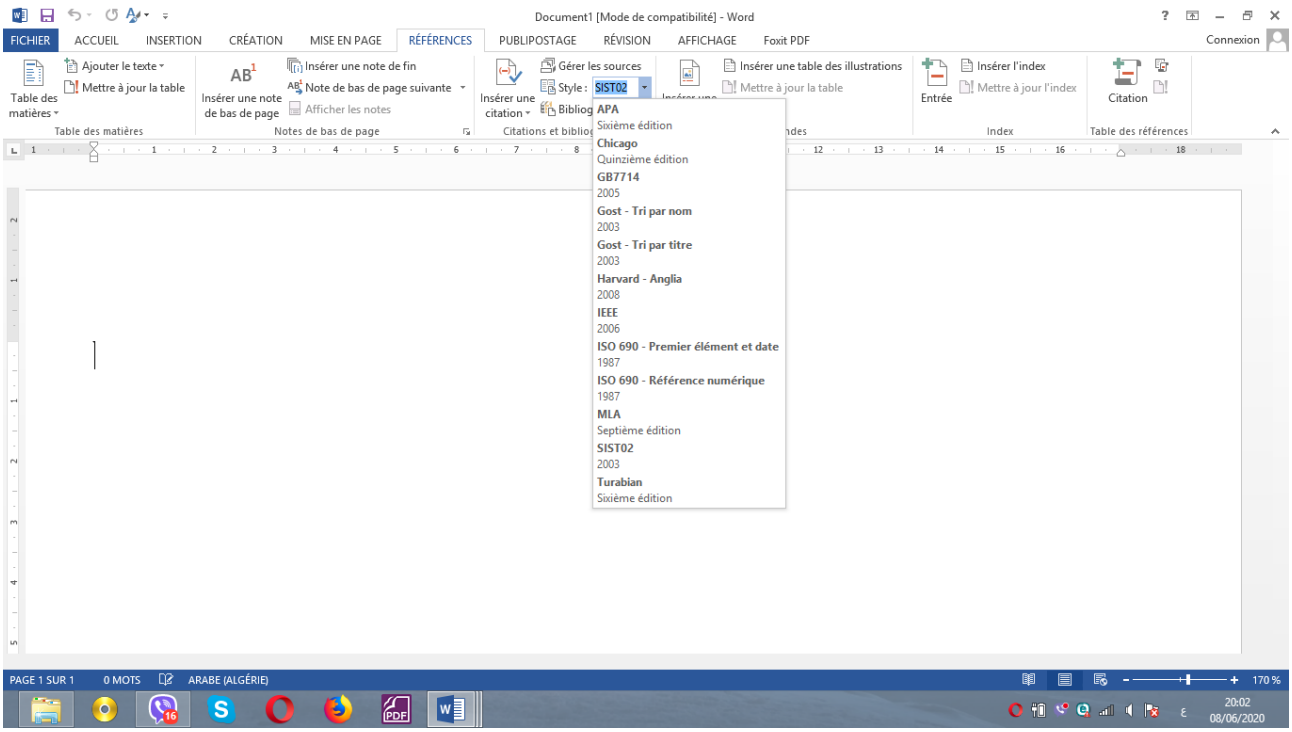

الإشارة إلى الهوامش Foot notes تستعمل الهوامش في الحالات الآتية:

-عندما تؤخذ فكرة أو عبارة من مرجع يذكر اسم المرجع الذي أخذت منه تلك العبارة.

-إذا كانت هناك فكرة يراد شرحها ولكن وضعها في متن البحث يعترض سير الأفكار المتسلسلة، فيفضل في هاته الحالة أن توضع في الهامش وأن تشرح مع وضع علامة نجمة (*) Astérisque في المكان الذي تعود إليه.

-عندما يريد الباحث أن يشير إلى مراجع أخرى تعالج الفكرة نفسها أو في حالة وجود تنبيه أو توجيه فتوضع نجمة في المكان الذي يتطلب توجيه أو تنبيه.[1]

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، الأردن: مؤسسة الوراق، 2000، ص 107.

-عندما نقوم بعملية الاقتباس.

قبل التطرق لحيثيات التوثيق حسب أهم هذه المدارس لابد أولا من الإشارة أنه رغم اختلاف المدارس في عملية الإحالة (Renvoi) وكيفية كتابة قائمة المراجع المستعملة إلا انها تتفق في كيفية الاقتباس (citation) وانواعه.

الاقتباس نوعان: اقتباس مباشر وهو يدعى بالاقتباس الحرفي والنوع الثاني يتمثل في الاقتباس غير المباشر.

ونعني **بالاقتباس المباشر أو الحرفي:** هو نقل أفكار الأخرين حرفيا مع التوثيق، أي اننا نأخذ فقرة كما هي دون تغيير لا في الأسلوب ولا في محتوى الفقرة. بعبارة أخرى عندما يقوم الباحث بالاستدلال بمقولة لمفكر معين من مرجع معين ويكتبها كما هي حرفيا دون تغيير، أو اخذ فقرة من مصدر أو مرجع معين بأسلوب الكاتب حرفيا، فهنا لابد من وضع هذه الفقرة المقتبسة بين مزدوجتين "..." واتباعها برقم، وذلك الرقم هو الذي يبين الإحالة في الهامش، بمعنى نجد في الهامش الرقم نفسه الموجود في آخر الفقرة المقتبسة بعد علامة التنصيص يتبع بالبيانات المرجع، (وهنا يكمن الاختلاف في كيفية كتابة هذه البيانات التي سوف نتطرق لها عند عرضنا لكيفية التوثيق عند أهم مدارس التوثيق). إلا ان للاقتباس المباشر شروط، والذي يتمثل عندما يكون الاقتباس يحتوي على 3 أسطر وعندما يكون الاقتباس يتعدى ذلك. اما بخصوص الشرط الأول فالباحث يكتب الفقرة المقتبسة الموجودة داخل المرجع او المصدر المستعمل كماهي بنفس النط وبنفس الخط الذي باشر كتابة البحث. بينما عندما نريد اقتباس فقرة تتعدى 3 أسطر هنا البحث لابد من كتابة هذه الفقرة في وسط البحث بنط أصغر من محتوى الرسالة وبخط غليظ.

مثال:

***في الحالة الأولى :**

"الحزب السياسي لا ينشأ عن طريق مصالح عفوية، ولا يمكن أن ينشأ دون أهمية وطنية. فالحزب هو مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة المواطنة، ولهم إطار فكري معين أو إيديولوجي، وتجمعهم المصالح والغايات والرؤى المشتركة، مما يتطلب تنظيما فيما بينهم، وبرمجة لأفكارهم، والدفاع عنها وفق منهج ديمقراطي، وقانوني سليم، فيسعون لكسب التأييد الجماهيري والمشاركة في الحياة السياسية بهدف الوصول إلى السلطة."[1]

[1] ليندة لطاد، **مدخل إلى العلوم السياسية**، الجزائر: شركة الأصالة للنشر، 2019، ص: 99.

***في الحالة الثانية:**

دائرة المعارف البريطانية تعرف المنهجية بأنها: "مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينص عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وهذا يؤكد وحدة المنهج العلمي باعتباره طريقة تفكير يعتمد عليها في تحصيل المعرفة وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث العلمي، وبتعبير آخر فالمنهجية أو علم المناهج فهي مجموعة الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهرة ما، كما أنها مجموعة المناهج والاقترابات والمفاهيم والأدوات التي تتضافر فيما بينها، حيث تقدم للباحث أو الطالب أو المحلل دليلا إرشاديا يتبعه لإدراك الظواهر المختلفة والتعامل معها وسبر أغوارها"[1].

[1] ليندة لطاد... وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص: 226.

بينما **الاقتباس غير المباشر** فهو نقل أفكار الآخرين بتصرف مع توثيق المعلومة لصاحبها، ونعني بكلمة "بتصرف" أي أن الباحث يعدل في صياغة وأسلوب النص المراد اقتباسه. وهذا النوع من الاقتباس يبين شخصية الباحث ويبرز أسلوبه وقدرته على التلخيص وايصال الفكرة.

إلا أن هذه الفقرة المقتبسة والتي عولجت بتصرف من طرف الباحث ولخصت بأسلوبه الخاص تحمل فكرة تعود في الأصل للكاتب أو للمرجع المستعمل، فلذا لابد من توثيقها.

مثال:

وهذا عكس ما نجده في الدول الديمقراطية التي تعد من المجتمعات المتحركة والنخبة فيها تمثيلية تتميز بالانفتاح. فالنخبة تتجدد بانضمام فئات إليها، فهي تقبل بانضمام عناصر أخرى إليها حتى لو كانت من أصول اجتماعية مختلفة. وتغيير النخبة بهذه الطريقة لا يؤثر في المجتمع.[1]

وتشترك بين المجتمعات المتحركة والثابتة فيما يخص النخب في أن هذه القلة بعد أن تكون مسيطرة ومتماسكة وقوية، يدب الضعف فيها ويشتد النزاع والتنافس بين عناصرها، ثم لا تلبث أن تتخلى عن سلطتها لنخبة أخرى، تعيد سيطرتها على المجتمع[2].

---

[1] بوتومور، **النخبة والمجتمع**، (تر: جورج جحا)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1972، ص: 49.
[2] وليد بيطار، **المرجع السابق الذكر**، ص: 854.

الاقتباس غير المباشر لا ينطبق عليها شرط الموجود في الاقتباس الحرفي او المباشر، بمعنى:

* التنصيص غير وارد في الاقتباس غير المباشر. أي عملية وضع هذه الفكرة المقتبسة بين مزدوجتين "..." غير واردة.

*اتباع هذه الفكرة بعد إتمام عملية التعبير عنها برقم واجب وشرط، لأن الفكرة لا تعود للباحث بل تعود للمؤلف او صاحب الفكرة. وذلك الرقم الموضوع في نهاية الفكرة هو الذي يبين الإحالة في الهامش، بمعنى نجد في الهامش الرقم نفسه الموجود في آخر الفكرة المقتبسة دون علامة التنصيص ويتبع بالبيانات المرجع.

*غير محددة بعدد الاسطر (بمعنى قد يكون صاحب الفكرة عبر عن فكرته في عدد من الصفحات ولتكن صفحتان، لكن الباحث لخصها في فقرة تحتوي على 10 أسطر أو أقل، أو العكس الفكرة المقتبسة كانت في حدود 3 أسطر فعندما عبر عنها الباحث بأسلوبه تعدت ذلك.

*عملية الترقيم سواء كانت بالنسبة للاقتباس المباشر او للاقتباس غير المباشر هناك طريقتين: طريقة متتبعة أي ان الاقتباس يرقم من الورقة الأولى من البحث الى آخر ورقة في البحث بتتابع. وهناك طريقة ثانية وهي الأحسن والاسهل، كل ورقة في البحث تهميشها يبدأ من رقم 1 الى غاية نهاية التهميش في الورقة البحثية. وبمجرد تغيير الورقة في البحث التهميش يبدأ برقم 1 ودواليك.

ملاحظة: في الحواشي لا نجد الا الترقيم والتهميش بل نجد أيضا ما يسمى ب Asterisk أي النجمة، وهي تفيد الشرح أو إضافة بعض المعلومات التي ان ذكرت في المتن قد توحي للقارء ان الباحث خرج من الموضوع لذا فهي تضاف في الحواشي. وان لدينا في نفس صفحة التحرير مصطلحين لشرح فالمصطلح الأول يتبع بنجمة والشرح أو الايضاح يكون في الهامش، بينما المصطلح الثاني يتبع بنجمتين للتفريق بين الشرح الأول والثاني ويتبع بنفس النجمتين في الهامش. وان وجد مصطلح آخر فهو يتبه بثلاثة نجوم، لكن بمجرد تغيير ورقة التحرير يبدأ بنجمة واحدة مثله مثل الترقيم.

مثال:

بينما المقاربة الثالثة تكمن في المقاربة بالكفاءات*. فهي تقوم على منطق التكوين. ولكل مقاربة أسسها النظرية وطرق تنفيذها فالعيب ليس في الإصلاحات بل في عدم الاستقرار على نموذج محدد، وكذا النتائج الغير مرضية المتوخاة من خلال تطبيق هذه المقاربات. فمع عمليات الإصلاح التربوي الجديدة دخلت بيداغوجية المقاربة بالكفاءات التي تعتبر جديدة بالنسبة لنا إلا أنها قديمة كأسلوب تعليمي.**

---

*هناك خلط بين مصطلحين "الكفاءة والكفاية" يضن البعض انهما مترادفان إلا أنهما مختلفان في الجوهر: فمصطلح الكفاية أبلغ وأوسع وأشمل من الكفاءة في مجال العملية التعليمية، لأن الكفاية نبلغ فيها الجانب الكمي والكيفي معا في مجال التعليم، في حين الكفاءة نبلغ فيه إلا الجانب الكمي فقط. فالمغرب وتونس والأردن وحتى البحرين مثلا تستعمل مصطلح الكفاية، إلا أن في الجزائر فهناك سوء اختيار المصطلح.

**ظهر هذا الأسلوب التعليمي في أوربا خلال القرن الخامس عشر وطبقتها الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير تكوين جيوشها ثم انتقل بصفة فعلية إلى مؤسساتها التعليمية بدءا من سنة 1960 الى غاية 1980، وبعدها طبقت في العديد من الدول من بينها بلجيكا عام 1993 ثم تونس عام1999، المغرب الأردن البحرين، كندا، استراليا، الدنمارك، فرنسا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، الجزائر. لتنبيه فقط عندما نقول إن هذه المقاربة اعتمدت من قبل مجموعة من الدول إلا أن المقاربة تنطوي ثلاث مدارس مختلفة المناظير المدرسة الأنجلوسكسونية، المدرسة الفرنكوفونية والمدرسة السوسيوبنائية. والجزائر سلكت منهج المدرسة الإنجلوسكسونية.

*بينما علامة نجمة (*) Astérisque توضع عندما نريد شرح عبارة أو مصطلح أو توضيح فكرة ولكن وضعها في متن البحث يعترض سير الأفكار المتسلسلة، فيفضل في هاته الحالة أن توضع في الهامش وأن تشرح مع وضع في المكان الذي تعود إليه.

مثال:

والأنموذج* المقترح من قبل عالم السياسة الأمريكي دايفيد استون David Easton لتبسيط الحياة السياسية ولتقريب المفهومين النظام السياسي والمنتظم السياسي يقول إن الحياة السياسية ماهي إلا مجموعة تفاعلات تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى.

---

* النموذج جاء على مراحل، ففي 1953 نشر اللبنات الأولى لمفهوم المنتظم السياسي في كتابه The political System ثم طور فكرته وبرز ذلك في مقاله العلمي المنشور في مجلة World Politics في 1965، ثم بلور فكرته لتصبح أكثر وضوحا في كتابه A system Analysis of Political Life في 1965.

ملاحظة: يكون عدد النجوم بحسب المصطلحات والتوضيحات التي نريد ادلائها في الهامش. بمعنى إذا كانت في ورقة تحرير البحث مصطلحين نريد شرحهما فإن المصطلح الأول يأخذ نجمة والمصطلح الثاني نجمتين وبمجرد تغيير الورقة نبدأ بنجمة واحدة، ودواليك.

أ/طريقة التوثيق العلمي حسب المدرسة الكلاسيكية

سنحاول تبسيط طرق التوثيق العلمي بحسب المدارس الأكثر تداولا وذلك بوضع جداول لاختصار العملية ولكي يكون الالمام أكثر وقدرة الاستيعاب أكبر.

تقنيات توثيق المعلومات في الهوامش والمراجع[1]

حسب المدرسة الكلاسيكية: وهي من أسهل الطرق بسبب بساطتها

توثيق المعلومات	في الهوامش	في قائمة المراجع
الكتب	الاسم، اللقب وآخرون[2]، **العنوان**،[3] (ترجمة اسم ولقب)، رقم الجزء، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر، الصفحة.[4]	لقب، الاسم وآخرون. **العنوان**. (ترجمة لقب واسم). رقم الجزء، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر.[5]
القواميس والموسوعات	الاسم، اللقب أو اسم المؤسسة، **العنوان**، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر، الصفحة.	اللقب، الاسم أو اسم المؤسسة. **العنوان أو الموضوع**. رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر.
المجلات والدوريات	الاسم، اللقب، "عنوان المقال"، **اسم المجلة أو الدورية**، رقم المجلد، العدد، بلد النشر: دار النشر، التاريخ، الصفحة.	*اللقب، الاسم. "عنوان المقال". **اسم المجلة أو الدورية**. رقم المجلد، العدد، التاريخ، الصفحات التي احتوت المقال

[1] ترتيب المراجع مثلما هي مرتبة في الجدول، مع فصل المراجع باللغة العربية عن المراجع باللغة الأجنبية. والترتيب يكون على حسب لقب المؤلف ترتيبا أبجديا بالنسبة للغة العربية. بينما المراجع باللغة الأجنبية يكون الترتيب على حسب لقب المؤلف ترتيبا ألفبائيا (alphabétique).

[2] ترتيب المعلومات في التهميش والمراجع ذاته باللغة الأجنبية، مع كتابة الأحرف الأولى لاسم المؤلف، الكتاب، دار النشر، البلد (majuscule بينما اللقب كله يكتب majuscule).

[3] يمكن تسطير العناوين أو كتابتها بالخط المركز، المهم هو اتباع نفس الطريقة في البحث من أوله الى آخره.

[4] إذا كان الاقتباس من صفحتين أو أكثر يشار إليها مثلا: ص ص: 17-18 أو باللغة الأجنبية ب 28-17 : pp بالأحرف الصغيرة.

[5] إذا لم يحتوي الكتاب على كل هذه المعلومات فهي لا تذكر طبعا (مثلا الجزء، الطبعة-مؤلف واحد فقط). لكن إذا كان الكتاب لا يحتوي على بلد النشر نكتب بدله (د.م.ن)، إذا كان لا يحتوي على دار النشر نكتب بدله (د.د.ن)، اذا كان لا يحتوي سنة النشر نكتب بدله (د.س.ن).

		*أو **إسم المجلة أو الدورية**. رقم المجلد، العدد، مكان النشر: دار النشر، التاريخ.
الجرائد	الاسم واللقب، "عنوان المقال"، **اسم الجريدة**، العدد، التاريخ، الصفحة.	*اللقب، الاسم. "عنوان المقال". **اسم الجريدة**. العدد، التاريخ. *أو اسم الجريدة، العدد، التاريخ.
الوثائق الرسمية	*اسم الدولة، اسم السلطة أو الجهة التي أصدرت القانون، نوع القانون مرسوم أو أمر أو قرار، رقم القانون، المتضمن أو المتعلق...، السنة، **الجريدة الرسمية**، رقم العدد، تاريخ الصدور، الصفحة. *أو الدولة، الهيئة الرسمية، عنوان الوثيقة، التاريخ، الصفحة.	الدولة، الهيئة الرسمية، عنوان الوثيقة، التاريخ
الأعمال الغير منشورة **1. المذكرات والأطروحات**	الاسم، اللقب، "عنوان الأطروحة"، **الدرجة العلمية**، والاختصاص، الجامعة التي نوقشت بها، البلد، السنة، الصفحة.	اللقب، الاسم. "عنوان الأطروحة". **الدرجة العلمية**، والاختصاص، الجامعة التي نوقشت بها، البلد، السنة.
2. محاضرات غير مطبوعة	اسم ولقب المحاضر، "عنوان المحاضرة"، **محاضر** مقدمة لطلبة السنة ...، جامعة، التاريخ الذي ألقيت فيه وساعة الالقاء.	لقب واسم المحاضر. "عنوان المحاضرة". **محاضر** مقدمة لطلبة السنة...، التاريخ الذي ألقيت فيه وساعة الالقاء.
3. ندوات وملتقيات	اسم ولقب المحاضر، "عنوان المداخلة "، **ندوة أو ملتقى** حول عنوان المتلقي أو الندوة، مكان اللقاء المتلقي أو الندوة، تاريخ إلقاءها.	لقب واسم المحاضر. " عنوان المداخلة ". **ندوة أو ملتقى** حول عنوان المتلقي أو الندوة، مكان اللقاء المتلقي أو الندوة، تاريخ إلقاءها.
4. مقابلات ولقاءات	**مقابلة أو لقاء**، مع الأستاذ الاسم اللقب، منصبه، تاريخ اجراء المقابلة	**مقابلة أو لقاء**. مع الأستاذ اللقب الاسم.
5. قنوات تلفزيونية أو إذاعية	اسم ولقب، "اسم الحصة"، **حصة تلفزيونية** أو **حصة إذاعية**، اسم القناة، اليوم، الساعة.	لقب واسم. "اسم الحصة". **حصة تلفزيونية** أو **حصة إذاعية**. اسم القناة، اليوم، الساعة.
. وسائط إلكترونية مجلة الكترونية	اسم ولقب المؤلف، "العنوان"، اسم المجلة، العدد، مكان النشر: دار النشر، الصفحة، **الموقع الالكتروني adresse URL**، (تاريخ الاطلاع عليه)، (ساعة الاطلاع).	*اللقب واسم المؤلف. "العنوان". اسم المجلة. العدد، مكان النشر: دار النشر، الصفحة، **الموقع الالكتروني adresse URL**. *أو **عنوان الموقع الالكتروني**.

. **مواقع إلكترونية**	اسم ولقب المؤلف، "العنوان"، **اسم الموقع**، (تاريخ الاطلاع عليه)، (ساعة الاطلاع).	اسم الموقع

تقنية كتابة المراجع المكررة في الهامش حسب المدرسة الكلاسيكية

الوضعية	الكتابة باللغة العربية	الكتابة الأجنبية
إذا استخدمنا المرجع في نفس الصفحة مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مرجع آخر	**المرجع نفسه**.	**Idem**.
إذا استخدمنا المرجع مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مرجع آخر، مع تغير في صفحة الاقتباس.	**المرجع نفسه**، ص: .... [1]	**Ibid**, **p** : .....
إذا استخدمنا المرجع مرة أخرى لكن بعد أن استعملنا مرجع آخر.	اسم ولقب المؤلف،[2] **مرجع سبق ذكره** أو **المرجع السابق الذكر**، ص:	Nom, Prénom, Titre, **op**.**cit**, **p** : ...

ملاحظة: أمام الباحث ثلاث كيفيات لوضع التهميش وهي:

- في نهاية كل صفحة (وهي المستحبة).
- في نهاية كل فصل أو باب.

[1] إذا امتد الاقتباس على صفحتين مثلا 8 و9 تكتب الصفحة كالتالي: ص ص: 8-9، وباللغة الأجنبية pp: 8-9

[2] نضيف عنوان الكتاب عندما يكون المرجع قد ذكر من قبل بـــ 5 أوراق

- لفظة وآخرون تكتب عندما يكون المرجع كتب من طرف أكثر من ثلاث كتاب يكتب واحد من المؤلفين فقط من بين الأربعة الأول الموجود في القائمة ثم يكتب وآخرون، ثم كتابة باقي البيانات كما هو موضح في الجدول.

ب/قواعد التوثيق العلمي حسب مدرسة "شيكاغو"

(*تقنية كتابة المراجع في المتن*)

توثيق المعلومات	في المتن باللغة العربية	في المتن باللغة الأجنبية	في قائمة المراجع
الكتب أ) –لمؤلف واحد	(لطاد 2019، 15– 20)	(Doniger 199, 65)	*Doniger, Wendy. 1999. **Splitting la difference**. Chicago: university of Chicago press. *لطاد ليندة، 2019، **مدخل إلى العلوم السياسية**، الجزائر، مؤسسة الأصالة للنشر.
ب) –لمؤلفين اثنين أو ثلاثة	(عبد العال ومنصور 2008، 146– 147)	(Cowlishaw and Dunbar, 2000, 104)	*Cowlishaw, Guy, and Rollin Dunbar. 2000. **Primate conservation biology**. Chicago: university of Chicago press. *عبد العال، عكاشة محمد، وسامي بديع منصور. 2008. **المنهجية القانونية**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
ج)– لأربعة مؤلفين أو أكثر	(لطاد وآخرون 2019، 15)	(Allarello et al. 1995, 262)	*Allarella, Luc. Digneffe, française. Hiernaix, jean – Pierre. Marry, Christian. Ruquoy, Danielle. De saint, Georges Pierre. **Pratiques et méthodes de recherche en sciences sociales**. Paris: Armand Colin. *لطاد ليندة، عباش عائشة، رانجة زكية، تيغزة زهرة، حمزة حرية، قصري فريدة، يطور رزيقة، عرابجي إيمان، بورياج سلمى، بودي نبيلة، إيجر أمينة. 2019، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**. برلين: مركز العربي الديمقراطي.

مقال في مجلة	(خليل 2005، 32)	(Smith 1998, 639)	*Smith, John Maynard. 1998. **The origin of altruism nature** 393: 693 – 40. *خليل، عاصم. 2005، إشكالية السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية 16، عدد 63 ، (صيف): 31.
مقال داخل مجلة الكترونية	(أبو عامر، 2006)	Hlatky et al. 2002)	*Hlatky, Mark ., Derek Boothroyd, Eric wittinghoff, penny sharp, and Mary. Whooley. 2002. Quality of life. Journal of the American Medical Association 287 m:5 (February6), http://jama.amaassn.org/cissues/v287n5/rfull/joc 10108. html / ainfo (accessed January 7, 2020) *أبو عامر، عدنان. 2005. الصرع مع الفلسطينيين في برامج الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة، مجلة التخطيط الفلسطيني، العدد 21 (يناير/مارس) http://www.oppc.pna.net/mag21/new page 16. nty htm (تاريخ الدخول تشرين الثاني في 18، 2018.)

تقنية كتابة المراجع في الهامش (الحاشية)
مع التنبيه عند تكرار هذه المراجع في الحاشية
حسب مدرسة "شيكاغو"

الوضعية	الكتابة باللغة العربية	الكتابة باللغة الأجنبية
* في حال تمت الإشارة للمؤلف في سياق النص.	يتم وضع السنة والصفحات دون اسم المؤلف، *إحسان الحسن (2008، 15-20). لا يوضع المرجع السابق الذكر حتى وإن تكرر الاقتباس.	لا بد من إعادة ذكر اسم المؤلف حتى وإن ذكر في سياق النص (Doniger 1999, 56) لا يوضع Ibid حتى وإن تكرر الاقتباس.
* في حال تم الاقتباس من مؤلفين لنفس المؤلف بنفس السنة.	يعطى الكتاب الثاني الرمز "ب" وتوضع بعد السنة. في حال كان هناك مؤلف ثالث لنفس المؤلف وفي نفس السنة، يتم إضافة " ت "، وهكذا دواليك. (الحسن 2008 ب، 22)	يعطى الكتاب الثاني الرمز b وتوضع بعد السنة. في حال كان هناك مؤلف ثالث لنفس المؤلف وفي نفس السنة، يتم إضافة C وهكذا دواليك. (Doniger 1999 b, 58)
* في حال تشابه أسماء عائلات بعض المؤلفين المراد الاقتباس من كتبهم.	يوضع الحرف الأول من اسم المؤلف قبل اسم عائلته. (إ. الحسن 2008، 15-20)	يوضع الحرف الأول من اسم المؤلف قبل عائلته. (W. Doniger 1999, 56)

الوضعية	كيفية كتابته في الحواشي باللغة العربية	كيفية كتابته في الحواشي باللغة الأجنبية
I. الكتب	إحسان محمد الحسن، **مناهج البحث الاجتماعي** (عمان: دار وائل للنشر، 2005)، 15–20.	Wendy Doniger, Splitting the difference (Chicago: University of Chicago press, 1999), 65.
أ/ في حالة تكرار الحاشية مع وجود فاصل	الحسن، مناهج البحث، 22.	Doniger, Splitting, 66.
ب/ في حالة تكرار الحاشية دون فاصل لكن الاقتباس ثم من صفحة مختلفة عن السابقة	المرجع السابق، 25. أو المرجع نفسه، 25.	Ibid, 67.
ج/ في حالة تكرار الحاشية دون فاصل لكن الاقتباس قد تم من نفس الصفحة السابقة	المرجع السابق. أو نكتب المكان نفسه	Ibid. Loc.cit.
*** مترجم أو محرر بدل المؤلف**	*محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2008)، 57–75. *أليس لاندو، السياسة الدولية، ترجمة قاسم المقداد (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008)، 42 – 43.	Richamond Lattimore, trams, The Iliad of Homer (Chicago: University of Chicago press, 1951), 91 – 92.
أ/ تكرار الحاشية مع وجود فاصل	صالح، أوضاع اللاجئين، 76	Latimore, the Iliad, 94.

ب/ تكرار دون فاصل (بصفة مختلفة)	المرجع السابق، 77. أو المرجع نفسه، 77.	Ibid, 95.
ج/ تكرار دون فاصل (نفس الصفحة السابقة)	المرجع السابق. أو المكان نفسه.	Ibid. Loc.cit
*** المؤلفين اثنين أو ثلاثة**	عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، 145 – 147.	Guy Cowlishaw and Robin Dunbar, primate conservation Biology (Chicago: University Of Chicago press, 2000), 104.
أ/ تكرار الحاشية مع وجود فاصل	عبد العال ومنصور، المنهجية القانونية، 148.	Cowlishaw and Dunbar, primate conservation, 108.
ب/ تكرار دون فاصل (صفحة مختلفة)	المرجع السابق، 149. أو المرجع نفسه، 149.	Ibid, 109.
ج/ تكرار دون فاصل (نفس الصفحة السابقة)	المرجع السابق. أو المكان نفسه.	Ibid. Loc.cit
II.مقـــال **أ/** قد يستشهد الباحث بسطر واحد من المقال إلا عند كتابته في الهامش لا بد من وضع كل صفحات المقال من بدايته إلى نهاية المقال في الهامش.	عبد الفادر فهمي، "مجالات فكرية حول مفهوم الأزمة وطرائق إدارتها " العلوم السياسية، م.12، ع. 22 (جانفي 2001)، 66 – 91.	Khabele Matlosa, " Culture and Democratic governance in South Africa", African journal of political science, vol. 8, N° 1 (June 2003), 85 – 112.

III.جريدة	خالد حساني، "من المرصد الوطني لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، ع. 17042، 1 أوت 2017، 12.	Kamel Benelkadi, «Guerre des Etoiles à Alger», Quotidien El Watan, N° : 12541, 4 janvier 2018, 21.

ملاحظة عامة:

بالنسبة لقواعد التدوين في الهامش تبعا

لمدرسة: *"شيكاغو"*

1) تستخدم عبارة **المكان نفسه .Loc.cit** أو **المرجع السابق** (دون ذكر صفحة الاقتباس، بما أنها ذكرت في السابق) .Ibid، إذا توفرت ثلاثة شروط وهي كالتالي:
   - **أ.** إذا تكرر المرجع.
   - **ب.** إذا تكررت الصفحة.
   - **ج.** عدم وجود فاصل بين المرجع وتكراره بمرجع آخر.
2) تستخدم عبارة **المرجع نفسه. 149** ,Ibid أو **المرجع السابق، 149.** مع ذكر الصفحة، إذا توفرت ثلاثة شروط وهي كالتالي:
   - **أ.** إذا تكرر المرجع.
   - **ب.** إذا تغيرت صفحة الاقتباس.
   - **ج.** عدم وجود فاصل بين المرجع وتكراره بمرجع آخر.
3) تستخدم عبارة **مرجع السابق الذكر .Op.cit** إذا تكرر المرجع مع الفصل بمرجع آخر.
4) تكتب كل حروف الأولى من أسماء المؤلفين والكتب وبلد النشر ودار النشر (عندما تكون بلغة أجنبية) Majuscule.

ج/قواعد التوثيق العلمي حسب مدرسة APA

(تقنية كتابة المراجع في المتن)

توثيق المعلومات	في المتن باللغة العربية	في المتن باللغة الأجنبية	في قائمة المراجع
I. الكـــتـــب: **أ)** –عند الاقتباس الحرفي (إذا لم تتجاوز الفقرة المقتبسة أربعين كلمة)	(عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة) (بوحـــوش والـــذنبات، 2009، ص 55)	(Gann, 2014, p 33)	*لطاد ليندة، (2019). مدخل إلى العلوم السياسية. الجزائر: مؤسسة الأصالة للنشر. Roger, pierce, (2008). Research Methodes in politics. Los Angeles: Sage.
ب) –عند الاقتباس الحرفي (تجاوز أربعين كلمة)	يكتـب فـي فقـرة مسـتقلة، فـي سـطر جديـد وتسـبقه الإشـارة البيبليوغرافية للمرجع. **ويرى المبيضين (2014) أنه:** **الفقرة الفقرة الفقرة الفقرة(ص162).**	d'après Gann (2014) :..... .....(p33).	
ج) –فـــي حالـــة الاســـتعانة بدراسـتين أو أكثـر فـي نفـس الوقت.	(لطـــاد، 2019. بوحـــوش والذنيبات، 2009)	(Mingst, 2008. Burnham, 2004)	
د) –فـــي حالـــة إذا كانـــت المنظمـة أو مؤسسـة صـاحبة الكتاب. **د) –1**–فـــي حـــال استشـــهاد بـــنفس المنظمـــة فـــي الاستشهادات اللاحقة.	(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، 2009) (فاو، 2009)		

هـ) –كتـاب يحتـوي علـى مؤلفين	(القدومي، وعبد الحق، 2001، ص 120)	(Wilmore & Castil, 1994, p.22)	
و)– أكثر من ثلاث مؤلفين	(لطـاد وآخـرون، 2019، ص: 99)	(Adams, et al. 2002, p.85)	
II. موقع في الأنترنيت	(اليوســـفي. 2005، جـــدوى اقتصـادية وبيئيـة مـن اسـتغلال الطاقــة المتجــددة.) http://www.Unep.org.bh		اليوسفي، باسل. (2005)، "جدوى اقتصادية وبيئية من استغلال الطاقة". http://www.unep.org.bh
III. مقـــال	(لطاد، 2019. 87، 102)	(Matouk. 2012. 103 – 124)	*Matouk, Fethia. (Janvier 2012) La recherche universitaire en science en Algérie. Pensée et société, N: 11, 103– 124. *لطاد، ليندة. (يناير 2012). المعارضة السياسية في الجزائر بين دور الأحزاب وجماعات الضغط، فكر ومجتمع، العدد 11، 87–102.

<u>ملاحظة عامة:</u>

بالنسبة لقواعد التدوين في الهامش أو قائمة أو المراجع تبعا لمدرسة *ApA*

1) عندما يغيب تاريخ صدور الكتاب في الكتب الأجنبية نكتب بدله (n.d)
   أما في تدوين الكتب العربية (د.ت)
2) عندما يغيب مكان نشر الكتاب في الكتب الأجنبية نكتب بدله (n.p)

أما في الكتب العربية (د.م)

3) عندما تغيب المؤسسة التي قامت بنشر الكتاب في الكتب باللغة الأجنبية نكتب بدله (n.m)

أما في تدوين الكتب باللغة العربية (د.ن)

4) عند تهميش مقال لا نكتب الصفحة التي اقتبسنا منها فقط بل نكتب أوراق التي فيها المقال من بداية المقال إلى نهاية مثال: 7 – 29.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

* أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم. **كتابة البحث العلمي صياغة جديدة**. الرياض: مكتبة الرشد، 2002.

* ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون**. بيروت، دار الفكر، 2004.

* أونيل، باتريك. **مبادئ علم السياسة المقارن**. ترجمة: باسل الجبيلي، دمشق: دار الفرقد، 2012.

* الزيات، السيد عبد الحليم. **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**. الجزء الأول، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2012.

* الكبيسي، عامر خضير. **السياسات العامة مدخل لتطوير الحكومات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

* الموند، غبريال. باول، بينهام. **السياسة المقارنة**. (تر: أحمد عناني)، القاهرة: مكتبة الوعي السائر، نسخة معدلة، 1966.

* المنوفي،كمال. **نظريات النظم السياسية**. الكويت: وكالة المطبوعات، 1980.

* الشمسان. عبد الله بن إبراهيم وآخرون. **دليل اعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية**. المملكة العربية السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2013.

* الغزاوي، سليم... وآخرون. **المدخل لعلم الاجتماع**. عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2006.

* انجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**. (ترجمة: صحراوي، بوزيد. بوشرف، كمال. سبعون، سعيد)، الجزائر: دار القصبة، 2006.

* باتشيرجي. أنول. **بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات**. (تر: خالد بن ناصر ال حيان)، ط2، بيروت: مطبعة رشاد، 2015.

* بدوي، عبد الرحمان. **مناهج البحث العلمي**. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

*بدوي، محمد طه. **المنهج في علم السياسة**. القاهرة: منشورات كلية التجارة، 1979.

*بدوي، أحمد زكي. **معجم المصطلحات الاجتماعية**. بيروت: مكتبة لبنان.

* بوحوش، عمار. **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

* بوتومور. **النخبة والمجتمع**. (تر: جورج جحا)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1972.

* بوشعير، سعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**. الجزء الأول، ط 6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

* بيطار، وليد. **مدخل إلى علم السياسة**. الجزء2، ط1، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014.

*جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

* دبلة، عبد العالي. **الدولة رؤية سوسيولوجية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

* دشلي،كمال. **منهجية البحث العلمي**. جامعة حماة: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2017.

*هيدي، تارفيل. **الإدارة العامة منظور مقارن**. (تر: القريوتي، محمد قاسم)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1983.

*كابلوف، تيودور. **البحث السوسيولوجي**. (تر: نجاة عياش)، بيروت: دار الفكر الحديث، 1979

* لطاد، ليندة. **مدخل إلى العلوم السياسية**. الجزائر: شركة الأصالة للنشر، 2019.

* لطاد، ليندة... وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019.

* لبشري، حورية. مراح، علي. **الشامل في منهجية البحث العلمي**. الجزائر: دار هومة، 2018.

* مهنا، محمد ناصر. **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

* مهنا، محمد نصر. **علوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات**. د م ن: دار عطوة للطباعة، 2005.

* محمد الهادي، محمد. **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995.

* مصباح، عامر. **منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

* ناجي، عبد النور. **منهجية البحث السياسي**. ط1، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

* سبعون، سعيد. **الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012.

* سلامة، أحمد عبد الكريم. **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**. ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.

* سعيد عاشور، نادية. **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. الجزائر: مؤسسة حين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017.

* عاطف، نصر محمد. **أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.

* عبد المجيد إبراهيم، مروان. **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**. الأردن: مؤسسة الوراق، 2000.

* عوض، جابر سعيد. "اقتراب تحليل النظم في علم السياسة". **ندوة** حول اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1999.

* صعب، حسن. **مقدمة لدراسة علم السياسة**. بيروت: دار العلم للملايين، د.س.ن.

* صقر عاشور، أحمد. **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**. بيروت: دار النهضة العربية، 1979.

* قاسيمي، ناصر. **التحليل السوسيولوجي نماذج تطبيقية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

* ربحي، مصطفى عليان، غنيم، عثمان محمد. **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**. ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

*ربحي، مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه وإجراءاته**، عمان: بيت الأفكار الدولية، (د.س.ن).

* روزانتال، فر. **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**. (تر: انيس فريحة)، بيروت: مؤسسة فركلين للطباعة والنشر، 1961.

*رحالي، حجيلة. **الوجيز في المنهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2012.

*شلبي. محمد. **المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات، والأدوات**. الجزائر: دار قرطبة، 1997.

* شتا، السيد علي. **نظرية علم الاجتماع**. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

المراجع باللغة الأجنبية:

*Beaud, M. **l'art de la thèse**, **comment préparer et rédiger une thèse de doctorat**, **de magister**, **ou un mémoire de fin de licence**, **guides approches**, Casbah édition, 1999.

*Belleau, Pierre. **La méthode historique**. Montréal : Cégep de maison neuve, 1989.

*Cabanis, André et al. **Méthodologie de la recherche en droit international**, **géopolitique et relations internationales**. Agence Universitaire de la Francophonie, 2010.

*Gagnon,Yves-C. **L'étude de Cas Comme Méthode de Recherche**, 2e édition, Montréal :Presses de l'Université du Québec, 2012.

*Huntington, Samuel. **Political Order in Changing Societies**.New haven: Yale Univ, Press, 1968.

*Lapierre, J W. **L'analyse des systèmes politiques**. Paris : P.U.F. collection sup, 1973.

*MACLEOD, Alex. AOUST, Marie. GRONDIN, David. **Les études des sécurités**, **dans les théories des relations internationales** : **contestations et résistances**. Québec : Athéna édition, 2007.

***Madeleine GRAWITZ. méthodes des sciences sociales**. **Paris** : **Dalloz**, **1990**.

*Van Campenhoudt, Luc. Quivy, Raymond. **Manuel de recherche en sciences sociales** .Paris : Ed Dunod, 1995.

أعمال غير منشورة:

*بالة، عمار. "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته عل الأمن القومي الجزائري: مالي انموذجا". **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018.

* RENATE, Kinder. « the art of possible the scenario method and the third debt in international relations theory », a **doctorate thesis** in ire university of Amsterdam, 1998, p: 19.

مواقع الانترنت:

* **التقاوي، نور الدين. المنصوري، محمد. "علم السياسة: محاولة في التقريب النظري". ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،**
https://democraticac.de/?p=47055

***https://www.google.com/imgres?imgurl=https**

* الموسوعة السياسية، **https://political-encyclopedia.org/dictionary**

***www.euromedalex.org**

* صيني، سعيد إسماعيل. قواعد أساسية في البحث العلمي. ط2، ص: 118
/https://islamhouse.com/ar/books/395531

* الهند، مولاي المصطفى. البحث الاسترادادي وإشكالية الوعي التاريخي. **https://www.maghress.com/almithaq/6024**